جامعة الدكتور مولاي الطاهر - سعيدة-

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الإتحاد الأوروبي واتفاقيات الشراكة الأور ومتوسطية

مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

التخصص: دراسات مغاربية

إعداد الطالب:

- سرحاني خليفة

إشراف الأستاذ:

– شبلي محمد

لجنة المناقشـــــة

الأستاذ: شاربي محمد	**رئيســـــــا**
الأستاذ: شبلي محمد	**مشرفا ومقررا**
الأستاذ: شيخاوي أحمد	**عضـــــــو**

السنـــة الجامعيـــة: 2014 - 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

- الحمد لله الذي لولا توفيقه وعونه لما تم هذا العمل ووفقنا على إتمامه فله الحمد والثناء ولجلال وجهه وعظيم سلطانه.
- اهدي هذا العمل المتواضع الى الوالدين الكريمين
- و الى عزدين، فتحي والى اخواتي والى جميع من يحمل لقب سرحاني
- و الى جميع الاصدقاء في طور العلوم السياسية

شكر وتقدير

الحمد لله أهل الثناء المنفرد بردداء الكبرياء والمتوحد بصفة المجد والعلاء وأزكى الصلوات والتسليم على سيدنا محمد المبعوث بالبشرة والإنذار وصلاة لا يستطيع لها الحساب عدا ولا حصرا.

أما بعد

ما أسعد الإنسان وهو على مقعد الدراسة في طلب حرف من حروف العلم، كل فرد قدم معلومات أو كلمة خير لغير ولأستاذي ومؤطري المحترم " شبلي محمد" كان عونا لي في تذليل كل الصعوبات وموجها لي في بحثي مما جعلني أتقدم له بشكر الجزيل مع احترامي له.

سلام

مقدمة:

تعود الجذور التاريخية للعلاقات المتوسطية الأوروبية إلى فترة زمنية قديمة ،نتيجة للتقارب الجغرافي ،وضرورة التبادل التجاري ، وحتمية الاحتكاك بين دول القارتين حسب طبيعة كل مرحلة ،وكذا أهمية وتنوع حجم التبادلات بينهما في كافة المجالات.

و تدعمت هذه العلاقات بعد لجوء الدول الأوروبية في بداية القرن التاسع عشر إلى الحملات الاستعمارية ،احتلت من خلالها كل الدول المتوسطية، واستعملتها كمنافذ لتصريف الفائض من منتوجاتها الصناعية التي عجزت الأسواق الأوروبية على استيعابها ،وبالتالي تفادي مشكل التضخم والكساد.

إن الاهتمام الأوروبي بالمنطقة المتوسطية لم ينتهي فور حصول هذه الدول على استقلالها بل ظل قائما ،ولكن بأساليب جديدة تمكنها من الحصول على امتيازات كانت تتمتع بها سابقا وفق استراتيجيات رسمت معالمها بكل دقة ووضوح ،لما تملكه هذه المنطقة منذ آلاف السنين باعتبارها القلب النابض بالنسبة لباقي مناطق العالم نظرا لتوسطها ثلاث قارات) أوروبا ،وشمال إفريقيا ،وغرب آسيا(، ومهدا لأعرق الحضارات ،ومعبرا يصل المحيط الهندي بالأطلسي ،كما تشمل أيضا خطا بحريا للنفط القادم من الخليج إلى أوروبا وأمريكا الشمالية.

فخروج دول المتوسط بعد فترة طويلة من الدمار والاستقلال ببنية اقتصادية ضعيفة وتخلف على مستوى كل الميادين جعلها تعتمد في صادراتها بدرجة كبيرة على البترول والغاز كمصدر وحيد وحيوي لمداخيلها من العملة الصعبة ،واستمرت طبيعة العلاقات الإقتصادية بين دول المتوسط والدول الأوروبية بغلبة هذان الموردان في التبادل التجاري بينهما مقابل واردات مصنفة من الدول الأوروبية.

إنطلاقا من هذه الإعتبارات فان للبعد الإقتصادي دورا كبيرا في رسم معالم العلاقات الأوروبية المتوسطية، وانتقالها من مرحلة إلى أخرى ،ووصفها بسمات جديدة.

مبررات اختيار الموضوع:

مما لا شك فيه أن لكل باحث أسباب و دوافع جعلته متمسك بموضوع بحثه منها أسباب موضوعية و أخرى ذاتية:

أ – الأسباب الموضوعية:

يعود اختيارنا للموضوع أساسا في اعتبار الدراسة موضوع الساعة الذي يشغل الباحثين سواء على المستوى الوطني و الدولي ، كذلك من خلال الإطلاع الجيد على حقائق الشراكة كظاهرة لها انعكاساتها على دول المتوسط و أيضا لمحاولة إلقاء الضوء على حجم المبادلات في كل دولة من دول المتوسط، وفهم أهم أبعاد و انعكاسات العلاقات الأوروبية المتوسطية مع التركيز على استراتيجية الطرفين.

ب–الإنعكاسات الذاتية:

تمثل الأهمية الجيواستراتيجية للبحر المتوسط و دورها في العلاقات الدولية عنصر أساسي و مهم لاختيارنا الموضوع و جلب ميولاتنا لدراسته، كما أن الموضوع يدخل ضمن التخصص و يعتبر من المواضيع العلمية الحديثة في المجال الاقتصادي و السياسي الذي يعرف تحولات و تطورات متلاحقة و متجددة.

أهداف الدراسة:

يبرز هذ ا البحث في كونه من بين أهم مواضيع الوقت الحالي خاصة بالدول المتوسطية، حيث تتوقف عليه إلى حد كبير إقصاء أو إدماج اقتصاديات الدول التوسطية في الاقتصاد العالمي.

تتعدد أهداف دراسة الموضوع أهمها:

1 –الأهداف العلمية:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتعلق بحساسية و تعقد العلاقات الأورو–متوسطية في ظل العلاقات الدولية الراهنة و هو صلب حقل العلوم السياسية.

أيضا تتمثل في دراسة الموضوع و تقديم رؤية واضحة عنه ، عن طريق أسلوب علمي يوضح التأثيرات الداخلية و الخارجية للموضوع.

و يمكن تلخيص جملة من الأهداف أهمها:

-إيضاح الخلفيات النظرية و مميزات النظام الدولي.

-دراسة و تحليل اتفاقية برشلونة المؤسسة للشكل الجديد للعلاقات ما بين الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية.

-إلقاء الضوء على مسار الدول المتوسطية و أهم العوائق التي تواجهها.

-تبيان وضعية الدول المتوسطية اتجاه مشروع الشراكة المقترحة من طرف الاتحاد الأوروبي.

2 -الأهداف التطلعية:

يتمثل في تقديم رؤية تحليلية عن الموضوع تحاول إعطاء كيفية النظر للعلاقات الدولية عموما و العلاقات الأورو-متوسطية و توجهاتها على وجه الخصوص.

و أيضا لمعرفة قوة أطراف المتوسط و هذه العلاقات تعود لصالح الطرفين.

أدبيات الدراسة:

يعد موضوع الشراكة الأورو-متوسطية موضوع شامل وواسع على مستوى العلوم السياسية، فقد حظي هذا الأخير بعدة دراسات اقتصادية تناولت جانب مهم من الآثار الناتجة عن مناطق التجارة الحرة و الاتحادات الجمركية.

و من بين الدراسات التي أتيح لي الإطلاع عليها و العمل بها ما يلي:

-2008"أوروبا من أجل المتوسط • BECHARA Khader " 1995 دراسة و التي اهتمت بدراسة آثار الشراكة الأورو -متوسطية، حيث اعتمدت هذه الدراسة على تحليل وثيقة برشلونة و التطورات الحاصلة من بعدها، أيضا تطرق الباحث إلى دراسة سياسة الجوار الأوربي، و أيضا إلى الحوار الثقافي الأورو-متوسطي غير أن هذه الدراسة لم تبرز مستقبل هذه العلاقات.

•دراسة لمصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم "بعنوان: الشراكة الأورو –متوسطية النتائج و ردود الأفعال ، تطرق المؤلف فيها إلى البعد التاريخي للعلاقات الأوربية المتوسطية في الفصل الأول من المؤلف و كيفية تطور هذه العلاقات تاريخيا تماشيا مع الظروف البيئية السائدة في فترة زمنية أو أخرى.

كما كتب عن الموضوع في كتاب آخر له بعنوان :الشراكة الأورو متوسطية ترتيبات ما بعد برشلونة، تكلم أيضا عن نظريات العلاقات الأور–متوسطية و قسمها إلى أربعة نظريات :الصراع، التحالف التكامل النظم، و يوضح في الأخير أن هذه العلاقات لم تنبع من فراغ و إنما هي منذ القدم.

و لكن كنقد يمكن القول أنه لا يمكن تحديد إطار نظري لهذه العلاقات و السبب في ذلك عدم وجود مقاربة تحليلية للعلاقات الأورو–متوسطية.

•دراسة لمصطفى بخوش بعنوان " حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة " الذي يتحدث فيها الكاتب عن مستقبل العلاقات الأورو–متوسطية و هي دراسة في الرهانات و الأهداف التي تسعى إليها الدول المتوسطية.

•أطروحة دكتوراه ل :عمورة جمال، دراسة تحليلية و تقديمية لإتفاقية الشراكة العربية الأور–متوسطية.

•أطروحة دكتوراه ل :شريط عابد، دراسة تحلليلية لواقع و آفاق الشراكة الاقتصادية الأور–متوسطية، حالة دول المغرب العربي.

•أطروحة دكتوراه ل :صباح شنايت :الشراكة الأور –متوسطية انعكاساتها المحتملة على الأقطار العربية، حالة الدول المغاربية.

•بالإضافة إلى العديد من الأطروحات و رسائل الماجستير التي تم الإشارة معظمهافي قائمة المراجع.

الإشكالية الرئيسية:

يعتبر مشروع الشراكة الأورو متوسطية المقترح من طرف الإتحاد الأوروبي كفيل بتحقيق المصالح المشتركة و المتوازنة لضفتي حوض البحر المتوسط وبصفة خاصة تحقيق التنمية للدول المغاربية.

و من هنا يمكن وضع الإشكالية التالية :ما طبيعة العلاقات الاقتصادية الأوروبية المتوسطية القائمة بين ضفتي المتوسط في ظل عدم التكافؤ بينهما و بين توجهاتها المستقبلية؟

الإشكاليات الفرعية:

-ما هي الأهمية النسبية لمنطقة المتوسط من الناحية الاقتصادية؟

-هل يمكن اعتبار العلاقات الأورو-متوسطية مبنية على التعاون أم التبعية؟

-ما هو مستقبل العلاقات الأوروبية – المتوسطية؟

الفرضيات:

الفرضية العامة: كلما اتسمت العلاقات الاورومتوسطية في التوتر، كلما اصبحت التوجهات المستقبلية لهذه العلاقات تتوجه نحو التأزم.

و للإجابة على الإشكالية اقترحنا الفرضيات التالية:

-يرتهن مشروع الشراكة الأورو-متوسطية بمدى البعد الذي تعكسه هذه الشراكة.

-تبرز طبيعة العلاقات الأورو-متوسطبية من خلال الأهداف المسطرة للشراكة.

-مستقبل العلاقات الأورو-متوسطية يرتبط بمدى فشل أو نجاح الشراكة بين الضفتين.

منهجية البحث:

ليتمكن الباحث من إنجاز دراسة علمية عليه إتباع خطوات البحث العلمي القائمة على توظيف منهج أو أكثر، مراعيا في ذلك التكامل المنهجي.

اعتمدنا في البحث على المناهج التالية:

-المنهج التاريخي :من خلال دراسة البعد التاريخي الذي تعكسه العلاقات الأوربية-المتوسطية في فترة ما بعد الاستقلال، و ذلك بالرجوع إلى أصول و تبيان تطورات العلاقات الأورو-متوسطية.

-المنهج الوصفي التحليلي :من خلال هذا المنهج تطرقنا لدراسة وثيقة برشلونة ووصف طبيعة العلاقات ما بين الاتحاد الأوربي و دول المتوسط.

-المنهج الإحصائي :من خلال عرض عدة إحصائيات تتعلق خاصة بحجم المبادلات التجارية ما بين الاتحاد الأوربي و الدول االمتوسطية

-المنهج المقارن :من خلال تبيان نقاط قوة و ضعف كلا الطرفين في حوض البحر الأبيض المتوسط، فالمقارنة تكون بإظهار جوانب الاختلاف و التشابه و كشف دلالاتها و مميزاتها.

صعوبات الدراسة:

لكل بحث صعوبات تحول دون سهولة البحث و العمل، إلا أن إتمام عمل جيد يتطلب تجاوز هذه الصعوبات قدر الإمكان، و يمكن تلخيص الصعوبات التي واجهتنا في:

1 -البعد الكبير الذي تعكسه العلاقات الأوروبية المتوسطية ، فشعوب و حضارات حوض البحر الأبيض المتوسط تفاعلت مع بعضها البعض قبل سنين بعيدة، فالعلاقات التاريخية حين هذه الشعوب و الحضارات عرفت بدرجات متفاوتة، أحيانا تكون علاقات التعاون في حين علاقات الصراع و الحروب أحيانا أخرى، وذلك حسب طبيعة الظروف السائدة بين الفترات الزمنية، وانطلقنا في البحث من تطور العلاقات بعد مرحلة الاستقلال و التي تتسم بالتعاون.

2 -كما و أن من صعوبات البحث أيضا إيجاد مقارنة لتحليل العلاقات الأورو-متوسطية.

3 -قلة المراجع الملمة بالموضوع خاصة باللغة العربية إلماما كافيا لتمكين الباحث من التعمق في الموضوع.

خطة الدراسة:

اعتمدنا في البحث على خطة بسيطة من ثلاثة فصول و كل واحد منها مقسم إلى ثلاث مباحث اما الفصل الثالث فتناونا فيه مبحثين

-يتناول الفصل الأول التعريف بالتكتلات الاقتصادية و التعريف بالاقليمية و ايضا التعرف على الاتحاد الاوروبي و نشاته و اهم هياكله و مؤسساته و كدلك مسائل اولية حول الشراكة أما الفصل الثاني فتم تخصيصه لدراسة محتوى البعد الاقتصادي للعلاقات الأورو-مغاربية و ذلك بالقيام بتشخيص واقع الشراكة الاورو متوسطية و خلفياتها، أما الفصل الثالث والأخير فخصص لدراسة مستقبل العلاقات الأوروبية -المتوسطية و ذلك من خلال التطرق إلى دراسة تقييمية لتجارب الدول المتوسطية في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه السيناريوهات المستقبلية المقترحة للعلاقات الأوروبية المتوسطية.

خطة البحث

المقدمة

الفصل الأول: ماهية الاتحاد الأوروبي ومسائل حول الشراكة

تمهيد

المبحث الأول: التكتلات الاقليمية وظهور الاقليمية الجديدة

المطلب الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية

المطلب الثاني: الاقليمية الجديدة

المطلب الثالث: خصائص الاقليمية الجديدة واهم الفروقات بينها وبين التكتلات التقليدية

المبحث الثاني: ظروف نشأة الاتحاد الاوروبي واهم مؤسساته

المطلب الأول: ظهور نشأة الاتحاد الاوروبي

المطلب الثاني: تطور مسار الاتحاد الاوروبي

المطلب الثالث: مؤسسات الاتحاد الاوروبي

المبحث الثالث: مسائل حول الشراكة

المطلب الأول: مفهوم التعاون والاندماج والشراكة

المطلب الثاني: مقومات الشراكة وموقعها من الذكر التكاملي

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: خلفيات الشراكة الاورومتوسطية واهدافها

تمهيد

المبحث الأول: ماهية اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية

المطلب الأول: مفهوم الشراكة الاورومتوسطية

المطلب الثاني: خلفيات الشراكة الاورومتوسطية وخصائصها

المطلب الثالث: استراتيجية الشراكة الاورومتوسطية والسياسة المتوسطية الجديدة

المبحث الثاني: العلاقات الاورومتوسطية من التعاون الى الشراكة

المطلب الأول: عملية برشلونة

المطلب الثاني: مضمون اعلان برشلونة للشراكة الاورومتوسطية

المطلب الثالث: التعاون الاقتصادي والاجتماعي

المبحث الثالث: تطور الشراكة الاورومتوسطية بعد مؤتمر برشلونة

المطلب الأول: سياسة الجوار الأوربية ورقة استراتيجية

المطلب الثاني: الاتحاد من اجل المتوسط

خلاصة الفصل

الفصل الثالث: واقع وآفاق العلاقات الاورومتوسطية

تمهيد

المبحث الأول: تقييم تجارب الدول المتوسطية في إطار الشراكة

المطلب الأول: التجربة الجزائرية

الفرع الأول: تقييم المؤشرات الإقتصادية الجزائرية

الفرع الثاني:تحديد نقاط القوة والضعف لإقتصاد الجزائر

المطلب الثاني :التجربة التونسية

الفرع الأول : تقييم المؤشرات الإقتصادية التونسية

الفرع الثاني: تحديد نقاط القوة والضعف للإقتصاد التونسي

الفرع الثالث: آثار الشراكة التونسية– الأوروبية

المطلب الثالث: التجربة المغربية

الفرع الأول: تقييم المؤشرات الإقتصادية المغربية:

الفرع الثاني:نقاط القوة والضعف لاقتصاد المغرب:

الفرع الثالث:تحديات إقتصاد المغرب في إطار الشراكة

المبحث الثاني:مستقبل العلاقات الأوروبية– المتوسطية:

المطلب الأول: شروط نجاح الشراكة الأورو–متوسطي

الفرع الأول: استقرار الإقتصاد الكلي

الفرع الثاني: الإنضباط المالي

الفرع الثالث: إطار عمل تنظيمي ملائم

المطلب الثاني :معوقات تنفيذ الشراكة الأورو –المتوسطية

الفرع الأول :العراقيل المرتبطة بتباين مستويات التنمية بين الدول الأوروبية والدول المتوسطية

الفرع الثاني :العراقيل المرتبطة بتطوير القطاع الصناعي والفلاحي في الدول المتوسطية

الفرع الثالث: العلاقات المتوسطية الأمريكية

المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الأوروبية– المتوسطية

الفرع الأول:سيناريو النجاح

الفرع الثاني :سيناريو الإخفاق

الفرع الثالث: السيناريو الإتجاهي(الوضع القائم)

خاتمة الفصل

الخـاتمــة

الفصـــــــل الأول

تمهيد:

تنامي التوجه إلى التكتلات الاقتصادية وآفاقه المستقبلية لاتعد ظاهرة التكتلات الاقتصادية ظاهرة حديثة، بل ترجع–على الأقل–إلى بداية القرن العشرين وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن الجديد في الموضوع هو تنامي وسرعة التوجه إلى إنشاء هذه التكتلات أو الدخول فيها خصوصا من قبل الدول المتقدمة. حيث يمكن القول إن تنامي هذه الظاهرة في العقد الأخير من القرن العشرين جعل منها سمة أساسية من سيم النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ويعتقد البعض أن جذور الظاهرة ترجع إلى التغيرات التي اعترت الوضع الاقتصادي العالمي في السبعينيات التي تمثلت في انهيار نظام ابريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة للعملات، والتحول إلى نظام أسعار الصرف العائمة وما صاحب ذلك من ارتفاع أسعار الطاقة وتقلبات حادة في أسعار العملات الرئيسية وبلوغ أزمة المديونية الخارجية ذروتها في بداية الثمانينيات، الأمر الذي أدى إلى ظهور موجة جديدة من السياسات الحمائية في الدول الصناعية مما أثر سلبا في حرية التجارة والتدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية .

ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى هذا التوجّه الجديد نحو التكتلات الاقتصادية–في صفوف الدول النامية بالذات–تكمن فيما شهدته السنوات الأخيرة من عقد الثمانينيات وأول التسعينيات من اتجاه واضح نحو مزيد من التكتل الاقتصادي بين مجموعات الدول المتقدمة بعد أن حل التحدي الاقتصادي محل التحدي الأمني والإيديولوجي فتوصلت دول السوق الأوروبية المشتركة إلى معاهدة ماسترخيت في سنة 1991 التي تم بموجبها تحول السوق إلى اتحاد أوروبي، ثم ما لبثت الولايات المتحدة الأمريكية أن أعلنت في عام 1992 إنشاء منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشماليةNafta ، وفي نفس الاتجاه ونحو المزيد من التكتل الاقتصادي ظهرت تكتلات عملاقة: كالتجمع الكبير الذي يضم معظم دول آسيا والباسيفيكي .

المبحث الأول: التكتلات الاقليمية وظهور الاقليمية الجديدة

تميزت العلاقات الاقتصادية الدولية في الآونة الاخيرة، بتطويرات عديدة ومتلاحقة لعل ابرزها ما يتعلق بالتكتلات الاقتصادية الاقلمية والتي احتلت مكانا بارزا في الادبيات القتصادية على الرغم من انها لا تعد ظاهرة حديثة، الا ان الجديد في الموضوع هو تنامي وسرعة التوجه الى انشاء هذه التكتلات او الدخول فيها خوصوصا من قبل الدول المتقدمة حيث يمكن القول ان تنامي هذه الظاهرة في الاونة الخيرة جعل منها سمة اساسية من سيمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

المطلب الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية

تكتسي التكتلات الاقتصادية الاقليمية اهمية بالغة في عالمنا المعاصر، نظرا للدور المهم والمكان البارز الذي اصبحت تحتله في الادبيات الاقتصادية المعاصرة، ذلك لمجموعة من الاسباب والدوافع التي جعلت مختلف دول العالم المتقدمة او النامية تتجه الى الدخول في تجمعات اقليمية.

الفرع الأول: ظهور التكتلات الاقتصادية واهمها

يقصد بالتكتل الاقتصادي " انه اتفاق بين الدولتين او اكثر على اجراء تدابير لازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها ويعرف الاقتصادي بأنه عملية تشمل الاجراءات الرامية لانهاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لبلدان مختلفة".[1]

كما يمكن تعريفه على انه " يعبر عن درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وتارخيا وجغرفيا وثقافيا واجتماعيا وحضاريا والتي تجمعها مجموعة من المصالح لاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة البيئية لتحقيق اكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها، ومن تم الوصول الى اقص درجة ممكنة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك" فالتكتل كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي

[1]– محمد شفيق عبد الفتاح، اثر سوق الاروبية المشتركة على اقتصاديات جمهورية مصر، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1974، ص 15.

لعملية الاقتصادي فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل القتصادي فيما بين الدول الاعضاء.[1]

من هنا يمكن القول بان التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجأ اليها الدول معينة ضمن منطقة معنية لتحقيق اهداف معينة ومتعددة، ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح بالسرعة الضرورية، لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن ان تؤدي الى تضيق الفجوة الواسعة بين المستويات المعيشية في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية.[2]

اهم التكتلات الاقتصادية:

1-**الاتحاد الاوروبي:** يعتبر الاهم حيث بدأ هذا الاتحاد كمنظمة تجارة بموجب " اتفاقية روما" عام 1958 ثم تدرج مستوى الاندماج وتعمق بشكل مستمر الى ان وصل عدد الدول الاعضاء قي الاتحاد الى 27 دولة بعد انضمام دول اروبا الشرقية، فاصبح من اكبر التكتلات الاقتصادية في العالم واكثرها اكتمالا من حيث البني والهياكل التكاملية، ومن حيث الاستمرار في المسيرة التكاملية ومن حيث الامكانية فان هذا التكتل يهيمن تجاريا على اكثر من ثلث التجارة العالمية، ويحصل على اكبر دخل قومي في العالم، كما يعتبر اضخم سوق اقتصادي داخلي اذ يبلغ عدد سكانه اكثر من 380 مليون نسمة وبمتوسطات دخل فردي مرتفعة.[3]

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، دار الجامعة الاسكندرية، 2006، ص 17.

[2]- شوارب محمد، **اداء التجارة الاقليمية كمؤشر لتحقيق التكتل الاقتصادي الاقليمي حالة اتحاد المغرب العربي** الملتقى الدولي حول: (دوافع التكتلات الاقتصادية ضمن الازمات)، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، 26-27 فيفري 2012، ص 02.

[3]- عصماني سفيان، مسالتة، **نظرة استشرافية لمستقبل التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة من وجهة نظر كيلانية،** الملتقى الدولي حول: (دوافع التكتلات الاقتصادية ضمن الازمات)، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي بالوادي، 26-27 فيفري 2012، ص 13.

ويسعى التكتل الاقتصادي الاوروبي الى ان يكون على راس الشكل الهرمي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين، يظهر ذلك جليا من خلال فحص اهدافه التي كان ترتكز على تقوية الهياكل والبني الاقتصادية للاتحاد الا انها تنص بشكل واضح على سعي الاتحاد الى دخول القرن الحادي والعشرون بصورة تسمح له بأن يلعب دورا اكثر فعالية في كافة المجالات الاقتصادية بل وحتى السياسية وهذا ما يدعم فريضة الترابط او الاعتماد المتبادل بين الظاهرة تنامي التكتلات الاقتصادية وما يشهده العالم.

2-**التكتل الاقتصادي لامريكا الشمالية (النافتا):** تجمع هذه الاتفاقية بين كل من الولايات المتحدة الامريكية، كندا والمكسيك وقد تم التوقيع عليها 1992/12/18 بسان انتونيو بتكساس، وتهدف الى ازالة العقبات والعراقيل التي تواجه الاستثمار الدولي والدفاع عن حقوق الملكية الفكرية، وذلك بعد لاخفاء التدرجي للحواجز الجمركية وتحرير التنقل لكل السلع المنتجة والمباعة في امريكا الشمالية وقد دخلت حيز التنفيذ 1994/01/01 ورغم كونها لا تضم سوى ثلاث دول الا انها تمثل اكبر منطقة تجارة حرة في العالم، بحجم اقتصاد يقارب 07 تريليون دولار عند انشائها وعدد منتجين ومستهلكين يقارب 360 مليون نسمة، كما يتجاوز الناتج المحلي الاجمالي 670 مليار دولار وحجم التجارية الخارجية 1017 مليار دولار عام 1991، ولا تختلف اهداف (النافتا) كثيرا عن اهداف الاتحاد الاروبي اذ تعطي اولية لتعزيز القدرة التنافسة مع التكتلات الاقتصادية الاخرى وعلى راسها الاتحاد الاوروبي.[1]

3-**تكتل الآسيان:** يعتبر هذا التكتل نموذجا لتجارب الاندماج الاقليمي لمجموعة من دول العالم الثالث ويتكون تكتل الاسيان من 10 دول وهي: تايلاندا، سنغفورا، مالزيا، برناوي، اندنوسيا، الفلبين، اللاوس، ماينمار، فيتنام، كمبوديا، قد اعلن عن انشائه في 1967/08/18 ورغم الاختلاف بين هذه الدول من حيث عدد السكان، ودرجة التقدم العلمي والنمو الاقتصادي الا انها اجمعت على ضرورة تحقيق مجموعة من الاهداف

[1]- عصماني سفيان، المرجع السابق، ص 14.

وكان اهمها اقامة حلف سياسي مضاد للشيوعية، بالاضافة الى تطور التعاون الاقتصادي الاقليمي فيما بين الدول الاعضاء، في مجال سياسات التصنيع وتحرير التجارة البيئة على اساس قوائم سلعية وتنفيذ سياسات وطنية لاحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة، خاصة بعد الاضرار الشديدة التي لحقت بها نظرا لحماية المطبقة من طرف الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الامركية واروبا تجاه صادرات تلك الدول.[1]

وبالفعل فقد اخدت تحسس طريقها نحو المزيد من التعاون في المجالات المختلفة فاخد دورها يتزايد في التجارة الدولية فبعد ان كانت صادرات المجموعة لا تمتل سوى 3.1% من اجمالي الصادرات العالمية، وحوالي 11.5% من اجمالي صادرات الدول النامية، وصلت هذه الصادرات الى 5.2% من اجمالي الصادرات العالمية وحوالي 18% من اجمالي صادرات الدول النامية.

الفرع الثاني: دوافع القيام الكتلات الاقتصادية وعوامل انتشارها

اولا: دوافع قيامها

ترتكز دوافع التكتل الاقتصادي اساسا على اقتناع الدول المتكملة بالمزايا والمنافع التي يمكن ان تعود عليها مقارنة بما كانت تحصل عليه قبل تحقيق التكتل، وكلما زاد الاقتناع بهذه المنافع كلما كان الدفع الى التكتل اقوى، وهي اقتصادية والتي من بينها اتساع حجم السوق وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، زيادة معدلات التشغيل، تطوير القاعدة التكنولوجية[2] واخرى سياسية.

1-الدوافع الاقتصادية:

- اتساع حجم السوق: يعمل التكتل الاقتصادي عل حل مشكلة ضيق الاسواق، وبذلك تجد المنتجات المختلفة اسواقا اوسع ومجالا اكبر، وبالتالي اتساع الدائرة التي تصرف فيها

[1]- خالفي علي، رمدي عبد الوهاب، **رابطة دول جنوب شرق اسيا (الاسيان) نموذج الدول النامية للاقليمية المنفتحة، (مجلة اقتصادية شمال افريقيا)**، جامعة شلف، الجزائر، العدد 06، ص 82.

[2]- عثمان ابو حرب، الاقتصاد الدولي، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص 201.

الدول الاعضاء منتجاتها نظرا لانفتاح اسواق باقي الدول الاعضاء امامها، ولا شك ان هذا التوسع سيمكنها من تحقيق الوفرات الاقتصادية، وبالتالي زيادة الطلب على منتجات المشروعات ذات المرونة الموجبة.[1]

- زيادة معدل النمو الاقتصادي: ان التكتل يتيح توفير امكانات اكبر بزيادة الانتاج اعتمادا على سوق لاكثر اتساعا، واعتمادا على عناصر الانتاج الاكثر وفرة بعد التكامل وبالتالي يساهم في حفض تكاليف الاستثمار وزيادة عوائدة مما يؤدي الى زيادة الانتاج وهو ما يؤدي بدوره الى زيادة في الدخل وتحسن معدلات النمو الاقتصادي للدول الاعضاء.[2]
- زيادة معدلات التشغيل: ان التكتل الاقتصادي وبحكم توسعيه للسوق، وبالتالي التوسع في الانتاج والنشاطات الانتاجية، فانه يتيح قدار اكبر من قرض التشغيل، خاصة وان سوق العمل لم تعد تقتصر على دولة وحدة وانما سوق العمل لمجموعة دول التكتل وهو ما يعني بالنتجة فرص تشغيله اكبر.

2-**الدوافع السياسية:** ويمكن ايجازها في ما يلي[3]:

- تعزيز الروابط السياسية بين الدول الاعضاء واشاعة اجواء الثقة والتفاهم المتبادل وحسن الجوار والاستقرار السياسي في المنطقة اضافة الى العلاقات التجارية والاقتصادية المتوازنة والتي تحقق مصالح البلدان الاعضاء هي افضل وسيلة لتحسين الاوضاع السياسة على المستويين المحلي والاقليمي.
- يعد التكتل الاقتصادي اساسا لتعزيز القوة السياسية للبلدان الاعضاء المجتمعة وتأثيرها في السياسة العالمية والمنضمات الدولية، او تعزيز القوة التفاوضية للبلدان المشكلة في

[1]- عبد الرحيم اكرام، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص 54.

[2]- اسامة المجدوب، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، بيروت، 2000، ص 54.

[3]- بوصبيع صالح رحيمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الازمة العالمية " دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الازمات والتكتل الاقتصادي"، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2011/2010، ص 13.

ايجاد علاقات اقتصادية سياسية اكثر عدلا وتوازنا مع البلدان الصناعية والمنظمات الدولية التي تتحكم بها هذه البلدان.

ثانيا: عوامل انتشارها

شهد اعقد الاخير من القرن العشرين عودة انتشار التكتلات الاقليمية، واصبحت غالبية الدول تنتمي الى تكتل او عدة تكتلات في آن واحد، فهي تشتمل بكل صورها حوالي 75% من دول العالم، حوالي 80 % من سكان العالم وتسيطر على حوالي 80% من التجارة العالمية[1]، وقد تم تكوين 84 تكتلا اقليميا جديد عقد التسعينات في حين لم يتجاوز عدد التكتلات الجديدة المقامة كل عشر سنوات خلال الفترة 1949-1989 السبع تكتلات وبقى اهم التكتلات: الاتحاد الاوروبي واتفاقية التجارة الحرة لدول امريكا الشمالية (النافتا) واتفاقية التجارة الحرة لدول جنوب شرق اسيا (الآسيان)

الجدول رقم 01: يوضح عدد التكتلات الاقليمية لفترة (1949-1999):

الفنرة الزمنية	عدد التكتلات الاقليمية
1959-1949	04
1969-1960	12
1979-1970	05
1989-1980	07
1999-1990	84

المصدر: عثمان اوب حرب، مرجع السابق، ص 202.

ومن اهم عوامل زيادة انتشار التكتلات الاقليمية في الفترة الاخيرة نذكر منها[2] :

- تخوف العديد من دول العالم من ان انغلاق اوروبا على العالم الخارجي في اطار السوق

[1]- اسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الاقليمية وحرية التجارة في اطار المنظمة العالمية التجارية، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007/2006، ص 42.

[2]- عثمان اوب حرب، المرجع السابق، ص 204.

الاوروبية الموحدة لذا سارعت العديد من الدول الاوروبية، وخاصة ذات الاقتصاد المحول يتقديم طلبات الانضمام.

- التحول في سياسة الولايات المتحدة الامركية من سياسة مناوئة للتكتلات الاقليمية الى سياسة مشجعة ومشاركة لها من خلال اقامة منطقة التجارة الحرة لامركا الشمالية (النافاتا).
- تفكيك الاتحاد السفياتي، تحول وسط شرق اوروبا من اقتصاديات قائمة على التخطيط الى اقتصاديات حرة.
- ادراك الدول النامية ان الانضمام الى التكتلات الاقتصادية وسيلة لعملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، وجدب الاستثمارات الاجنبية.[1]

المطلب الثاني: الاقليمية الجديدة

شهدت الفترة الاخيرة توجيهات الى اعتبار ان التكامل الاقتصادي الاقليمي اصبح ضرورة في عصر العولمة باعتبار انه يتطلب التعامل مع التزايد الكبير في الاعتماد المتبادل فضلا عن ذلك ظهر نوع جديد من الترتيبات الاقليمية تحول م تكامل يوجه عدم التكافؤ بسبب سيادة القوى الكبرى الى تكامل متفتح على الخارج يتم مع واحدة من هذه القوى مسلما بما يسود بينها من تفاوت في الممستويات النمو وهو ما يطلق عليه بالاقليمية الجديدة.

الفرع الأول: ظهور الاقليمية الجديدة ومفهومها

لقد بزغت التوجيهات المبكرة للاقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب البادرة والتي قامت اساسا على فكرة التكتل وتنقسم العالم الى كتلتين، ولقد خرجت النزعة الاقليمية من رحم هذا التقسيم وتزامنه مع عصر ثورات التحرير التي احتاجت مختلف دول العالم النامي، وبداية تنامي النزاعات الوطنية ثم اتساع نطاقها لتتحول الى انتماءات قومية اقليمية رات الدول النامية فيها سبيلا فعالا لتحقيق مصالحها الذاتية، ومن ثم ظهرت الموجة الثانية من الاقليمية والتي اطلق عليها الاقليمية الجديدة لتوصف تلك الموجة التي بدأت منذ

[1]- عثمان اوب حرب، المرجع السابق، ص 204

منتصف الثمانينات من علاقات وتنضيمات التكامل الاقتصادي والتجاري وقد اخد بروز موجة الاقليمية الجديدة مظهرين[1]:

- الاول: هو شكل التجاري الاقليمي القائم علىفريضة تسيير العلاقات التجارية بين الدول الاعضاء بدرجات تميزها عن العلاقات التاجرية مع الدول غير الاعضاء.
- الثاني: قائم على اساس التخصص وتنقسم العمل الصناعي في مجموعة من الصناعات او صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها هذا التخصص والتقسيم في العمل.

وتقوم الاقليمية الجديدة اساسا على التكتلات بين الدول تنتمي لعدة اقاليم بغض النظر على التباينات في درجة تقديمها وتطورها، فقد تكون هذه التكتلات جامعة لدول غنية ودول النامية (شمال- جنوب).

اذا فالمقصود بالاقليمية الجديدة في ابسط معانيها تلك الموجة الحديثة من علاقات وتنظيمات التكامل الاقتصادي والتجاري الاقليمي التي اخدت في التبلور ابتدءا من منتصف الثمانينات في شكل تجميعات اقتصاد اقليمية كبرى.[2]

ويعرف البعض الاقليمية الجديدة بأنها سياسة تصمم لتخفيض تدفق التجارة بين بعض الدول بغض النظر عن كونها متجاوزة او حتى قريبة او بعيدة عن بعضيها البعض.[3]

وتنطوي الاقليمية الجديدة على العديدة من العناصر التي تتحقق من المستويات متقدمة في التكامل الاقتصادي التقليدي وجدت في مستوى اعمق من التكامل منها[1]:

---

[1]- علاوي محمد لحسن، **الاقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الاقليمي، مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد، 07، 2010/2009، ص 109.

[2]- محمد السعيد ادريسي، الاقليمية الجديدة ومستقبل النظم الاقليمية، متاح على : **http://digail.ahram.org.eg/articles.aspx,serial=219690aeid=327** (اطلع عليه في 19 ديسمبر 2012)، ص 01.

[3]- علاوة محمد لحسن، المرجع السابق، ص 109.

- تسيير تدفقات رأس مال (الاستثمار المباشر والغير المباشر) عن طريق انشاء بروتوكولات تنظيم وحماية الاستثمار.
- ادخال تحسينات على البيئة التحتية والاتصالات والنقل المفضية الى زيادة التبادل التجاري وتسهيل حركة العوامل.
- انشاء مؤسسات لادارة التكامل الاقليمي (على سبيل المثال صناديق التنمية وبرامج التوميل، ومؤسسات الاستثمار ووضع المعايير واليات لتسوية النزاعات).
- تنسيق الظرائب المحلية وسياسات الدعم ولاسيما تلك التي تؤثر في حوافز الانتاج والتجارة.
- تنسيق السياسات الكلية بما فيها السياسة المالية والنقدية، لتحقيق بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي ضمن نطاق منطقة التجارة الحرة، بما في ذلك سياسة سعر الصرف.
- التنسيق والتنظيم القانوني لاسواق المنتجات وعوامل الانتاج وعلى سبيل المثال: مكافحة احتكار القوانين التي تنظم التدفقات التجارية، وعلاقات العمل والمؤسسات المالية.

الفرع الثاني: دوافع ظهور الاقليمية الجديدة

1-لجوء الولايات المتحدة الامريكية الى التكامل الاقليمي كأداة صغط من اجل العودة الى تحرير متعدد الاطراف بل تعزز هذا الاتجاه في الفكر السياسي الرسمي للادارة الامريكية الذي يرى في مناطق التجارية التفصيلية تحفيزا على تحرير التنافسي بين الدول وتكتلات العالم المختلفة.

ففشل تجارب الاقليمية الاقتصادية في الستينات يرجع في الاساس الى الموقف الامركي الصعب والعذائي ضدها من منطلق الدفاع عن النظام التجارة الدولية متعددة الاطراف

[1]- عقبة عبد اللاوي، الاقليمية الجديدة واثرها على اقتصاديات الدول النامية " دراسة بعض اثار النافتا على المكسيك وبعض اثار المحتملة للشراكة الارومتوسطية على الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير ، جامعة ورقلة، 2008/2007، ص 76.

باعتبار الولايات المتحدة الامريكية هي القوة الحامية للنظام الاقتصادي العالمي المرتكز على اتفاقية " بروتين وودز".

2-صعود قوى تجارية جديدة، وحدوث تغيرات مهمة في الوزن النسبي للقوى التجارية الكبرى في العالم، وتعتبر البلدان الجديدة في الشرق الاقصى وجنوب شرق اسيا هي اهم هذه القوى التي تتزايد قوتها التجارية بمعدلات سريعة تؤهلها لتحتل مكانة مهمة من التجارة الدولية، هذا الظهور ساهم في اشعال وتأجيج النزاعات التجارة الدولة.[1]

3-جاءت التطورات السياسية العالمية الناتجة عن انهيار نظام القطبية الثنائية وتفكيك الاتحاد السفياتي، ومن ثم زوال الانقسام السياسي والايديولوجي والاقتصادي في العالم ليدعم توسيع ظاهرة الاقليمية الجديدة، وقد ترتب عن هذه التغييرات سقوط الانقساميين العظيميين لعالم، الانقسام الاول كان نفيسا بين نظام السوق الرأسمالي وبين سيطرة الدولة على شؤون الاقتصاد في النظام الاشتراكي وقد ترتب عليه انفصال في العلاقات والتفعلات الاقتصادية بين الدول داخل الاقليم الواحد مما اعاق تكاملها، اما الانقسام الثاني فكان عسكريا وايديولوجيا، ونتج عن انهاء هذين الانقسامين خلق مجال اوسع وافضل للتحرك على نطاق الاقليم الجغرافي وبالتالي تعلب دورا في تدفق التجارة والاستثمار وتشجيع دخول التكتلات.

4-ظهور انواع جديدة من القضايا نتيجة التطورات العالمية الجديدة: الصناعية والاجتماعية كالتلوث البيئي، والمخدرات والهجرة غير الشرعية ومثل هذه القضايا لا يمكن حلها بالصراع او التدخل العسكري بل انها تفرض التعاون والتكامل وهذا ما ادركته الولايات المتحدة الامريكية في تجربتها مع المكسيك حيث ان مواجهة مثل هذه القضايا داخل المكسيك للحد من آثارها السلبية على المكسيك يتوقف بدرجة كبيرة، على مستوى الاستقرار السياسي داخل المكسيك وعلى التكامل مع الولايات المتحدة

[1]- محمد السعيد ادريس، المرجع السابق، ص 02..

الامريكية وو ابرز الاسباب التي شجعت امريكا في اشتراك المكسيك فيتكتلها مع كندا.

5-بروز قضية " الكتلة الحرجة" فمن الامور التي استقر عليها الرأي اننا اصبحنا نعيش عصر " كيانات الكبيرة" و ان التكتل الاقليمي هو السبيل الاجدى لمواجهة العولمة ليس كبديل لها بل لكونها الانسب لتحقيق القدرة على التعامل الدولي في ظلها فقليل من الدول تستطيع ان تحقق قدرة على توفير شرط" اتساع السوق" منم خلال توفير كتلة حرجة ترفع من كفاءة عمل المنشآت الاقتصادية، بتمكينها من الاستفاذة من " وافرت النطاق" والقدرة على تحقيق حجم كبير من المبيعات، كما تقلل من مخاطر التجديد والابتكار وتعيء حوافز قوية للتعاون في البحث والتطوير وانشاء مشروعات مشتركة.[1]

6-التوسيع الشديد في حجم ونشاط وعدد الشركات متعددة الجنسية بصفتها المنتج الرئيسي للسلع والخدمات في التجارة الدولية مع تزايد نسبة الصفقات التي جرت بين الفروع الشركة الواحدة او بين الشركات ذات صلة بعضها بالبعض، وتتقاسم خمسة بلدان وهي: الولايات المتحدة الامريكية، اليابان، فرنسا، بريطانيا، فيما بينها ملكية 172 شركة من بين اكبر 200 شرك في العالم، وامام تطور دور ومكانة الشركات بدت الدولة الام اعجز من ان تفي بمتطلباتها اللازمة للدخول في منافسة مع المراكز الصناعية والتجارية الجديدة، ولذلك كان اللجوء الى التكتلات هو الحل الانسب والافضل لتوفير الاطار اللازم لاستعاب وتدعيم هذه الشركات.

7-تنامي ظاهرة " العولمة" وما نتج من تغيرات جدرية في طبيعة العلاقات بين مركز اتخاد القرار من ثم في العلاقات بين المنشآت وبين الدول، فقد ادى شارع وتيرة " الثورة التكنولوجية" الى رفع درجات التقارب بين مختلف اجزاء العالم، وقد ادى تراكم

[1]- محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص 45-46.

التطور التكنولوجي وتسارعه وثورة المعلومات والاتصالات وتعاظم وتدويل العمليات الانتاجية الى خروج المنشآة من نطاق الاقتصاد القطري الى الاقتصاد العالمي في شكل " عابرات للقوميات".[1]

هناك بعض الدوافع التي تخص الدول النامية:

1-حدوث انقسام وتمايز كبيريين في صفوف دول العالم الثالث ليس فقط من حيث نصيب الفرد من دخل القومي او معدلات النمو السنوي وانما ايضا في معدلات نموها في مجالات الصناعة والقدرات العملية والتكنولوجية ، وفي نظمها الاقتصادي والسياسية والاجتماعية هذه التمايزات ادت الى انفراط وحدة الدول الجنوب، اذ لن تعد تجمعها مصالح وتطلعات واحدة، وبالتالي لم تعد تشكل جبهة موحدة في مواجهة دول الشمال، وهو ما دفع ببعض الدول الجنوبية الاكثر تمايزا من الناحية الصناعية والتجارية الى الانسحاب من اطار العمل من داخل جبهة دول الجنوب والسعي للالتحاق بظاهرة التكتلات الاقتصادية لاقليمية الجديدة.

2-ضغوط المديونية دفعت بالدول النامية الى اعادة النظر في منهج الاحلال محل الواردات، الذي انتقل تطبيقه من المستوى القطري الى النطاق الاقليمي، ليس فقط بسبب المآزق التي تعرضت لها بل ايضا لحاجتها الماسة الى تعزيز صادراتها الى العالم المتقدم (والحصول على تسهيلات لا تمنح لبلدان اخرى ولا سيما اتاحة امكانية وصول منتجاته الى الاسواق على نحو افضل) لتستطيع سداد ما استحق عليها من خدمة الديون في الوقت تصاعدت فيه الدعوة الى تقليص معدلات الحماية.

كما ان هناك حزمة من الاسباب جعلت " الدول المتقدمة" خصوصا تحت السير نحو التكامل " المعابر الجغرافية"[2]

[1]- بوصبيع صالح رحيمة، مرجع سابق، ص 22.

[2]- محمد محمود االمام، المرجع السابق، ص 50.

1-التخلص من اسلوب المعنات الذي طلب به المجتمع الدولي في الستينات والادعاء بانه قد آن الأوان للتحول من المعونات بما تعنيه من عطاء دون اخده الى اسلوب التعامل الاقتصادي المتبادل" وهو ما اطلق عليه الاخد بمبدأ المشاركة " الذي يفترض ان جميع الاطراف تقف على قدم المساواة"

2-ضمان تقيد الدول النامية المشاركة بمسيرة الاصلاح الاقتصادي بالتلويح بتقديم مساعدات على تحمل اعباء التكييف، دعم التوجه نحو مزيد من الاعتماد على القطاع الخاص.

3-العمل على فرض الرؤي السايسة للدول المتقدمة على الدول النامية بما في ذلك الاقتداء بنظمها بدعوى ضرورة تحقيق الديمقراطية كأمر يتلازم مع التحرر الاقتصادي وكفالة حقوق الانسان، وهو ما يهيء لها ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية وتسيير حكومتها.

4-الاداعاء بأن التوجيه التصدي يساعد على تعجيل التنمية وما تعنيه من وقع معدلات التوظيف، تخفيف الدوافع الى الهجرة من دول الجنوب الى دول الشمال (خاصة المكسيك بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ودول المتوسط بالنسبة للاتحاد الاوروبي).[1]

المطلب الثاني: خصائص الاقليمية الجديدة واهم الفروقات بينها وبين التكتلات التقليدية

الفرع الأول: خصائص الاقليمية الجديدة

1-انها عملية مأسسة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على نحو يتواءم مع المتغيرات العالمية الجديدة بحيث يجعل من التكتلات الاقتصادية الاقليمية حقلة وسيطة بين الدولة القومية من ناحية والنظام العالمي من ناحية اخرى، ومن ثم فهي تجديد او اعادة احياء للنظم الاقليمية التي اصبحت التي اصبحت بانتكاسة كبيرة من المتغيرات الجديدة في النظام العالمي، ولكنه احياء من منظور نظرا لان العالم اضحى اكثر

[1]- محمد محمود امام، المرجع السابق، ص51.

اقتصادية وقد جاءت الاقليمية الجديدة مختلفة عن اقليمية الستينات في انها ليست امتداد او تعبرا عن مصالح اقليمية بقدر ما هي استجابة للتطورات العالمية، وهي بهذا المعنى لا تجعل من الانتماء الجغرافي شرطا لعضويتها ولا تحترم دولا من العالم من الانتساب الى عضوية تكتل اقتصادي اقليمي ينتمي الى عالم الشمال طالما ان هناك مصالح مشتركة ومنافع متبادلة. [1]

2-الاقليمية الجديدة ليست نقيضا او بديلا للتجارة الحرة العالمية متعددة الاطراف ولكنها تتمة او تكملية لهذه التجارة فهي وان كانت ترمي الى تحرير التجارة بين الشركاء اعضاء التكتل الاقليمي فان هذا التحرير الجزئي للتجارة خطوة مهمة نحو تحريرها خارج التكتلات الاقتصادية خصوصا في ظل توسع دائرة الاعتماد المتبادل بين الدول الصناعية الكبرى، فالتكتلة الاقتصادية يمكن ان تنشيء اثار مولودة للتجارة خارج الكتلة التاجرية وبالتالي فان وجود كتل تجارية لا يعني بالضرورة التجزؤ الكامل للنظام التجاري العالمي بديل ان الكتلة التاجرية قد انتشرت في الوقت الذي استمرت فيه الدول والكتل التجارية الكبرى في المفاوضات جولة الاور وجواي للجات لتحقيق المزيد من التحرير التجاري على مستوى العالمي، من خلال هاتين الخاصتين بنظر انصار الاقليمية الجديدة اليها على انها تطور شديد لاهمية وانه يمكن من خلالها تحقيق العديد من المكاسب من بينها ما يلي:[2]

- تساهم في تحقيق الاستقرار على المستويين الاقليمي والدولي نتيجة ما يحدث من مكاسب اقتصادية متبادلة.
- يمكن ان تساعد في توسيع الاسواق وخلق اقتصاديات صخمة وتحقيق المزيد من التقدم التكنولوجي والاقتصادي.

---

[1]- عبد الله تركماني، العرب والشركات في عالم متغير (1) متاح على: http://hem.bredband.net/dcc/s2/s150.htm (اطلع عليها في 19 ديسمبر 2012)، ص 01.

[2]- محمد السعيد ادريس، المرجع السابق، ص 12.

- ان المفاوضات الاقليمية داخل التكتل الاقتصادي الاقليمي تخدم المفاوضات العالمية اذا ما اعتبرت بمثابة معامل اختبار للقوانين والاحكام اجديدة كما ان تخدم المفاوضات العالمية باعتبارها مرحلة تفاوضية سابقة يجري خلالها الكثيرة من المشاكل وتليين مواقف الاطراف بحيث تذهب للتفاوض العالمي اكثر ليونة واقل تشددا هذا علاوة على ان التفاوض بين عدد محدود من التكتلات في المفاوضات العالمية افضل كثيرا من التفاوض بين 125 دولة لكل منهل رؤاها وتصورتها ومصالحها.

ان المفاوضات الاقليمية داخل الكتلة اكثر كفاءة بل واكثر مناسبة في تناول قضايا ذات صبغة اقليمية بحتة عن طرحها في التفاوض العالمي فهناك دائما فضايا خلافية لها خصوصيات اقليمية لا تطرح عادة في المفاوضات العالمية التي تختص يالقضايا داخل التكتل الاقليمي كي تطرح نفسها للدراسة والتفاوض.

الفرع الثاني: اهم الفروقات بينها وبين التكتلات التقليدية

يتضح مما تقدم ان الاقليمية الجديدة تطرح بديلا للمنهج التقليدي التكاملي الاقليمي حيث انها لا تقتصر على مجموعة من الدول المتقدمة التي تقع ضمن اقليم معين، بل ان الاساس فيها هو التفاف مجموعة من الدول النامية حول دول المتقدمة او مجموعة من الدول المتقدمة، وهو ما يجعلها بين اقلمين او اكثر، وليس اقليم واحد اي ان المعيار فيها هو تباين مستويات النمو، حيث يعهد الى الطرف المتقدم بقيادة المجموعة.[1]

و من ناحية الخصائص الاجتماعية والثقافية التي ترى الصيغة التقليدية للتكامل ان لها ثقلا كبيرا فاننا نجد ان الصيغة الجديدة تسمح للتكامل ان يقوم بين اعضاء لهم ثقافات متباعدة وتسمح بالخصوصيات وتعتمد على التبادل التفاهم بين اعضائها واذا كان الهاجس السياسي الذي ساد في الماضي هو تحقيق الامن والسلام وايقاف الحروب لان الصيغ التقليدية ظهرت بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، فان الدوافع الساسية في التجمعات الجديدة وبسبب

[1]– شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية " حالة دول المغرب العربي"، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص 81.

اختلاف الظروف الدولية التي ظهرت فيها نجدها ترتكز على دعم الاستقرار السياسي والقضاء على ما قد يتعرض له الاعضاء الاقل نموا وتقدما من عوامل تذمر قد تتحول الى تحركات تغدى مشاعر الكراهية للدول الاغن وشعوبها.

وبينما ركزت الاقليمية التقليدية على انشاء المؤسسات (الامنة العامة والمؤسسات التنظيمية المساعدة) وعلى الطابع الحكومي المسيطر على تلك المؤسسات فان الاقليمية الجديدة درات حول انشاء مؤسسات محدودة للاشراف على التعاون، وعلى ان يكون البعد الحكومي هو احد ابعاد تلك المؤسسات بحيث يتم اشتراك مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الاكاديمية في البناء تلك المؤسسات.[1]

اما من ناحية تحرير عناصر الانتاج فنجد ان تحرير رأس المال من الصيغة التقليدية يتم تدريجيا مع توفير الشروط اللازمة للتكامل النقدي، ولكن حسب الصيغة الجدية فان تحرير الراس المال يفرض مند البداية بشكل حركة من الاعضاء الاكثر تقدما الى الاعضاء الاقل تقدما، بينما تستعيد الصيغة الجديدة حركة عنصر العمل لا سيما في الاتجاه من الجو بالى الشمال، بدعوى ان تحرير تدفقات راس المال من خلال الاستثمار المباشر وغير المباشر ستخلف مشاريع استثمارية حقيقة تمتص الفائض في القوة العمل. [2]

في الدول النامية ويبقى هذا تبريرا نظريا لتقييد حركة عنصر العمل ولكن لتبرير الواقعي هو محالة ايقاف الهجرة من الدولة النامية الى الدولة المتقدمة.

ويلخص الجدول التالي اهم نواحي التباين الصغتين التقليدية والجديدة:

[1]– محمد السيد سليم، **خبرات التكامل الاسيوية ودلالاتها بالنسبة الى التكامل العربي (حالة الاسيان)** ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 366، اغسطس 2009، ص 99.

[2]– نور الدين جوادي، **قراءة نقدية في اطروحة القطع والتقاطيع للدكتور اكير السعد**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، العدد 356، اكتوبر 2008، ص 55.

الجدول رقم 02: مقارنة بين الغتين التقليدية والجديدة للتكامل الاقتصادي الاقليمي

الخصائص	المنهج التقليدي للتكامل	الاقليمية الجديدة
النطاق الجغرافي	اقليم يضم دولا متجاورة	اقليم او اكثر متجاورين
الخصائص الاقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية	التباين اعضاء متقدمون يتلون القيادة
الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات وتبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الامن والسلام وايقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي وتحجيم الاصولية
تحرير التجارة	اتفاقيات تفضيلية تبدأ بمنطقة تجارة حرة ثم او اتحاد جمركي	مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقومتها
عدم اشتراط المعاملة بالمثل	مجاز، لصالح الدول الاقل تقدما	غير مجاز مع تعويض االقل تقدما
نطاق التجارة	اساسا المتجات الصناعية بهدف احلال الواردات على مستوى الاقليمي.	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير
العناصر: راس المال	تحرير تدريجي مع توفير الشروط الاشد للتكامل التقدي	يفرض مند البداية، حركة من الاعضاء لاكثر تقدما الى الاقل تقدما
العمل	يؤجل لمرحلة وسيطة ويستكمل عند الاتحاد	غير متاح لمواطني الاعضاء الاقل تقدما
نتسيق السياسات	تدرجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الاعضاء يالتساوي	اعطاء زون اكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات والاعضاء الاكثر تقدما
المرحلة النهائية	وحدة اقتصادية على امال تقضي الى وحدة سياسية	اساسا مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة راس المال
القوة بالدعوة والتوجيه	السلطات الرسمية للدول الاعضاء	قطاع الاعمال وعبارات القوميات

المصدر: محمد محمود الامام، مرجع سبق ذكره، ص ص 51-52.

المبحث الثاني: ظروف نشأة الاتحاد الاوروبي واهم مؤسساته

بعد كوارت الحرب العالمية الثانية ازدادت بشدة ضرورات ورغبة في تأسيس واعادة بناء اوروبا ومن اجل القضاء على احتمال وقوع حرب شاملة اخرى، ادى هذا الشعور في نهاية الى تشكيل الجماعة الاوروبية للفحم والصلب عام 1951 على يد كل من المانيا الغربية وفرنسا وايطاليا ودول يونولوكس (بلجيكا وهلندا ولوكسبورغ) اول وحدة عرفت بالاصل باسم المؤسسة الاقتصادية الاوروبية.

ويعتبرر العديد من الباحثين ان التوقيع على معاهدة روما المنشآة للجماعة الاقتصادية الاوروبية عام 1957 هي العلامة البارزة في تاريخ حركة الوحدة الاوروبية لكن قبل هذا التاريخ كانت هناك العديد من المحاولات السليمة والعسكرية لتوحيد القارة، ومنها دعوة المونت النمساوي كودينهوف كاليرجي عام 1923 بعد نهاية الحرب العالمية الاولى الى انشاء الولايات المتحدة الاوروبية على غرار الولايات المتحدة الامريكية وكذلك دعوة وزير الخارجية الفرنسي في خطابه امام عصبة الامم عام 1929 الى قيام اتحاد اوروبي لاجل التعاون بين الدول الاوروبية مع الاحتفاظ بالسيادة الاقليمية لكل دولة.

المطلب الاول: ظهور نشأة الاتحاد الاوروبي

الفرع الأول: الظروف الدولية

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية خرجت اوروبا ضعيفة من الناحية الاقتصداية والعسكرية، وادركت انها فقدت مكانتها العالمية لصالح الولاية المتحدة الامركية والاتحاد السفياتي، وبدأت جهود اعادة بناء القارة الاوروبية وترتيب الاوضاع وفق خطة مارشال ومشروع المسعادات التي قدمتها الولايات المتحدة الامركية وثمانشاء المنظمة الاروبية للتعاون الاقتصادي عام 1948.

ان مسيرة الاتحاد الاوروبي لم تكن سهلة فقد واجه سعي الاوروبين للتوصل الى اتحاد سياسي ودفاعي في بداية الخمسينات العديد من العقبات وتجدر الاشارة الى ان هناك عوامل اسهمت في اقناع ادول الاوروبية بأهمية بدئ خطوات التعاون والتكامل على الوحدة هذه

العوامل تعتبر اهم العوامل والظروف التي ادت الى انشاء الاتحاد الاوروبي ويمكن بيامها على النحو التالي[1]:

- ادراك اوروبا لصقفها الذاتي نتيجة الدمار والحرب[2] وفقدانها لوصفها التارخي القديم كمركز للمسرح العالمي وظهور اقطاب جديدة كالولايات المتحدة الامركية والاتحاد السوفياتي كقوة عالمية.
- اقتناع الدول الاوروبية بالشعار الذي يدعو الى تجنب حروب عالمية الثانية باعتبارها هي الخاسر الرئيسي في الحروب السابقة، مع الرغبة لبناء العالم افضل، اكثر حرية وعدل.
- ازدهار التدرجي للقارة الاوروبية من القارة دائنة الى قارة مدنية وظهور بوادر ضعف الدول كلها مجتمعة ساهمت في الانتقال من مرحلة السوق الاوروبية المشتركة الى ميلاد مشروع اوروبا الموحدة.(*)

الفرع الثاني: مشروع الفحم والصلب ومشروع دستور الاتحاد الاوروبي

1-مشروع الفحم الصلب:

قد شهد عام 1950 وضع حجر الاساس التي قامت عليه الجماعة الاوروبية للفحم والصلب عام 1951 والواقع ان فكرة هذا المشروع كان وراءها جان موتيه(*) رئيس قسم التخطيط الاقتصادي في الحكومة الفرنسية واحد مستشاري وزير الخارجية روبرت شومان وانشاء الجماعة الاوروبية للفحم والصلب كانت من مناطق اي مادة الفحم والصلب تستعملان في انتاج السلع الحربية ومن ثم ان وضعهما تحت اشراف

---

[1]- عبد المطلب عبد المجيد، المرجع السابق، ص 53.

[2]- نفس المرجع، ص 54.

(*)- نشر في هذا المضمار الى ان نشأة الاتحاد الاوروبي في التاريخ الحديث يمكن ارجعها الى عالم ما بعد الحجري فقد كانت لهذه الحرب وماصحبها من دمار وانهيار الفصل في اعطاء دفعة قوية لفكرة الوحدة الاوروبية.

(*)- يعد جون مونيه الاب الروحي لعملية الاندماج الاوروبي فقد ادرك من خلال عمله في مجال التخطيط ان فرنسا لا يمكنها نمو اقتصادي من دون تجاوز اطار الدولة القومية، كما تخيل اطار توسع يقوم على اساس انشاء سوق مشتركة على مستوى القارة الاروبية

مشترك يساعد على تجنب نشوء حروب اخرى في القارة الاوروبية، ومن ثم دخلت المنيا وفرنسا في عضوية الجماعة الى جانب ايطليا ودول بينيلوكس (بلجيكا وهلندا ولكسبورغ)، مع ترك باب العضوية مفتوحا للدول الاخرى، ونصت معاهدة الجماعة الاوروبية للفحم والصلب على حلق سوق مشترك مع ضمان الامدادات من هذه السلع باقل سعر وجودة اكبر.

وتزامن من انشاء الجماعة الاوروبية للفحم والصلب مع فكرة مجموعة الدفاع الاوروبي غير ان الجهود الاندماج في المحالين السياسي والعسكري كانت اقل حظا في النجاح من جهود الاندماج في المجال الاقتصادي حيث ان البرلمان الفرنسي رفض عام 1955 مشروع مجموعة الدفاع الاوروبي لما تشكله من قيود على السيادة الخارجية في اطار ما عرف بالمجموعة السياسة والاوروبية.[1]

لقد عملت الدول الاوروبية للفحم والصلب على اعطاء دفعة جديدة للاندماج فاجتمع وزراء خارجية هذه الدول لدراسة عدد من المقترحات المتعلقة بانشاء سوق اوروبية مشتركة لاج لان تستعيد اوروبا مكنتها الدولية وتحسين امكنيتها الاقتصادية التي لن تتحقق الا بانشاء سوق اوروبية مشتركة وعليه ثم توقيع معاهدة روما عام 1957 بين الدول الست الاعضاء وثم انشاء المجموعة الاوروبية، حيث دخلت المعاهدة حيز التنفيذ 1958.[2]

ومن بين الاهداف التي نصت عليها المادة الثالثة من معاهدة روما هي:

- ازالة الرسوم الجمركية بين الدول الاعضاء وجميع الحواجز بالنسبة للتصدير والاسترداد.
- انشاء تعريفه جمركية مشتركة وسياسية تجارية مشتركة اتجاه الاظراف الاخرى.

[1]– محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، صنع القرارا في الاتحاد الاوروبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروث، 2001، ص 24.

[2]– صدام المرير الجملي، الاتحاد الاوروبي ودوري في النضام العالمي الجديد، دار المنهل اللبناني، بيروث، 2009، ص 48.

- ازالة العقبات في مواجهة حرية حركة الافراد، الخدمات وراس المال بين الدول الاعضاء.
- تبني سياسة مشتركة في مجال المواصلات.
- انشاء نظام يضمن عدم تشويه المنافسة في اطار السوق المشتركة.
- تطبيق اجراءات للتنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء ومعالجة العجز في مجال المدفوعات.
- التقريب بين القوانين الدول الاعضاء الى الحد اللازم لضمان عمل السوق المشتركة.
- انشاء صندوق اجتماعي لتحسين فرض التوظيف والمساهمة في رفع مستوى المعيشية.
- انشاء بنك استثمار اوروبي لتسهيل التوسع الاقتصادي للجماعة.
- عقد اتفاقيات ارتباط مع الدول الاخرى بهدف زيادة التجارة وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المشتركة.[1]

لقد اوجدت مسيرة الاتحاد الاوربي المجموعة الاقتصادية الاوروبية مع سوق مشتركة تغطي كل الانشطة القتصادية، وتوصلت الى انشاء المجموعة الاوربية للطاقة الذرية، وحل الاتفاق النقدي الاوروبي محل الاتحاد الاوروبي للمدفوعات، وفي عام 1961 ثم الاتفاق حول السياسة الزراعية المشتركة المدعوم مع صندوق اوروبي خاص للتوجيه، والضمان للزراعين، ومن خلال الرسوم الجمركية بين الدول الست التي اتفقت على توحيد التعريفات الجمركية اتجاه الدول الغير اعضاء في المجموعة.

وفي مارس 1971 اتفقت الدول الست على التواصل في غضون عشر سنوات الى اتحاد اقتصادي ونقدي يوافقه تحديد كامل الحركة الرساميل وتحديد الاسعار الصرف ثنائية ثابتة بين عملاتها وحلول عملة موحدة محل العلامات الوطنية ومع الانتقال من سعر الصرف الثابت على سعر الصرف المتغير بعد ازمة الدولار وتعليق ربطة بالذهب، اضطرت

[1]– صدام المرير الجملي، المرجع السابق ، ص 49.

المجموعة الاوربية الى توقيع اتفاق جديد في مارس 1972 يسمح بهوامش لتقلبات الاسعار عملاتها تبعا للدولار.

ومع بداية عام 1973 انضمت كل من برطنيا وايرندا والدنيمارك الى مجموعة الست ثم انشاء صندوق اقليمي لمسعادة المناطق الاوربية الفقيرة، وفي عام 1973 انتخب مواطنوا الدول التسع لاول مرة البرلمان الاوربي المكون من 410 نواب بالاقتراع المباشر، وفي بداية 1981 انضمت اليونان الى المجموعة الاوروبية والتحقت مع بداية 1986 اسبانيا والبرتغال لتصبح المجموعة الاوروبية تضم 12 دولة.

لقد تم تدعيم مسار الاتحاد الاوروبي بادخال تعديل على معاهدة روما يسمح بالتصويت بالاغلبية البسيطة على القرارات الهادفة لتحقيق التقارب بن التشريعات الاوربية، وتبني المجلس الاوروبي المنعقد في 1989 اقترح رئيس المفوضية الاوروبية انذاك القاضي بتحقيق اتحاد اقتصادي نقدي عبر ثلاث مراحل وبعد عام من ذلك ثم توقيع على معاهدة شنغن، ثم كان التوقيع على معاهدة ما ستريخت في هولندا 07 فبراير 1992 التي حددت جدول زمني لتحقيق الاتحاد الاقتصادي والتحول من المجموعة الاوروبية الى تسمية الاتحاد الاوروبي.[1]

ومن مميزات دستور الاتحاد الاوروبي نجد انه يجمع الاتفقيات القائمة حاليا في نص واحد، ويستحدث منصب وئيس المجلس الاوروبي وزير الاتحاد للشؤون الخارجية، ويستحدت كذلك نظاما جديدا للتصويت المزدوج بالاغلبية اعتبارا من نوفمبر 2009 بالضافة الى مميزات اخرى نجملها في النقاط الرئسية التالية[2]:

- الدولة الاعضاء في الاتحاد تستطيع الخرو منه اذ ما رغبت في ذلك.
- يمنح دور البرلمانات الوطنية للتعبير بمسودة عن ارائها حول مقترحات المفروضة الاوروبية.

[1]– صدام مرير، مرجع سابق الذكر، ص 50

[2] – http:// arabic.cnn.com/2005 / world/5/30/ France.eu lindex.

- يجعل تصويت الاغلبية المؤهلة هو العرف في القضايا المتعلقة بالعدل والشؤون الداخلية، لكنه يتضمن آلية كبح طارئة للقانون الاجرائي.
- يضم بروتوكول المملكة المتحدة لكي تتمكن المملكة من اختيار الانضمام حيثما ارادت بالنسبة لقضايا الهجرة واللجوء والقضاء المدني.
- يضم ميثاق الحقوق الاساسية.

وفيما عدا هذه المميزات الاساسية للدستور الاوروبي، تستمر الاتفاقيات القائمة دون تغيير بشكل عام وقد جرى استفتاء على الدستور في معظم الدول الاعضاء عام 2005 فحضي بموافقة نصف الاعضاء [*]تقريبا فتوقفت عمليات الاستفتاء، لان الدستور بشترط موافقة جميع الدول الاتحاد حتى يصبح ساري المفعول.

وفي 14 ديسمبر 2007 توصل القادة الاوربين المجتمعون في لشبونة الى صياغة معاهدة جديدة تهدف الى اعادة هيكلة بنية الاتحاد وتطوير مؤسساته، وقد وقع هذه المعاهدة ممثلون عن 27 دولة اوروبية والتي قامت مقام الدستور المشترك الذي كان موضع استفتاء عام 2005، وبوجب هذه الاتفاقيات الجديدة سيتم توسيع دور البرلمان الاوروبي كما ستتغير معايير التصويت، وسيتم اعتماد شرعية جديدة للحقوق الاساسية وتمديد الولاية الدورية الى سنتين ونصف، ودمج وبالمقابل كانت هنالك العديد من الانتقدات التي تعرضت لها الاتفاقية الحجة تأثيرها على استقلالية قرار الدول الاعضاء في الاتحاد غير ان البعض يرى ان هذه الاتفاقيات من خطوة مهمة في تقدم الاتحاد الاوروبي.

2-مشروع دستور الاتحاد الاوروبي:

بدأت فكرة صياغة دستور اوروبي موحد في عام 2000 حين اصدر المجلس الاوروبي في نيس بفرنسا اعلانا حول مستقبل الاتحاد الاوربي، وجاءت هذه الفكرة منذ ان تحول الاحاد الاوروبي من اتحاد اقتصادي الى مشرع اتحاد سياسي يضم حوالي 27 دولة او اكثر في

[*]– خطي مشروع الدستور بموافقة نصف الاعضاء منهم المانيا واسبانيا وايطاليا لكنه رفض في فرنسا وهولندا.

السنوات المقبلة، وقد اتفق قادة الدول الاعضاء على وضع دستور لاوربا، وجاءت المبادرة من بلجيكا عام 2001 خلال رئسيتها للاتحاد وتم تشكيل لجنة لتحقيق هذا الهدف المنتظر. وعقدت اللجنة 25 جلسة عمل واستمعت الى 1812 مداخلة ونشرت 23546 وثيقة مترجمة الى 11 لغة واستطاعت بعد 17 شهرا من العمل وضع دستور اوروبي ورفعة الى رئيس المجلس الاوربي عام 2003 لمناقشة واعتماده بعد القيام بالتعديلات اللازمة[1] فقد واجهت اللجنة لدى صياغة العديد من العقبات والاشكاليات التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- التعدد القومي والغوي والديني في القارة الاوروبية.
- تباين المستويات الاقتصادية والاجتماعية.
- الاشكالية الديمقراطية المتعلقة بعدد النواب في البرلمان بسبب التفاوت في عدد السكان في الدول الاتحاد.

ورغم هده العقبات واالشكاليات التي واجهت صياغة الدستور الى ان الشعار الوحيد الذي يعبر عن روح هذا الدستور هو الوحدة في التنوع والقيم الحضارية ومباديء الديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة واحترام الحقوق والحريات وان يعمل الدستور الاوروبي على اجراء الاصلاحات لتصبح المؤسسات الاوروبية اكثر شفافية وفعالية وقابلية للمحاسبة وافضل قدرة على مواجهات التحديات، وعليه جاء الدستور الاوروبي متضمنا عدة نقاط تتعلق بنظام التصويت، واصلاح المؤسسات وتوثيق مجالات التعاون والعدالة والشؤون الداخلية والحقوق الاساسية وينقسم الدستور الاوروبي الى اربعة اجزاء اساسية وهي:

- مباديء الاتحاد الاوروبي ووظائفه ومؤسساته.
- الحقوق الاساسية لمواطني الاتحاد الاوروبي
- عملية صنع القرار في الاتحاد الاوروبي
- وضع الاتفاق حيز التنفيذ.

[1]– صدام مرير الجميلي، المرجع السابق، ص 51

المطلب الثاني: تطور مسار التكامل الاوروبي واهم الرهانات المطروحة

لقد كانت اتفاقيات ماستريخت1993 تستهدف في طياتها اعادة بناء اوروبا الجديدة وعميق التكامل بين الافراد وتعزيز الديمقراطية والوصول بآداء المؤسسات الى اعلى مستوى بالاضافة الى تنفيذ سياسة خارجية مشتركة وتحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية.

ويتعبر الاتاد الاوروبي التكتل الوحيد الذي توصل الى توحيد العملة بين اطرافه حتى اصبح يطلق عليه منطقة اليورو، حيث اصبحت هناك عملية واحدة قوية في منافسة ومواجهة اقوى العملات في العالم وخصوصا الدولار الامركي والين الياباني، وتمتل عملة اليورو[1] اخر تطور في النظام النقدي الاوروبي حيث اصبحت عملة نداول عالمية وبذلك يكون الاتحاد الاوروبي قد شمل على كامل عناصر الوحدة الاقتصادية.

الفرع الأول: اتفاقية ماسترخت والتوسع والاندماج في الاتحاد الاوروبي

انشئ الاتحاد الاوروبي بموجب معاهدة دولية وقعتها في مدينة ماستريخت بهولندا في 07 فبراير 1992، والدول الاثنا عشر الاعضاء في المجموعة الاوروبية وبموجب هذه المعاهدات دخلت مرحلة التكال والاندماج في اوروبا مرحلة جديدة ولضح لاتحاد الاوروبي لاسم الرسمي للمجموعة الاوروبية.

ومعاهدة ماستريخت عبارة عن معاهدتيين احداهما تتعلق بالجانب الاقتصادي وتهدف الى تحقيق توازن اقتصادي دائم ومتوازن داخل الاتحاد الاوروبي واقامة واحدة اوروبية نقدية، وذلك باعتماد عملة واحدة في كل الدول الاعضاء كعملة بديلة للعملات الوطنية وانشاء البنك المركزي الاوروبي، اما الثانية التي تتعلق بالجانب السياسي فتتضمن ايجاد هوية للاتحاد الاوروبي على الصعيد العالمي للوصول الى السياسة فتتضمن ايجاد هوية للاتحاد الاوروبي على الصعيد العالمي للوصول الى سياسة خارجية امنية مشتركة وحياكة مصالح

[1]– اتفق زعماء الاتحاد الاوروبي في ديسمبر 1995 على اطلاق اسم اليورو على العملة الجديدة واتفق الزعماء على العمل الموحد في السوق الاتحاد الاوروبي بحلول عام 1999 بحيث تدخل البنوك في اول يناير على ان يجرى تداولها عام 2002 حيث تختفي كل عملات الدولة المحلية المشاركة في الاتحاد الاوروبي.

وحقوق المواطنين التابعين لدولة الاتحاد والعمل على توحيد جنسيتهم مما يعزز المواطنة الاوروبية.[1]

ان معاهدة الاحاد الاوروبي التي تعرف ايضا باسم معاهدة ماستريخت كانت تهدف الى وضع اطار مؤسساتي موحد للاتحاد، هي الاتفاقية المؤسسة للاتحاد الاوروبي واهم تغير في تاريخه منذ تأسيس المجموعة الاوروبية في نهاية الخمسينات وقد دخلت هذه المعاهدة حيز التنفيذ في الاول من نوفمبر 1993 يرجع تأخر تطبيقها الى تأخر الدانماركين قبول المعاهدة وشروطها وبسبب قضية دستورية ضدها اقميت في المانيا، ادخلت معاهدة الاتحاد الاوروبي عدة تغييرات على القوانين المجموعة الاوروبية وعلى قوانين المجموعة الاوروبية الدرية التي كانت تشكل نواة الاتحاد الاوروبي شكلت ايضا المعاهدة اساس الدستور الاوروبي الذي تم الاتفاق عليه لاحقا في 2004 وحسب ابند 47 من المعاهدة فان هذا الاتحاد لا بديل المجموعة الاوروبية وانما يكملها الى جانب العانصر الاخرى التي يشكل المجموعات الاوروبية.[2]

الجدول رقم 03: يوضح المعهدات الاوروبية الرئيسة

المعاهدة	تاريخ التوقيع	تاريخ دخولها حيز التنفيذ
معاهدة انشاء الجماعة الاوروبية للفحم والصلب	18 افريل 1951	25 جويلية 1952
معاهدة انشاء الجماعة الاوروبية للطاقة النووية	25 مارس 1957	01 جانفي 1958
معاهدة انشاء الجماعة الاقتصادية الاوروبية	25 مارس 1957	01 جانفي 1958
الاتفاق الاوربي الموحد	17 فبراير 1986	01 جويلية 1987
معاهدة الاتحاد الاوروبي " ماستريخت"	07 فيبراير 1992	01 نوفمبر 1993

المصدر: اسامة المجدوب، العولمة ولاقليمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص 2001.

[1]– محمد دحام كردي، مستقبل الاتحاد الاوروبي، منشورات الحلبي الحقيقية، بيروت، 2013، ص 96.

[2]– بقنيش عثمان، محاضرات في مقايس المجموعة الاوروبية، سنة ثانية ماستر قانون دول اقتصادي، 2014/2013، الجلفة، ص 12.

لقد جاءت معاهدة ماستريخت بعد سنوات طويلة من معاهدة روما 1957 المنشئة للمجموعة الاوروبية واسفرت هذه المعاهدة على نشأة الاتحاد الاوروبي على اساس ذلك احتوى ماسترخيت على عدة نقاط رئيسية تحمل اهمها في ما يلي[1]:

- الاتحاد الاقتصادي والنقدي.
- السياسة الخارجية والامنية المشتركة.
- جنيية الاتحاد الاوروبي.
- الديمقراطية
- العدل والداخلية

الاتحاد الاقتصادي والنقدي: انشاء تواجد اقتصادي ونقدي بين الدول الاعضاء كانت اهم نقطة ضمن محتوى المعاهدة ونصت المعاهدة على ن يدخل حيز التنفيذ في مدة ادناه يكون الاول يناير 1997 واقصاها يكون الاول يناير 1999 وان تكون العملة الموحدة الجديدة هي يورو ولكي تصبح اي دولة عضو مؤهلة لدخول هذا الاتحاد النقدي وجعل اليورو عملتها.

يجب عليها اجتياز بعض الشروط التي من خلالها يتم الحفاظ على تباث واستقرار العملة الجديدة، الشروط تندرج تحت شروط المالية، وشروط اخرى تتعلق بمستوى الاسعار الفائدة وسعر الصرف والشروط تصغ نسبة عجز في ميزانية الدولة العضو لا تنقص عن حاجز 3% ونسبة دين عام لا تتعدى 60% .

ومن خلال التوقيع على المعاهدة دخلت كل دولة عضو في آلية زمنية تنتهي بالانضمام للاتحاد في حالة اختبار جميع الشروط دلك بعد موافقة المجلس الوزاري للاتحاد بشكل نهائي على انضمام الدولة ومدى تطبيقها واجتيازها للشروط احتفظنا فقط كل من برطنيا والدنيمارك بحق الانضمام لاحقا لما يرونه مناسبا لهم ولسياستهم.

[1]– بقنيش عثمان، المرجع السابق، ص 13.

السياسة الخارجية والامنية المشتركة: تم تبديل " التعاون السايسي الاوروبي" من خلال السياسة الخارجة الامنية المشتركة ضمن معاهدة ماسترخيت لمعظم القرارات الناتجة عن هذه السياسات ينطق بصوت مبدأ اغلبية الاعضاء

حنسية الاتحاد الاوروبي: تم تشكيل جنسية او مواطنة للاتحاد الاوروبي التي لا تبدل الجنسية الوطنية وانما تكملها يحصل كل مواطن في ادولة العضو على الجنسية الاوروبية تلقائيا بحصل بذلك على حق الاقامة في كامل الاتحاد لديه حق الانتخاب وحق انتخاب اعضاء البرلمان اوروبي بغض النظر عن مكانه اقامته داخل الاتحاد.

الديمقراطية[1]: من الاشياء الجديدة كانت وضع مستوى البرلمان الاوروبي عل نفس مستوى المجلس الاوروبي من حيث اصدار بعض القرارات كما تم تأسيس " لجنة المناطق" التي تمثل مصالح بعض مناطق الاتحاد على سبيل المثال ولاية المانية الاتحاد والتي لها سياسات وقوانين مختلفة عن الحكومة الفيديرالية لالمانية.

العدل والداخلية: تم ادخال تحسينات على العمل المشترك في مجال العدل والسايسة الداخلية تماما كالركن الثاني يتم هنا اتباع مبدأ صوت الاغلبية للوصول الى تعاون احسن في هذا المجال وتم تأسيس الشرطة الاوروبية المشتركة او اليروبول.

ولم يقف الاتحاد الاوروبي عند معهادة ماستريخت بل تليها معاهدة اخرى وتم اكمال معاهدة ماستريخت من قبل معاهدات واتفاقيات تم التوقيع عليها لاحقا مثل معاهدة امستردام التي وقعت عام 1997 وادخلت بعض التعديلات مثل فقرات السوق الموحدة للغرض الوصول بالتكامل الاوروبي الى افضل صيغة وكذلك معاهدة نيس التي تم توقيعها عام 2001 ودخلت حيز التنفيذ عام 2003 وعدلت هي الاخرى عمل مؤسسات الاتحاد الاوروبي لا سيما اصوات الدول الاعضاء وانتخابات البرلمان الاوروبي.

[1]– وصلتنسبة البطالة في بولندا الى 41.5% و 38.9% في سلوفاكيا، وامام التحدي الديمغرافي الذي تواجهه دول الاتحاد الاوروبي ومع تراجع نسبة السكانه النشيطة مقابل ارتفاع نسبة الشيوخ فان اعتماد هذه البلدان على الهجرة القانونية هوالحل الوحيد لسد الخصاص في اليد العاملية في المستقبل القريب، وتقدر حاجيات الدول الاوروبية من اليد العاملة ب12 مليون فيضعون السنوات القليلة القادمة تعتبر المنيا وفرنسا من اهم الدول الاروبية استقبا للمهاجرين بصفة قانونية.

المطلب الثالث: مؤسات الاتحاد الاوروبي:

الفرع الأول: المؤسسسات والهيئات الرقابة

أ- محكمة العدل الاوروبية: هي الجهاز القضائي للاتحاد الاوروبي وهي بهذه الصفة تلعب دورا بالغ الاهمية في عملية التكامل والاندماج الاوروبي ليس له مثيل او نظير في اي تنظيم دولي اخر سواء على الصعيد الاقليمي او العالمي ولا تعود اهمية هذا الدور فقط الى الصلاحيات القانونية والقضائية الواسعة التي تتمتع بها محكمة العدل الاوروبية وانما ايضا على وجه الخصوص الى رؤية الجماعة الاوروبية لنفسها باعتبارها جماعة تضامنية تعاقدية تقوم اولا وقبل كل شيء على فكرة احترام القانون اي احترام الحقوق والواجبات والاصطلاع بالمسؤوليات وتنفيذ الالتزامات الواقعة على عاتقها سواء بموجب ما يصدر عنها من قرارات[1]، وتلعب محكمة العدل الاوروبية كما سنشير لاحقا، دور بالغ الاهمية في توضيح طبيعة ونطاق القوانين والقواعد الاوروبية الواجبة التطبيق، ايضا في حل الاخلافات والمنازعات القانونية التي يمكن ان تثور عند تطبيق هذه القواعد والقوانين.

وقد تغير تشكيل محكمة العدل الاوروبية بتغيير عدد الدول الاعضاء في الجماعة الاوروبية، لكن القاعدة التي تقضي بضرورة تشكل المحكمة من قضاه ينتمون الى جميع الدول، لكن القاعدة التي تقضي بضرورة تشكيل المحكمة من قضاه ينتمون الى جميع الدول الاعضاء وبعدم جواز ان يضم هذا التشكيل اكثر من قاض واحد من كل دولة عضو، ضلت كما هي دون تعديل ولذلك تضم محكمة العدل الاوروبية حاليا ومنذ عام 1995، خمسة عشر قاضيا يتنمون لجنسياتهم الى جميع الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي يعاونهم تسعة محامين عموميين يتم تعيينهم جميعا قضاة ومخامين بالتراضي العام بين الدول الاعضاء اي بقرار جماعي لتمكينهم من

[1] – brochardt klaus-dieter, the ABC of comnunity law 5ed, l'uxenbourg office for official publications of the european communities, 2000 ,p68.

القيام بأعمال والقيام بمهامهم على اكمل وجه وحماية استقلالهم وحيادهم واحتار القضاه من بينهم رئيسا للمحكمة كل ثلاث سنوات، ويفقد القاضي وظيفته اما طوعا او بالستقالة، واما كرها بالفصل وللمحكمة وحدها صلاحية عزل اي قاضي عضو ادا ثبت وبالاجماع اراء القضاة الاخرين عدم قدرته على اداء وظائفه او الاطلاع بمسؤولية الاسباب صحته مهنية او اخلاقية.

لان عدد المحامين العموميين اقل من عدد الدول الاعضاء، فقد ان يكون لكل من الدول الخمس الكبرى الاعضاء في الاتحاد الاوروبي عام واحد من بين مواطنيها، اما المحامون الاربعة الباقون قيتم اختيارهم بالتناوب من جنسيات الدول الاخرى من مراعاة قاعدة عدم جواز اختيا اكثر من محام من جنسية واحدة.[1]

ويمكن اجمالي اختصاصات ووظائف محكمة العدل الاوروبية على النحو التالي:

- الفصل في المنازعات التي تتور بين الدول الاعضاء حول تفسير القوانين والمعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة.
- الفصل في المنازعات التي قد تثور بين المؤسسات الاتحاد من ناحية وبين الدول الاعضاء من ناحية اخرى او بين مؤسسات الاتحاد بعضها مع بعض حول صلاحيات هذه المؤسسات وما يصدر عنها او ما تقوم به من انشطة.
- الفصل بين المنازعات التي قد تثور بين افراد والشركات من ناحية وبينهم وبين الدول الاعضاء من ناحية اخرى حول حقوق والالتزامات المترتبة على انشطة لاتحاد.
- تفسير الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي يبرمها الاتحاد.

[1] – losok , k.p.e D.lasok, law and institutions of the european union 7the ed london, butterwor the, 2001, p48.

- الفصل في المسائل المرفوعة اليها من المحاكم الوطنية وتحديد القوانين الواجبة التطبيق على هذه المسائل.[1]

وقد ادى تزايد اللجوء الى محكمة العدل الاوروبية وتراكم القضايا التي تنتظر دورها الى انشاء محكمة اولية وابتدائية لمعاونة المحكمة الرئيسية وتخفيف العبئ عنها بفرز الحالات المعروضة تباعا وتصفيتها عن طريق البت في الموضوعات ذات الصبغة الفنية البحتة وعلى رغم ان القانون الاوروبي الموصد لعام 1986 تضمن نصا يقتضي بانشاء محكمة اولية وابتدائية الا ان مجلس الزوراء لم يتخد القرار التنفيذي اللازم بتشكيل هذه المحكمة في 24 اكتوبر 1988 ولم تشكل فعلا الا في سبتمبر 1989 وتضم المحكمة الابتدائية بدورها خمسة عشرة قاضيا تعنيهم الدول الاعضاء بالاتفاق العام ولمدة ت سنوات، على ان يكون من بينهم اكثر من قاض واحد من كل دولة عضو واحكام هذه المحكمة قابلة للاستئناف امام محكمة العدل الاوروبية.

ويمكن القول ان الهيئة القضائية للاتحاد الاوروبي تحولت بالفعل وبسبب دورها المحوري في تحقيق التجانس القانوني الى حلقة رئيسية من حلقات صناعة التكامل والاندماج الاوروبي، على الرغم من انها لا تشارك مباشرة في عملية صنع السياسات وقد اتسع نطاق نشاطتها بالتدريج الى درجة ان عدد الوظائف الدائمة بها بلغ عام 1998 اكثر من 727 وظيفة، كما بلغ عدد الوظائف الغير دائمة خلال عام 2000 وحده فقد بلغت 503 منها 224 امكن الفصل فيها في مراحل مبكرة من مدولات و 79 وصلت الى مرحلة الاستئناف و78 حكما في حالات اخرى وصدور عن المحكمة خلال العام نفسه 273 حكما.

وان دلت هذه الارقام على شيء فإنما تدل على ان المحكمة العدل الاوروبية تبدو في حالة نشاط فوار ودائم.[2]

---

[1] – niguel poiares maduro, we the cour the european cont of justice and the european, economic constitution : a citical reading of article 30 of the ec treaty oxford : hart, 19988,p56.

[2] – losok and losok.ibid , p292.

ب- محكمة المراجعين (او الجهاز الاوروبي للمحاسبات): هي الجهة المسؤولة عن فحص ومراجعة ميزانية وحسابات الاتحاد الاوروبي وكل تفاصيلها سواءا ما تعلق منها بجانب الايرادات او بجانب النفقات وتختص هذه المحكمة بالتاكد من:

- ان المواد المدرجة في ميزانية الاتحاد تتطابق، كما ونوعا ومصدرا، مع ما هو مطلوب تحصيله وفق الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات والقوانين والقرارات الواجبة التطبيق.
- ان هذه الموارد تم تحصيلها ووصلت الى الجهات المعنية بالفعل وادرجت ضمن البنود المخصصة لها في جانب الايرادات في الميزانية العامة.
- ان انفاق هذه الايرادات تم على نحو صحيح وفي الاغراض المخصص لها.

وقد انشئت محكمة المراجعين طبقا لمعاهدة خاصة ابرمت في 22 يوليو 1975 لكنها لم تبدأ عملها الا في يونيو 1977 ومن الواضح ان الحاجة الى انشاء مثل هذه الهيئة لم تظهر الا بعد ان اصبح للجماعة الاوروبية مواد ذاتية لا تقتصر كما هو الحال في معظم المنظمات الدولية الحكومية عل اسهامات الدول الاعضاء وبعد ان اتسع حجم ونطاق المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتق المؤسسات المشتركة للجماعة واصبحت تمارس انشطة وسياسات بتطلب تنفيذها موارد مالية تتجاوز بكثرة حجم الموارد المطلوبة لتغطية النفقات الادارية ونفقات التشغيل.[1]

الفرع الثاني: الهيئات والمؤسات الاخر

حرص الاباء المؤسسون عند تصميم البيئة التنظيمية للمؤسسات التكاملية على وجود قنوات ترتبط بين المركز الرئيسية لصنع القرار من ناحية وبين جماعات المصالح ومؤسسات المجتمع المدني والخبرات الفنية المختلفة من ناحية اخرى بهدف اشتراك الجماعات التي ترتبط او تتأثر مصالحها بما يدور داخل الجماعة الاوروبية والتشاور معها حول القضايا ذات الاهتمام المشترك ولهذا الغرض تم انشاء العديد من اللجان ذات الطابع الاستشاري

[1] - [1] – losok and losok.ibid , p316.

مثل: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ولجنة الاقليم وغيرها، بالضافة الى عدد من لجان الادارة واللجان التنظيمية.[1]

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية: تضم ممثلين عن تجمعات رجال الاعمال والعمال ومؤسسات المجتمع المدني الاخرى وخاصة تلك الممثلة للجماعات المصالح المعنية بالقراراة الاقتصادية والاجتماعية والمهنية والثقافية وهذا الترابط يحقق هدفين اساسيين هما:

1- ضمان ان تأتي القرارات الاوروبية معبرة عن الحد الادنى لتوافق المصالح بين الجماعات المعنية المختلفة.

2- الحصول على تأييد ودعم هذه الجماعات لحركة التكامل والاندماج الاوروبيين.

وقد انبثقت هذه اللجنة من رحم الجماعة الاوربية للفحم والصلب وتتكون من 222 عضو او مستشار يمثلون الهيئات والمنظمات المعنية ويخصص لكل دولة عدد من المقاعد في هذه اللجنة يتناسب مع حجمها وقوتها وعلى الرغم من ان العديد من المحللين لا ينظرون الى هذه اللجنة باعتبارها احدى مؤسسات صنع القرار الحقيقي داخل الجماعة اوروبية الا ان هناك اجماعا حول اهمية الدور الاستشاري الذي تقوم به داخل اليكل التنظيمي للاتحاد الاوروبي.

لجنة الاقاليم: استحدتت اتفاقية ماستريخت المنشئة للاتحاد الاوروبي مؤسسة جديدة اضيفت الى الهيئة التنظيمية التي كانت قائمة من قبل اطلق عليها " لجنة الاقاليم" وهي مؤسسة تشبه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية من حيث صلاحياتها القانونية والدستورية فلجنة الاقليم لجنة استشارية من تم فهي لا تتمتع باختصاصات او سلطات مستقلة في عملية صنع القرار الاوروبي لكنها مع ذلك تعتبر ضرورية ومهمة جدا للتاكيد على طابع اللامركزية الذي يميز عملية صنع القرار المحلي في الدول الاوروبية.

[1]- محمد محمود الامام، تطور الاطر المؤسسة للاتحاد الاوروبي، الدروس المستفادة للتكامل العربي، بحوث ودراسات، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، 1998، ص 182.

ان انشاء لجنة الاقليم استهدف التشاور مع اجهزة وسلطات الحكم المحلي التي تلعب في الكثير من الاحيان وخاصة في الدول الفدرالية مثل المانيا دورا مهما جدا في صياغة وتنفيذ السياسات الوطنية العامة في الدول الاوربية وفي كافة المجالات ماعدا المجالات المتصلة بالامن والسياسة الخارجية.[1]

تجدر الاشارة الى ان معاهدة الاتحاد الاوروبي تنص على وجوب استشارة لجنة الاقاليم في عدد من الامور وخاصة تلك الامور المتعلقة بالتعليم والثقافة والصحة العامة والشبكات البيئية الاوروبية والمواصلات...الخ

ومعنى ذلك انه لا يجوز لمؤسسات صنع القرار في الاتحاد الاوروبي ان تتبنى تشريعات تتعلق بالامر والموضوعات المشار اليها دون عرضها مسبقا على لجنة الاقاليم.

الهيئات الاستشارية الاخرى: يتضمن الهيكل النظيمي للاتحاد الاوروبي عدد كبير من الهيئات الاستشارية الاخرى التي يصعب حصرها وهي تنقسم الى عدة انواع فهناك اللجان الاستشارية الخاصة بالجماعات الاوروبية الاخرى مثل الاجان الاستشارية للفحم والصلب وهي لجنة تضم عددا متساويا من الممثلين لمنتجي وعمال ومستهلكي الفحم والصلب واللجنة العملية والفنية الخاصة بالجماعات الاوربية للطاقة النووية، وهناك لجان استشارية فنية عديدة تدور في فلك المفوضية وتمدها بالخبرة الفنية اللازمة لتمكنها من اداء عملها على احسن وجه مثل اللجنة الاقتصادية والمالية، ولجنة اللوائح بالادارة والتنظيم وهي لجان نشأت وتطورت مع تطور السياسات الاوروبية المشتركة وخاصة في مجال الزراعة والمواصلات وتهدف الى وضع الضوابط والاجراءات المتعلقة بعملية بلورة تلك السياسات ومراحل واليات عمليات اتخاد القرارات فيها.

الهيئات والمؤسسات المستقلة: وهي دات طابع التقني

البنك الاوروبي للاستثمار: حرصت اتفاقية روما لعام 1957 وهي الاتفاقية للجماعة الاقتصادية الاوروبية على وجود مؤسسة مالية في الجماعة لا تستهدف تحقيق الربح وتعمل

[1] – laso jand lasok, larv and istitution of the europeen union, p278

على تحقيق تنمية متوازنة ودائمة في الدول الاعضاء وفي هذا السياق تأسس عام 1958 بنك اوروبي للاستثمار شرع على الفور في العمل لتحقيق هذا الهدف العام من خلال الحركة على ثلاث محاور الاول: الاهتمام بالاقليم الاقل تقدما في اوروبا وتمويل مشروعات الاستثمار فيها بهدف تضييق الفجوة بين مستوى ومعدلات النمو داخل وبين الدول الاوروبية والثاني تمويل مشروعات مشتركة في الدول الاوروبية لاعضاء في الجماعة بهدف تسهيل ودعم اهداف الجماعة ككل والتغلب على مشكلات التكامل والاندماج ومعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المشتركة التي تواجهها مثل مشكلة البطالة والتحديث وتحديد الصناعات والقطاعات الاقتصادية الاخرى التي تواجه مشكلات حادة ومزمنة والثالث تمويل مشروعات اوروبية مشتركة خارج دول الجماعة بهدف فتح الاسواق الخارجية امام الجماعة او دعم علاقة الجماعة الاوروبية بالعالم الخارجي عموما لتوفير الارضية المناسبة لتنفيد اتفاقيات الجماعة مع العالم الخارجي.

ويعتبر هذا البنك هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية وتقتصر مهمته عل تحديد التوجيهات العامة لسياسة الائتمان والاشراف على تنفيذها.

يفتقد البنك اعمالا ونشطات في حوالي 150 دولة غير عضو في الاتحاد وقد افتتح في مصر مؤخرا اول فرع للبنك خارج الاتحاد وتضم مجموعة البنك صندوق الاستثمار الاوربي الذي نشئ في عام 1994 بهدف المساهمة في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتشجيع نمو قطاع التكنولوجيا الجديد.[1]

البن المركزي الاوروبي: تأسس في مرحلة متأخرة من تطور الجماعات الاوروبية وبعد ان دخلت عملية التكامل والاندماج الاوروبي مرحلة حاسمة بقرار توحيد العملات الاوروبية واصدار عملية اوروبية موحدة وهي اليورو، والهدف الاساسي لهذا البنك شأنه في ذلك شأن البنوك المركزي في ادول الوطنية وهو المحافظة على استقرار العملة الاوروبية والعمل على

[1]– حسين ناخعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004، ص 229.

ضبط حجم النقود المتداولة، ويشكل البنك المركزي الاوروبي مع البنوك المركزية في الدول الاوروبية التي تبنت اليورو، منظومة موحدة تسمى منظومة البنوك المركزية الاوروبية، ويعتبر البنك المركزي الاوروبي هيئة مستقلة تتمتع بالشخص القانونية.

وقد تضمنت معاهدة الاتحاد الاوروبي العديد من النصوص التي تستهدف تمكين البنك المركزي الاوروبي من اداء مهامه ووظائفه في استقلال تام بعيدا عن تدخل حكومات الدول الاعضاء او حتى تدخل مؤسسات واجهزة الاتحاد الاوروبي وذلك بغية تمكينه من العمل وفق المقاييس والضوابط والمعايير الفنية البحتة.

ولا يجوز للبنك المركزي الاوروبي لن يطلب تعليمات من البنوك المركزية في الدول الاعضاء كما يمنع على هذه البنوك ان تحاول التدخل في شؤونه او التأثير في نشاطاته بأي صورة من الصور، كما يتعيين في الوقت نفسه ان تمنع حكومات الدول الاعضاء وكدلك مؤسسات الاتحاد الاوروبي عن توجيه تعليمات الى البنك او التدخل في شؤونه.

تجدر الاشارة الى ان انشاء بنك مركزي اوروبي لم يؤد الى اختفاء البنوك المركزية للدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي، فالبنوك المركزية في الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي وخاصة منطقة اليورو، ما تزال تمارس دورها ولكن في اطار تنسيق تام مع البنك المركزي الاوروبي منظومة موحدة تقع على عاتقها مسؤولية السياسة المالية والنقدية للجماعات الاوروبية ككل وادارة الاحتياطات الرسمية المملوكة للدول الاعضاء من النقد الاجنبي، والاراف هلى حسن سير نظام المدفوعات.[1]

[1]– حسن ناخعة، المرجع السابق، ص 230.

المبحث الثالث: مسائل حول الشراكة

في اطار الموجه الاقليمية اجديدة الخاصة بتحرير التجارة، والتي سعت من خلالها دول الشمال الى تكوين مجالات او تكتلات اقتصادية خالية من الحواجز المعيقة للتجارة مع دول الجنوب، جاءت اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية الموقعة بين الاتحاد الاوروبي ودول حنوب حوض البحر الابيض المتوسط ضمن بيان برشلونة سنة 1995 والذي عكس رؤية احداث نقلة نوعية من نمط العلاقة السابقة التي كانت قائمة على اساس المعاونة الى صيغة قائمة على اساس الشاركة.

المطلب الأول: مفاهيم الاندماج ، التعاون و الشراكة

الفرع الأول: الاندماج ، التعاون و الشراكة

يقصد بالتعاون الدولي تكاثف جميع الدول على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الإنسانية و على تعزيز حقوق الإنسان و الحريات الأساسية للناس جميعا في العالم، كما يقصد به الارتباط والتنسيق في ميدان معين أو في مجالات متعددة، من اجل التقليل في الاختلافات الموجودة بين دولتين أو أكثر، والعمل على ترقية العلاقات.

أما الشراكة[1] هي وسيلة يتم من خلالها الربط بين الدول عن طريق إبرام اتفاقيات دولية تخص التبادل التجاري، الاقتصادي، والثقافي، العلمي...، والتي لا تتجسد في بناء مؤسساته بالضرورة، تلمح إلى بلوغ أهداف محددة وليس بالضرورة مشتركة، فهي تهدف إلى تنفيذ سياسات الأطراف من اجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل، وتهدف إلى الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة وكذا تحقيق مصالح مشتركة فيما بينها[2].

[1] حسب قانون لاروس: الشراكة هي عبارة عن نشاط اقتصادي ينشأ بفضل تعاون الأشخاص ذو المصالح المشتركة لإنجاز مشروع معين، و طبيعة التعاون يمكن أن تكون تجارية أو مالية أو تقنية أو تكنولوجية.

[2] عمر سعد الله، **المعجم في القانون الدولي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2007 ، ص127.

والاندماج هو من أعلى مراحل عملية التكامل و أخرها، و يقصد بها قدرة أي مجموعة كانت أن تأكد عزمها حول تقليص كل الفوارق والاختلافات، و توحيد جهودها من اجل تجسيد الصالح العام في مستوى عالي و متقدم من التلاحم بين الدول المكونة، لتشكيل جهاز مركزي واحد تسلم له السيادة المطلقة لتكوين شخصية معنوية جديدة، كما ينصرف تعبير الاندماج الإقليمي بإجراءات إعادة الهيكلة السياسية و القانونية للنظام العام، بموجبه تنحصر و تتوحد إرادات الدول في وحدة واحدة يمكن أن تصل إلى توحيد سياسي و دستوري و يجب أن يشمل الاندماج في كل المجالات و القطاعات الاقتصادية السياسية الاجتماعية الثقافية والعسكرية.

وتعتبر الشراكة الإستراتيجية الطريقة المتبعة من طرف المؤسسات في التعاون مع بعضها البعض للقيام بمشروع معين ذو اختصاص وهذا بتوفير وتكثيف الجهود والكفاءات علاوة على الوسائل والإمكانيات الضرورية المساعدة على البدء في تنفيذ المشروع أو النشاط مع تحمل جميع الأعباء والمخاطر التي تنجم عن هذه الشراكة بصفة متعادلة بين الشركاء.

ويختلف مفهوم الشراكة باختلاف القطاعات التي يمكن أن تكون محلا للتعاون بين المؤسسات وباختلاف الأهداف التي تسعى إليها الشراكة وفي هذا الشأن فإنه في حالة إشراك طرف آخر أو أكثر مع طرف محلي أو وطني للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإن هذا يعتبر استثمارا مشتركا وهذا النوع من الاستثمار يعتبر أكثر تمييزا من اتفاقيات أو تراخيص الإنتاج حيث يتيح للطرف الأجنبي المشاركة في إدارة المشروع، وعليه يمكن القول أن الشراكة هي شكل من أشكال التعاون و التقارب بين المؤسسات الاقتصادية باختلاف جنسياتها قصد القيام بمشروع معين في إطار المصلحة المشتركة لكلا الأطراف ومن مميزات الشراكة نذكر ما يلي:

- إمكانية الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة،
- التحكم في التسيير الفعال،
- أسواق جديدة راقية،
- التطور و المراقبة والوصول إلى درجة التنافسية،
- دولية النشاطات والدخول في الاقتصاد العالمي،
- تنشيط ودفع الاستثمار الأجنبي،
- استغلال الفرص الجديدة للسوق مع الشركاء.

الفرع الثاني: اسباب اللجوء ليها

شكل ظهور نظام اقتصادي دولي جديد تميز بالتطور السريع للاقصاد الرأسمالي نحو العولمة دورا بارزا في ظهور اتفاقيات المشاركة كصيغة جديدة للتعاون بين دول الشمال ودول الجنوب.

يعتبر مصطلح الشراكة من المصطلحات الجديدة التي دخلت مجال اتفاقيات التكامل الاقليمي كأحد التغيرات النوعية في التكامل الاقليمي في السنوات الاخيرة من القرن العشرين في اطار الموجة الاقليمية الجديدة، وبتالي فهي نموذج يختلف على النماذج التقليدية المعروفة في التعاون والتكامل الاقليمي ويستند نموذج المشاركة في اطارين نظريين هما[1]:

الاطار الأول: فكر الليبرالية الجديدة والتي تعطي الاولية للاعتبارات الاقتصادية على حساب الاعتبارات السياسية، حيث تعتبر الرفاهية الاقتصادية الوضع الامثل الذي يحول دون تفجر المشكلات السياسية والامنية، واصبح لهذا المنهج اهمية بالغة خاصة في الفترة الاخيرة للحرب الباردة، وظهور النموذج الغربي في الانفتاح الاقتصادي كوصفة ناجحة في التنمية الاقتصادية والاستقرارا الاجتماعي.

[1]– زروكلان كهينة، التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990–2006 دراسة حالة الشراكة الاور–الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 15–16.

الاطار الثاني: المنهج الوظيفي للتكامل: والذي يسعى الى الرابط بين الدول الاقليم من خلال اقامة شبكة من المصالح المشتركة على ارض الواقع في المجالات الاقتصادية والتجارة والفنية، مما يجعل من شبكة المصالح الاساس لترسيخ التعاون في المجالات الاكثر حساسية على المدى الطويل مع تقدم العملية التكاملية لتصل الى المجالات السياسية والامنية وقد تبثت صحة هذا المنهج في التكامل من خلال التجربة الاوروبية.

وقد استعملت عبارة الشراكة بشكل واسع من قبل عدد كبير من الباحثين لكن غالبا دون التطرق الى معناها ويمكن تصور الشراكة على انها مصطلح اقتصادي قانوني يعبر عن تعاقد يجمع بين الطرفين او اكثر لتحقيق مصالح مشتركة مع مساهمة كل طرف بنسبة معينة من الجهود اللازمة لتحقيق المنفعة المشتركة في الامد البعيد [1] او عبارة عن تنظيم او اتفاق بين البلدان او اكثر في مجال او عدة مجالات بطريقة لا تؤدي الى نوع من البناء المؤسساتي لبلوغ اهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة، اما التعريف الاقرب فهو ان اتفاقات الشراكة تعني تعاون الدول الاعضاء في منظمة ما مع الدول غير الاعضاء عن طريق مشاركتها في بعض نشاطات المنظمة ومنحها بعض الحقوق ومزايا العضوية، دون ان ترقى علاقة التعاون هذه الى مرتبة العضوية الكاملة في المنظمة، وتنظم هذه العلاقة بمقتضى اتفاق تعقده المنظمة مع العضو المشارك وتحدد فيه مجالات المشاركة وشروطها واساليبها.[2]

وكان اسلوب المشاركة حجر الاساس الذي عملت به الجماعة الاوروبية في علاقتها مع ادول غير الاعضاء وهو الذي ضمن لها الارتفاع بمزايا التعاون الوثيق والمنظم مع الدول غير الاعضاء دون ان يخل هذا التعاون بالعلاقات التكاملية الخاصة بين اعضائها.

---

[1]– صلاح فلاحي، **محتوى الشراكة الاور–جزائرية**، الملتقى الدولي حول: **(اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13–14 نوفمبر، 2006، ص 02.

[2]– عبد الهادي عبد القادر السويفي، التجارة الخارجية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2007، ص 282.

وتعرف الشراكة كما تضمنه اعلان برشلونة على انه ليست اتفاقا تجاريا عابرا وليست توافقا سياسي محدد، بينما هي سير في طريق نحو مصير مشترك يشمل كل الجوانت الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية فهي مشروع مصالحة تارخية بين اوروبا والدول المتوسطية يجب ان تؤدي الى تفاهم الاطراف المشاركة حول كل الموضوعات وتخلق بذلك جوا من الانفتاح بين الاطراف المشاركة [1]وهي من وجهة النظر الاوروبية: عبارة عن عملية لتوسيع الدعم الاوروبي للدول التي تعاني من مشاكل جمة وذلك من خلال دعوتهم للدخول في النظام الرأسمالي لمواكبة التحولات الجديدة والمتسارعة، والتقدم الهائل في شتى الميادين، والاندماج في الاقتصاد العالمي وفقا لمنطق الانفتاح الاقتصادي والتجاري السائد في عالم اليوم، اما من اوية الدول الواقعة في جنوب المتوسط فانها تمثل وسيلة اساسية لمواكبة التحولات الجديدة في المنطقة مما يتطلب تغيرات جدرية في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية ويفترض ان تقوم الشراكة بين الطرفيين على مبدأ المصالح المشتركة. [2]

المطلب الثاني: مقومات الشراكة وموقعها من الفكر التكاملي

الفرع الأول: المقومات الاساسية لقيام الشركة

حتى يمكن اقامة شراكة ناجحة يجب توفير الارضية المانسبة والمتمثلة في جملة من المقومات الاساسية التالية:

اولا: المناخ السياسي

يعتبر الاستقرار السياسي شرطا اساسيا وضروريا لنجاح الشراكة ومن بين العوامل المؤثرة في المناخ السياسي، نذكر[3]:

---

[1]– يوسف مسعداوي، بوزعرور عمار، (الشراكة الاورومتوسطية– الجزائرية)، **الملتقى الوطني الاول حول: المؤسسة اقتصادية الجزائرية وتحديات المانخ الاقتصادي** ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 22–23 افريل، 2003، ص 07.

[2]– غراب رزقية، سخار نادية، **محتوى الشراكة الاور–جزائرية**، ملتقى الدولي حول: (اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منضومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطية)، كلية العلوم القتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13–14 نوفمبر، 2006، ص 05.

[3]– غراب رزقية، سخار نادية، نفس المرجع، ص 04

- طبيعة نظام الحكم المتبع من طرف الدولة المضيفة.
- درجة الوعي السياسي في تقبل فكرة التعامل مع الشركاء الاجانب والمساهمة عملية التنمية لاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: المناخ الاجتماعي والثقافي

ويتمثل في مجموعة من العوامل المؤثرة على الشراكة ودلك من خلال:

- دورة النقابات العمالية المنظمة لقوى العمل في الدول اعضاء اتفاقية الشراكة
- السياسة التعليمية والتدريبية والحرفة المستخدمة في هذه الدول.
- درجة الوعي الصحي ومقدار التأمينات االجتماعية المتبعة.

ثالثا: المناخ الاقتصادي

ويتمثل في الهياكل القاعدية مثل المنشآت بالري والاهمية التي تكتسبها مسألة المياه والمطارات والموائ وشبكات الطرق وهذا بالاضافة الى عناصر اخرى لا تقل اهمية في تأثيرها على المناخ الاقتصادي والمتمثلة في:

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل كل دولة.
- درجة المنافسة محليا والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية.
- مرونة السياسة المالية والنقدية وهو ما يؤثر في قرار الشركاء الاجانب خاصة السايسية الضريبية وما تحتويه من اعفاءات وحوافز بالاضافة الى سياسة سعر الصرف المتبعة ومدى استقرارها، مدى جادبية ووضوح قوانين الاستثمار

رغم الاهمية البالغة لهذه المقومات الا انه يبقى لوجود الرغبة بين الاطراف للدخول في شراكة العامل الاهم لقيامها باعتبارها تمثل عنصرا ضروريا لبناء الثقة وتبادل الآراء والاقتناع بالاستفاذة من الامكانيات المتاحة بالرغم من عدم وجود مساواة بين الشركاء ولكن ذلك يتطلب زيادة الوعي والعمل على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي ينسجم مع اقتصاد السوق.[1]

[1]- يوسف مسعداوي، المرجع السابق، ص 30.

اذا يمكن القول ان يتوفر مناخ سياسي واجتماعي ثقافي ملائم الى المناخ الاقتصادي الذي يعتبر عصب العملية، وكذا صادقة لدى الاطراف للدخول في شراكة، امر جد ضروري لنجاح الشراكة، كما ان التقدم التكنولوجي المتوازن بين الدول التي تقوم فيما بينها الشراكة سيؤدي حتما الى تدعيمها واستمراريتها اما اذا كانت الحالة عكس ذلك، اي ان هناك تباين لمستوى التطور التكنولوجي، فان الشراكة في هذه الحالة ستؤدي الى هيمنة الطرف القوي تكنولوجيا على الطرف القوي تكنولوجيا على الطرف الضعيف ولعل احسن مثال على ذلك هيمنة الاتحاد الاوروبي على دول جنوب وشرق البحر المتوسط وهيمنة اليابان على دول جنوب شرق اسيا وهيمنة الولايات المتحدة الامريكية على دول امريكا اللاتنية.[1]

الفرع الثاني: موقع اتفاقيات الشراكة من الفكر التكاملي

يمكن تحديد موقع اتفاقيات الشراكة من الفكر التكاملي من خلال الاسس التي تستند اليها ونذكر منها:

1- اتفاقيات الشراكة هي تجمعا بين اقليمين او اكثر (دولا من جنوب مع الدول او مموعة دول من الشمال) ، وليس لاقليم واحد يضم دولا متقاربة كما هو الحال في اتفاقيات التكامل الاقليمي التقليجية التي تضم دولا من الشمال او دولا من الجنوب.

2- تماثل التزامات جميع الدول الاعضاء بغض النظر عن تفاوت مستويات النمو مع تعويض الدول اقل تقدما من قبل الدول المتقدمة خلال الفترة الانتقالية بخلاف الاتفاقيات التقليدية التي تقوم على اساس التوزيع العادل للمنافع من التكامل بين اعضائها.

3- تتخذ الصبغة الاقتصادية لاتفاقيات الشراكة شكل منطقة تجارة حرة تختلف اجال تطبيقها وفقا لاختلاف ظروف ومستويات النمو الاقتصادي بين الاعضاء على ان لا تتجاوز العشر سنوات.

---

[1]- قطاف ليلى، **اتفاقية الشراكة الاورو-جزائرية**، الملتقى الدولي حول: **(اثار واتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر، 2006، ص 02.

4-تقوم اتفاقيات الشراكة على تحرير عنصر راس مال، وبشكل خاص من دول الشمال الى دول الجنوب واستبعاد انتقال عنصر العمل لاسيما في الجنوب الى الشمال وذلك لوفق حركة الهجرة من الدول الجنوب الى الدول الشمال بخلاف الصيغة التقليدية التي تقوم على تحرير انتقال عنصر رأس المال.

5-تتضمن اتفاقيات الشراكة بالضافة الى الجانب الاقتصادي والتجاري اخرى سياسية واجتماعية وثقافية بخلاف الصيغة التقليدية التي اقتصر على الجانب الاقتصادي والتجاري.

واذا ركزنا في تحليلنا لعلاقة اتفاقيات الشراكة بسلم التكامل الاقتصادي على الشراكة الاورومتوسطية تحديدا نلاحظ ما يلي:[1]

1-قامت الشركة الارومتوسطية بين دول معظمها نامية من ناحية والاتحاد الاوروبي يمثل مع الولايات المتحدة الامركية قمتي الرأسمالية الغربية من ناحية ثانية.

2-عقدت تلك الاتفاقيات بين الاتحاد الاوروبي مجتمعا والدول المتوسطية الاخرى منفردة.

3-جاءت هذه الاتفاقية تالية لاتفاقيات اخرى تفصيلية بين نفس الاطراف ولكنها فاصرة على النواحي التجارية والمساعدات المالية.

4-لم تقتصر تلك الاتفاقيات على حرية التجارة فقط بل تجاوزتها الى المجالات السياسية الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية.

5-لم تتضمن اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية ما يشير الى خطوات اخرى نحو تطويرها الى مراحل تكاملية اكثر تقدما مالاتحاد الجمركي او السوق المشتركة.

[1]- ايمان عطية ناصف، هاشم محمد عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 251-252.

خاتمة الفصل:

لقد أصبحت التكتلات الاقتصادية ضرورة حتمية لما فيها من مزايا وتبادل خبرات والسلع وفتح اسواق مشتركة.

فأوروبا خرجت من الحرب العالمية الثانية منهارة وأصبحت تبحث عن شراكة من الدول عامة والعربية خاصة وجسدت فكرة اتحاد الاوروبي والشراكة الاورومتوسطية وسنتعرف على الشراكة الاورومتوسطية في الفصل الثاني.

ملخص الفصل الاول:

لقد تنامت الآونة الاخيرة ظاهرة انشاء تكتلات الاقتصادية ومن بين هذه التكتلات الاتحاد الاوروبي ولان اوروبا فقدت مكانتها العالمية وهذا ما دعى اوروبا الى بدأ خطوات التعاون والتكامل وهو الدخول في شراكة مع الدول العربية ونستنتج من خلال دراستنا للفصل الأول اهم النقاط التالية:

- اوروبا فقدت مكانتها من طرف الولايات لمتحدة الأمريكية وارادت بناء نفسها من جديد عن طريق الشراكة.
- العمل على تجنب وقوع حرب عالمية الثالثة.
- البحث عن تنقل رؤوس أموال وتبادل خبرات وفتح اسواق مشتركة.

الفصـــــــل الثاني

تمهيد:

لقد تفاعلت مجموعة من النعطيات الاوروبية والاقليمية والعالمية التي شكلتها في مجمةعة محددات توجه الجماعة الاوروبية لمؤسسات متوسطية، فكان اعلان برشلونة بداية لارساء قواعد رسمية بين الاتحاد الاوروبي والدول المتوسطة، واصبح اساسا للتفاوض بينها وبهدف الى انشاء منطقة سلام وامن واستقرار اوروبي متوسطية.

وتجدر الاشارة ان المنطقة عاشت اوضاع داخلية وخارجية صعبة تهاوت فيه صورة المنطقة المتوسطة وكان لابد عليها من الشراكة مع الاتحاد الاروبي من اجل استدراك مافاتها.

المبحث الأول: ماهية اتفاقية الشراكة الارومتوسطية

لقد أدخل الإتحاد الأوروبي مفهوم الشراكة في علاقته مع الدول المتوسطة وهذا بسبب الأهمية الإستراتيجية للمتوسط، التي تستند إلى بعد حضاري، وتكتل بشري، وموارد طبيعية مهمة، عادت به الى الاهتمام الدولي، هذه العودة تجسدت في تطوير الإتحاد الأوروبي لسياسته المتوسطية سنة 1989 حيث أصدرت اللجنة الأوروبية في نفس العام وثيقة بعنوان إعادة توجيه السياسة المتوسطية بصفة أساسية، هذه السياسة تمثلت في الشراكة الأورو متوسطية التي تأتي حسب بيان برشلونة الذي يحث على التعاون الشامل و المتضامن، وسيم التطرق في هذا المبحث لتوضيح مفهوم الشراكة، اسباب اللجوء الى شراكة والدوافع وخلفيات الشراكة.

المطلب الأول: مفهوم الشراكة الأورومتوسطية:

ظهر مفهوم الشراكة الأورو متوسطية مع بداية التسعينيات اثر ظهور السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي مع الدول الواقعة على حدود البحر الأبيض المتوسط بحيث يعتبر اول الاستراتيجية التي عقدت مع هذه المجموعة من الدول، خاتم في أوائل السبعينيات ففي عام 1972 وضع الاتحاد الأوروبي اول مفهوم شامل اتجاه كافة الدول مع الدول المتوسطية، وقد تم في الفترة الممتدة من 1972 توقيع العديد من الاتفاقيات بين الاتحاد الأوروبي وبعض الدول المتوسطية[1]، حيث وفرت هذه الاتفاقيات قدا كبيرا من التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية وذلك في مجالات التجارة والصناعة والقطاع الخاص التمويلي، إعفاءات جمركية لبعض المنتجات الزراعية والمنتجات النصف مصنعة، وبعض السلع المصنعة خاصة تلك التي منشأها دول المغرب العربي.

[1] – سمير امين وآخرون، العلاقات العربية الاوروبية (قراة عربية تقدية)، دار الامين للتشر والتوزيع، مركز البحوث العربية،ط1، 2002، ص ص 183–189.

الفرع الأول: اهداف الشراكة الأورو متوسطية:

- بنا منطقة لتحقيق الازدهار والتطوير المشترك.
- تسريع وتيرة التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية.
- تطوير التعاون وترقية التكامل الجهوي.
- التقليل من الفوارق التنموية وتقليص فجوات التطور في المنطقة الأورو متوسطية.
- زيادة المساعدات التمويلية لتمويل عمليات اقامة شراكة اقتصادية مالية دائمة.
- انشاء منطقة تجارية حرة تدعمها مساعدات مالية ملموسة من جانب الاتحاد الأوروبي وتتطور فيما بعد من خلال تعاون سياسي واقتصادي أكثر وثوقا يتفق عليه الطرفان في مرحلة مقبلة.
- توسيع نطاق الحوار ليشمل قضايا الامن بحيث يؤدي الى استحداث إجراءات لتقرير السلام والتقدم نحو انشاء منطقة اوروبية متوسطية تتصف بالسلام والاستقرار بدءا من حوار سياسي مبني على احترام الديمقراطية وحقوق الانسان ولهذا البعد السياسي موقع هام من السياسية الأوروبية الجديدة.[1]
- التخلص تدريجيا من أعباء الدعم المالي المجزأ الذي يقدمه جاهزا للبلدان المتوسطية الواقعة في جنوب وشرق المتوسط منذ انتهاء الحقبة الاستعمارية الاوربية بها.
- تعديل النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في تلك البلدان وجعلها تعتمد على أساليب الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الانسان والانفتاح الثقافي وتطبيق نهج اقتصاديات السوق.[2]

و بصورة أخرى اكثر ادق يمكننا القول ان سياسيات المجموعات الأوروبية قد مارست فك ارتباط انتقائي , على سبيل المثال لقد تم تأسيس الزراعة المشتركة بفضل او بفك ارتباط

[1] – صالح صالحي، **التحديات المستقبلية للاقتصاديات في مجال الشراكة مع الاتحاد الاوروبي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، العدد 02، 2003، ص 27

[2] – سمير امين والاخرون، المرجع السابق، ص 97.

الأسعار الزراعية الداخلية عن أسعار السوق العالمية , فكان هذا الخيار سبب نجاح الاتحاد الأوروبي الذي ضمن لأوروبا امنها الغذائي و جعل منها المنافس الأساسي للولايات المتحدة الامريكية في الصادرات العالمية للموارد الغذائية , الولايات المتحدة الامريكية نفسها تمارس نفس السياسة , أي فصل سوقها الزراعية الداخلية عن سوقها العالمية , و هذا يظهر الفرق في الممارسات الرأسمالية كما توجد على ارض الواقع بين الخطاب الاقتصادي الراس مالي.

وفي نفس الوقت تعارض كل من أوروبا والولايات المتحدة الامريكية لسياسات ومحاولات فك الارتباطات لبلدان العالم الثالث.[1]

الفرع الثاني: مبررات الشراكة الأورو متوسطية:

ومن بين المبررات الداعية لإقامة شراكة أورومتوسطية هناك:

أولا : مبررات غير اقتصادية : والمرتبطة أساسا بالجانب الأمني و الاجتماعي و السياسي من خلال العمل على جعل المنطقة آمنة و متوازنة اجتماعيا و ان تبقى ذات بعد استراتيجي سياسي لأوروبا وسد الباب امام الولايات المتحدة الامريكية و جعلها منطقة ازدهار و استقرار خاصة و ان التاريخ يبين لنا بان العارب و الأوروبيين شنوا منذ الأزمنة الضاربة في القدم شبكة كثيفة من المبادلات بان شان المجال المتوسطي الذي لم يعرف وحدة سياسية امبراطورية الا مع الإمبراطورية الرومانية , و اذا كانت بيزنطة و الإسلام العربي و الإمبراطورية التركية لم تتمكن من إعادة تركيب هذه الوحدة فان ذلك لم يؤد في أي وقت لإعاقة عدة مبادلات بينهما.[2]

ثانيا: مبررات اقتصادية: ويظهر ذلك من خلال الارتباط الكبير للتجارة الخارجية لبلدان الضفة الجنوبية للمتوسط ببلدان الضفة الشمالية (تصدير واستراد) في علاقات

[1] – المرجع نفسه، ص 98.

[2] – بشارة خضر، اوروبا والوطن العربي (القراية والجوار)، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، سبتمبر 1993، ص 144

متبادلة، رغم ان الصادرات الأوروبية نحو البلدان المتوسطية تاتي في المركز الرابع مقارنة بمناطق أخرى في العالم وتأتي في المرتبة الثانية مقارنة بالبلدان النامية الأخرى.

ويمتاز اتفاق الشراكة الأورو متوسطية بعدة مميزات نذكر منها:

- تحرير التجارة في السلع الصناعية والزراعية.
- وضع رزنامة زمنية في تحرير المنتجات الصناعية من التعريفات الجمركية.
- يعطي اتفاق الشراكة الأورو متوسطية ضمانات أكبر للبلدان المتوسطية الأخرى في فتح اسواقها بإعطائها مزايا تفضيلية لمنتجاتها خلال السوق الأوروبية.
- يشترط اتفاق الشراكة من البلدان الأطراف التزام تطبيق الديمقراطية واقتصاد السوق واصلاح اقتصاداتها واحترام حقوق الانسان.
- يعمل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية بمبدأ تعدد الأطراف فأي ميزة يتميز بها طرف فيه الا ويستفيد بها الجميع، الا انه مازال يعمل في نفس الوقت بإمضاء اتفاقيات الثنائية.[1]

المطلب الثاني خلفيات الشراكة الأوروومتوسطية

الفرع الأول: لخلفيات

أعقب إنهيار نظام الثنائية القطبية التحول في موازين القوى , وزادت المحاولات التي قامت بها الدول الأوروبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط من إقامة علاقات الأوروبية متوسطية , وتعتبر دول الإتحاد الأوروبي المتوسطية الفاعلة فرنسا, اسبانيا , إيطاليا من أكثر المتخصسين بين دول الإتحاد الأوروبي لصياغة علاقات أوروبية متوسطية, لأن هذه الدول تقع على خط إلتماس المباشر جغرافيا مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط وهي

[1] – رعد الصرف، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مدخل تنظيمي تكمييلي تحليل، الجزء الثاني، درزار الرشا للنشر، دمشق،2001،ص 326.

الأكثر تعرضا من غيرها من الدول الأوروبية لموجبات الهجرة الكبيرة التي حدثت نتيجة عدم الاستقرار و النمو الاقتصادي الضعيفين و ظهور مشكلات مختلفة الخطورة في الدول الواقعة في الضفة الجنوبية الغربية لحوض البحر الأبيض المتوسط , ومن جهة أخرى أدى نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية السياسي و الاقتصادي و ظهور التكتلات الاقتصادية والعالمية إلى رد فعل سريع من قبل الإتحاد الأوروبي من خلال الاهتمام بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

دفع النظام العالمي الجديد أوروبا إلى الإنخراط في ترتيبات في إطار الشراكة الأورومتوسطية , لاسيما أن كل من حاف الشمال الأطلسي و إتحاد أوروبا الغربية لم يهتم بقضايا حوض البحر المتوسط إلا في إطار إستراتيجية عامة .

و الرغم من أن الدول المتوسطية تشارك دول أوروبا في أهمية تحقيق السلام و الاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط إلا أنها تؤكد على الاهتمام بجميع الأبعاد للشراكة الأوروبية المتوسطية, فالقضايا على الهجرة الغير شرعية والإرهاب و المخدرات و الجريمة المنظمة تفرض على الجانب الأوروبي مساعدة الدول المتوسطية , أما الجانب العربي فإن الشرق أوسطية تسعى إلى إيجاد تنظيم أقليمي يظم مصر ودول المشرق العربي إلى جانب بعض القوى الإقليمية. [1]

تعتبر المبادرة المتوسطية للاتحاد الأوربي حصيلة للمبادرات الدبلوماسية التي إتفق عليها منذ نهاية الحرب الباردة , ونتيجة الخطوات الاقتصادية التي إتخذت منذ مؤتمر باريس , أما الدوافع متعددة ونذكر منها الدور الحاسم للدول الأوروبية المتوسطية و التي أظهرت إستيائها من الأولوية التي أعطاها الإتحاد الأوروبي لدول أوروبا الوسطى و الشرقية و الحواجز الأمنية التي نتجت من التقلبات السياسية جنوبي المتوسط.

[1] – حاج محمد فصيلة، اشكالية بناء نضام اقليمي في المتوسط، مذكرة ماجستير، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012، ص 67-68.

ولم تكن مصادفة أن يتواكب المشروع المتوسطي إلى جوار مشروع الشرق الأوسط المطروح أساسا من جانب إسرائيل و الولايات المتحدة لأن مشروع الشرق الأوسط ينطلق من ترتيبات مؤسسية فوقية لنظام إقليمي يطمس الهوية العربية ويعطي لإسرائيل دورا قياديا و ناظما للتحولات الاقتصادية في المنطقة , خاصة و أن شيمون بيراز هو الأب الروحي لهذا المشروع كما تم النظر إلى المشروع المتوسطي كمشروع فضفاض و أكثر مرونة على غرار منتدى الأبيك.[1]

الفرع الثاني: خصائص الشراكة

الشراكة الأجنبية جملة من الخصائص يتميز بها من مثيلاتها من المشاريع الإستثمارية الأخرى نذكر منها :

- ثنائية أو تعدد إتخاذ القرار سواء كان المشروع المشارك بين الطرفين أو أكثر فأنه سيبقى مستقلا إستراتيجيا وكون هذا المشروع في حاجة إلى التأقلم مع البيءة الخارجية , فإنه يحتاج للحصول على قرارات سليمة و هنا تظهر ميزة تعدد مراكز القرار التي تجعل من هذا القرار أكثر تعقيدا في التسيير من غيره من المشروعات الكلاسيكية ذات مراكز القرار الواحد.
- المصالح المتضاربة إن الإستقلالية التي تملكها الأطراف النتشاركة , وسعيها المستمر نحو المحافظة على أهدافها ومصالحها الخاصة , والتي قد تختلف في ترتيبيها من مشروع الى آخر ان لم تكن متضاربة تجعل المشروع الجديد عرضة لتضارب المصالح و الأهداف التي تسعى الأطراف الى تحقيقها وغالبا ما تكون اهداف بعض الأطراف الخفية و خاصة التي تمتاز بالتخطيط طويل المدى مثل هذه الوضعية ممكنة الوقوع ففي عقود الشراكة التي يكون المورد أحد الأطراف فيها يحدث

[1] – عبد الفوصيل محمود، **مصر والغرب والخيار المتوسطي، الفرص والمحادير**، مجلة السياسة الدولية ،العدد 124، 1996، ص 122.

صراع بين أهداف المورد الذي يسعى للتوريد بأثمان باهضة, و أهداف المشروع الذي يسعى إلى تخفيض تكلفة الشراء و التحكم فيها إضافة الى أنه من المحتمل تغيير الأهداف لأن تأثيرات البيئة على الأطراف لا تكون بنفس الدرجة, فإن مواكبة هذه التغيرات تكون بما يحقق المصالح الخاصة للأطراف و التي في النهاية قد تكون متضاربة.

- عدم الاستقرار تعتبر الشراكة شكل من أشكال التقارب و التعاون بين الأطراف وتعرضها لعدم إستقرار الأهداف و المصالح وهذا ما أثبتته العديد من الدراسات الإحصائية.
- دراسة والذي أثبتت بعد دراسة 880 حالة شراكة أن 40 منها تجاوزات مدتها و أقل من 15 تستمر إلى أكثر من 10 سنوات.
- دراسة و التي أسفرت أن 50 من المشروعات تختفي بعد أقل من خمسة سنوات و أن ثلاث أرباح الإختلافات تعني حصول أحد الأطراف على المشروع المشترك[1].

إن الشراكة تنشأ نتيجة أوضاع و مشاكل تعاني منها المؤسسات في العالم تسوده التكتلات الاقتصادية و التجارية الكبيرة و تلعب الشراكة دورا هاما و أساسيا و هذا راجع لدولية الأسواق والتطور التكنولوجي.

بالإصافة إلى نمط التغير الذي يشهد تطورا كبيرا نتيجة للتغيرات المستجدة على المستوى الدولي و المحلي لكون الوقت عاملا أساسيا في سير المؤسسات في ديناميكيتها فإن هذا الأمر يستدعي أن تعمل المؤسسة جاهدة لتدارك النقص أو العجز التي تعاني منه, إن الثلاثية المتكونة من الولايات المتحدة الأمريكية و المجموعة الأوروبية و اليابان لا تشكل فقط نصف السوق العالمية للموارد المصنعة, بل تشكل نصف النشاطات و البحث و التطوير فالتغيرات المتواترة للمحيط الدولي على كافة المستويات تستدعي إهتماما بالغا من

[1] – عبد الفوصيل محمود، المرجع السابق، ص123

المؤسسات الاقتصادية وفي نفس الوقت حافزا للدخول في الشراكة و التعاون مع المؤسسات الأخرى لتفادي الأخطار و تقاسمها.

كما أن نظام المنافسة و السوق يدفع المؤسسات الاقتصادية إلى إستخدام كل طاقاتها في مواجهة المنافسة محليا و دوليا و الشراكة بإعتبارها وسبلة للتعاون و الإتحاد بين المؤسسات بإمكانها مواجهة المنافسة الشديدة لإستغلالها في إمكانياتها في التقدم و الإبتكارات التكنولوجية و إقتحام السوق و السيطرة أو التحكم بواسطة التكاليف.[1]

المطلب الثالث استراتيجية الشراكة الأورومتوسطية و السياسة المتوسطية الجديدة

إن السياسة المتوسطة الجديدة الأوروبية تعني التوجهات التي تتخذها دول الإتحاد الأوروبي تجاه الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط, خصوصا منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا, وتعتبر مشروع الشراكة الأورومتوسطية المقترح من طرف الإتحاد الأوروبي كفيل بتحقيق المصالح المشتركة و المتوازنة لضفتي حوض البحر المتوسط.

فقد تطورت العلاقة بين الإتحاد الأوروبي و منطقة البحر الأبيض المتوسط على مدى حوالي 40 عاما تطورا كبيرا إرتبط خاصة بتطور الإتحاد الأوروبي بنفسه ولذلك فلقد تغيرت سياسات الإتحاد إتجاه المتوسط من مرحلة زمنية إلى أخرى ورغم كل هذا التغير لا تزال العلاقات التجارية بين الإتحاد الأوروبي و الشركاء في حوض المتوسط غير متوازنة و إن كل الميزان التجاري يميل لفائدة بلدان المتوسط وبالفعل فإن دول المتوسط الإثنتي عشر تمثل 8 بالمئة من صادرات الإتحاد الأوروبي و 6 بالمئة من وارداتها, في تمثل الإتحاد الأوروبي 50 بالمئة من صادرات بلدان المتوسط الشريكة 49 بالمئة من وارداتها .

[1] – عبد الفوصيل محمود، المرجع السابق، ص 124

الفرع الأول: استراتيجية الشراكة الاورومتوسطية

لقد اعتمد دول المتوسط للحفاظ على امنها بالمنظمة وتحقيق مصالحها سواءا الاقتصادية او الجيو استراتيجية او الثقافية، عدة استراتيجيات اختلفت بالاختلاف المصالح من استراتيجية امنية الى اقتصادية وحتى ثقافية، وكل هذا الادراك هذه الدول (الدول الشمال) بأن سياسة الاحتواء هي المجدية.[1]

1-الاستراتجية الامنية :

غدت منطقة المتوسطية جزءا حساسا من مسرح استراتيجي شامل وشهدت مولد عناصر جديد للتوتر وعدم الاستقرار ليس على بلدان المنطقة فحسب بل وحتى المناطق الاخرى بما فيها دول الشمال، فكانت مشكلة الارهاب الذي احتل بعذا حضاريا مرفقا بالبعد الامني للهجرة والمخدرات والخوف من التسلح النووي لبلدان المنطقة.[2]

كل هذه المشاكل سعت دول الشمال من الحد في انتشارها وعلى رأس هذه الدول فرنسا، وهو ما دفع هاته الدول من تبني استراتيجية امنية سياسية اتجاه المنطقة وفي سعي هذه الدول لتأمين امنها في المنطقة المتوسطة ركزت على شقيين الاول سياسي والثاني عسكري، فأما الشف السياسي فكان عن طريق عقد عدة مؤتمرات:

- مؤتمر هلسكي: مؤتمر الامن والتعاون في اروبا CSCE اين تبين الدول الاروبية ما يسمى المسار هسنكي PROCESS HELSINKI مقاربة امنية تعتمد على تعدد ابعاد الامن وكذلك منح اهمية لاجراءات الوقاية وبناء الثقة.[3]

[1] – على بلحاج، سياسات الدول الاتحاد الاروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، سلسلة اطروحات الدكتوراه، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 272.

[2] – على بلحاج، المرجع السابق، ص 273.

[3] – العميد ابراهيم حمادة، اتفاقيات التعاون الامني العربي والاروبي، رؤية مستقلة في العلاقات العربية والاروبية حاضرها ومستقبلها، باريس، مركز الدراسات العربية، 1997، ص 173.

و على اعتبار ان الشراكة الاورومتوسطية هي علاقات متعددة المجالات بين الدول المتوسطية والاتحاد الاروبي فهي احدى الاليات التي عملت دول الشمال من خلالها الاروبي فهي احدى الاليات التي عملت دول الشمال من خلالها على تكوين الامن وفق المفهوم الاروبي، اي انها تشكل احد المجالات تاتير الهوية الامنية الاروبية، اضافة الى امكانية اعتبار الشراكة الاورومتوسطية محاولة اروبية لوضع ترتيبات اقليمية معينة تمنع التأثيرات الغير نرغوب فيها التي تمارسها الاطراف او القوى الخارجية فان الصراع الاروبي عموما على استيعاب اي مشاركة امركية اوروبية في برشلونة دليل على ان الاروبيين للظروف الى الخوض المتوسط ولا سيما صفته الجنوبية على انها مجال توسيعهم الاقتصادي الثقافي والطبيعي.

- مؤتمر الامن والتعاون في المتوسط: لقد حددة هاته الفكرة اكثر فاكثر بعد سقوط جدار برلين، فخلال الاجتماع الوزاري العربي- الاروبي المنعقد في باريس ديسمبر 1989، حيث اعتبر وزير الخارجية الايطالي " جياني دي ميكليس" انه حان الوقت لتوسيع نفسها في امن مادامت الفوارق الاقتصادية والسكانية وعلى مستوى القيم تتعم في المتوسط، تما اعتبرت الورقة ان غزو الكويت أظهر حاجة الى الية للوقاية من الازمات في المنطقة، فقد حددت اهدافه الى تحفيز مناخ وفاق عبر مدونه سلوك سياسية وبناء اجراءات ثقة عسكرية.[1]

2-الاستراتيجية الاقتصادية:

تبقى الدوافع الاقتصادية تحتل اهمية كبيرة في سياسة الدول المتوسطية، لذل عملت هذه الدول (دول الشمال) على تجسيد دوافعها سواء اقتصادية او امنية او ثقافية باستراتيجيات اقتصادية على اعتبار ان النظام الدولي الحالي بعرف انسياب وسهولة حركة اقتصادية اكثر منها سياسة او ثقافية، وهو ما ادركته دول الشمال، هو ما دفع

[1] – الشراكة الاورومتوسطية، http// www.diaplowed.com

هاته الدول في ظل تجربتها التكاملية الاروبية الى اعتماد سياسة اقتصادية اروبية في المنطقة المتوسطية بدلا من سياستها المنفردة.

ولقد اعتمدت الدول الاروبية بالدرجة الاولى الشراكة الارومتوسطة كاستراتيجية اقتصادية، فقد عرف العالم تحولا من التكتلات السياسية والعسكرية الى تكتلات وتحالفات اقتصادية، فقد ادرك الاتحاد الاروبي ضرورة تعامله بهاته التقنية لتحقيق اهدافه.

ففي عصر بعرف التكتلات الاقتصادية والتعاملات الاقتصادية بدلا منها لسياسية وعسكرية، جاءت فكرة برشلونة في فترة عرفت فيها الولايات المتحدة الامريكية استراتجية جديدة بالمنطقة، التي تهدف من خلال واشنطن الحد من الارهاب في الشرق الاوسط وذلك بشرط الديمقراطية والتبادل الحر من المغرب الى افغانستان[1].

ولقد جاء مشرع الاتحاد من اجل المتوسط تكمله لمشروع برشلونة او المشرع الشراكة الاورومتوسطية وهذا ما ركز عليه الاجتماع التأسيسي للمشرع من خلال التوجه واقامة المشاريع الاقتصادية التالية:

1- اقامة المنشآت والمؤسسات الخاصة لجماعة البحر الابيض المتوسط من الثلوت والمحافظة على النظافته انطلاقا من اهميته للدول الاروبية والمتشاطئة عليه، ولا سيما ان اكثر من 30% من المبدلات الدولية تتم عبره وخاصة المبدلات النفطية.
2- التوجه نحو تطوير الشركة الصغيرة والمتوسطة وخاصة من ناحية ضخامة الاموال التي تبحث عن مجالات استثمارية كبيرة جديدة، ولا سيما في مجال الانتاج السلعي، اضافة الى الدمج في راس مال المالي والانتاجي، ما يساعد في تطوير دول الصفة الجنوبية واندماجها مع دول الصفة الشمالية في مسيرتها الاقتصادية، لا سيما انها

[1]- حسن حاج على والاخرون، حرب افغنستان، **التحول من الجيواستراتجي الى الجيوثقافي**، مجلة المستقبل اعربي، عدد 33، بيروث، مركز دراسات الوحدة العربية،2002، ص 25.

تحتوي على مواد اولية كافية لتحقيق النهظة التنموية والانطلاقة الاقتصادية في مرحلة تشهد منافسة عالمية للسيطرة على المواد الاولية واعادة ملامح الصراع على الموارد.

3-التوجه والسعي الحثيث لاستخدام الطاقة الشمسية (الطاقة المتجددة) ولا سيما بعد الارتفاع الكبير في اسعار النفط وتجاوز اكبر ميل الواحد عتبة 140 دولارا ومن المتوقع ان يرتفع في المستقبل وهذا ما دفع الدول المتوطورة للبحث عن البدائل من النفط والعمل لاستخدام السلع الزراعة للحصول على الوقود الحيوي ما ادى الى تعميق الازمة الغدائية ولا سيما بعد القرار الامركي بتحويل 25% من (القمح والذرة والفول والصويا...الخ) الى وقود حيوي مثل (الميثانول، الايثانول) واسباب هذا القرار هو الضغط على الدولة المنتجة للنفط والمواد الاولية الاخر لتخفيض الاسعار وتأمينها بالأسعار المنسبة والتي تضمن استمرار تراكم الارباح والقيم المضاعفة ونهب ثروات البلاد الفقيرة وتعميق الفجوة التنموية وتجاوز مرحلة الركود الاقتصادية التي تعانيه الدول الصناعية...الخ.[1]

4-التركيز على تطور مشاريع البنية التحتية للمؤسسات الانتاجية، ما يسهل انتقال وانتساب السلع والخدمات ولهذا التركيز على تطوير الطرف الطرق البرية والبحرية وبشكل خاص النقل البحري حيث وصلت مصاريف النقل الى 20% واكثر من التكلفة الاجمالية للسلعة وبالتالي في حل تطويره، يمكن تقليل وخفض التكلفة الكلية ولا سيما ان العلاقات التبادلية بين الدول الضفتيين كبيرة وتتجاوز تجارتها الخارجية اكثر 60% من اجمالي التجارة الخارجية لدولة الجنوب، وبهذا بدأت دول الاقتصادي الامركي والصيني والياباني في القارة السمراء والدول العربية.[2]

[1] – حسن حاج على والاخرون، المرجع السابق ،ص 26

[2]– مصطفى نور الدين عطية، الاتحاد من اجل المتوسط، الاهداف والعقبات، جريدة السفير البنانية: http ://www.hooamish.com ispip.php ? article.

هذه من اهم المشاريع الاقتصادية التي انبتقت عن المؤتمر التأسيسي لهذا الاتحاد وهي تعتبر بمثابة محرض ومولد المشاريع اخرى مستقبلية وبطبيعة الحال يضاف هدف ضمان الطاقة والسوق والسلع التكنولوجية الغربية وتنظيم عملية الهجرة عبر قنوات تصب احتياجات الغرب للايدي العاملة المرتفعة الكفاءات، واصبح تنظيم الهجرة والحد منها حيويا لاوروبا نظرا للتوسيع الاتحاد الاروبي اذا بأروبا اكثر من 20 مليون عاطل وبالتالي فاستعاب هذه البطالة بدون الاتحاد ويساعد على ذلك ان الاتفاقية الاروبية تحرر حركة السلع وراس مال والافراد هذا الاتحاد (الاتحاد من اجل المتوسط) استراتيجية فرنسية جديدة لاجل مصالح تقليدية بالمنطقة.

3- الاستراتيجة الثقافية:

لقد ادركت دول الضفة الشمالية منذ زمن بعيد اهمية الجانب الثقافي في الحفاظ على امنها وتحقيق مصالحها وقد ساعدها في ترسيخ سيلستها الثقافية بالمتوسط وخصوصا المغرب العربي ثلاث عوامل هيكلته هي:

- الامتداد التارخي بمصالح هذه الدول المغرب العربي وعلى رأسها فرنسا وهو ما يفسر بقاء هاته الدول (دول الشمال) كشريك قوي بالمنطقة على المدى القصير والمتوسط على الاقل.
- النخب السياسية والاقتصادية في المنطقة وهي نخب فرنكوفرنسية، ذات ولاء قوى خاص مع فرنسا.
- تركيز سلطة دول الشمال في المنطقة على التبعية الثقافية واللغوية[1] وهو ما يساعد هذه الدول المتقدمة على تبني استراتيجية ثقافة استناد لهاته العوامل فقد ادركت هاته الدول المباديء البنائية خصوصا في فكرة الهوية كيف ان للهوية دور كبير في

[1]- عبد الالاه بلعزيز، الولايات المتحدة والمغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي الى الاختراق التاكتلي، " المستقبل العربي"، العدد 259، سبتمبر 2000، ص 44.

التغيير السياسي فالفرد اساسا يتأثر في تشكيلة هويته بالمجتمع الذي يعيش فيه اي المباديء، المعتقدات واللغة التي يعيش فيها وهي التي تشكل هويته التي تظهر من خلال اتخاذ القرارات على مستوى الدولي.[1]

ومنه فان دول الضفة الشمالية حاولت من خلال اعتمادها استراتجيات اقتصادية وامنية وثقافية للوصول لتحقيق اهدافها بالمنظمة، فيمكن ان هذه الدول اصبحت تعتمد الاستراتيجيات المشتركة الاروبية اكثر من اعتمادها السياسات الفردية، خصوصا في الميدان الامني والاقتصادي، في حين نجد ان المجال الثقافي لازال يعرف في معظمه عمل فرنسي منفرد، ويرجع ذلك اساسا لكون المصلح الثقافية الفرنسية بالمنظمة في نشر ثقافتها الخاصة لا يمكن ان تحقق في ظل عمل اروبي، لا ان هذا لا ينفي ادراج فرنسا بعض الاهداف الثقافة من خلال الاطار الاروبي (برشلونة الى الاتحاد من اجل المتوسط)

الفرع الثاني: السياسة المتوسط الأوربية

ان السياسة المتوسطة الأوربية تعني التوجيهات التي تتخدها دول الاتحاد الأوربي تجاه الدول المطلقة على البحر الابيض المتوسط، خصوصا منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ويعتبر مشرع الشراكة الاورومتوسطية المقترح من طرف الاتحاد الأوربي كفيل بتحقيق المصالح المشتركة والمتوازنة لصفتي حوض البحر المتوسط.

فقد تطورت العلاقة بين الاتحاد الأوربي ومنطقة البحر الابيض المتوسط على مدى حوالي 40 عاما تطورا كبيرا ارتبط خاصة بتطوره الاتحاد الأوربي نفسه ولذلك فلقد تغيرت السياسات الاتحاد المتوسط من مرحلة زمنية الى اخرى، ورغم كل هذا التطور لا تزال العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوربي والشركاء في حوض البحر الابيض المتوسط غير

[1]– سالم حسين، قراءة في مسار: الشراكة الاورومتوسطية بعد عشر سنوات، 1995–2005: www.elmokhtar.net/ madules–php ? name/ mens.

متوازنة وان كان الميزان التجاري يميل لفائدة بلدان المتوسط، وبالفعل فان دول المتوسط الاثني عشر تمثل 8% فقط من صادرات الاتحاد الاوروبي و 60% من واردته في حين يمثل الاتحاد الاوروبي 50% من صادرات بلدان المتوسط المشتركة و 49% من وردتها.[1]

مرحلة التعاون الاورومتوسطي:

لقد اتسمت سياسة الاتحاد الاروبي تجاه المنطقة المتوسط خلال الفترة الممتدة من 1957-1972 المحدودية الرؤية وجزئية الحركة وذلك وجود دوافع مصلحية تحد والطرق الاروبية للاهتمام بالطرف المتوسطي ومنها روابط المصلحة الاقتصادية بين الجانبين وخصوصا فيما يتعلق بمجالات الانتاج الزراعي للدول المتوسط والكم الضخم من الايدي العاملة المهاجرة من الدول المتوسطية الى اروبا والروبط التارخية والثقافية بين الجانبين الا ان هذه القوة الدافعة للتقارب بين الطرفين واجهتين عقبات موضوعية اهمها:

- عقبات سياسية واختلاف الرؤي بشأن مفهوم الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وممارستها.
- عقبات اقتصادية متمثلة في تباين المستويات المعنية لدى كل مجموعة ونتيجية لذلك كانت سياسة الجماعة تجاه دول البحر المتوسط تدريجية وجزئية تمتلث في عقد مجموعة من الاتفاقيات، بعضها اتفاقيات تجارية تقتصر على تبادل بعض الشييرات المتقابلة، وبعضها اتفاقيات تعاون وانساب وفق المادة 238 من معاهدات روما ومع بداية قترة السينات توصلت المجموعة الاروبية الى مجموعة من الاتفاقيات مع الدول المتوسط نذكر منها ما يلي:

- اتفاقية انتساب مع اليونان وتركيا احتوت على تنشيط المبادلات التجارية وتقديم المعونات المالية والفنية من قبل المجموعة الاروبية.

[1]- سالم حسين، المرجع السابق، ص 45.

- توقيع اتفاقية تجارية ومعاملة تفضيلية مع اسرائيل، وبعدها اتفاقية تجارية مع لبنان سنة 1965، تليها اتفاقية معاملة تفصيلية عام 1972، اتفاقية انتساب مع كل من مالطا 1970، قبرص 1972.
- اتفاقية "ياوندي" مع مجموعة من الدول الافريقية حوالي 18 دولة حديثة الاستقلال سنة 1963.[1]

السياسة المتوسط الجديدة:

مع نهاية فترة الثامنينات بدأت الجماعات الاروبية تفكر في مراجعة علاقاتها بدون المتوسط، اخذة في الاعتبار التحديات التي تواجه الجانبين في ضوء المتغييرات الدولية في نهاية الحرب الباردة وزوال خائط جدار برلين في جوان 1990 اصدرت اللجنة الاروبية تقديرا المراجعة هذه الغزوات اطلق عليه " نحو سياسة متوسط جديدة" وفي ديسمبر من نفس السنة اقر مجلس الجماعة الاروبية استمرار والعلاقات التقليدية وادخال تطورات جديدة في العلاقات وتختلف السياسة المتوسطة الجديدة للاتحاد الاروبي عن السياسات المنتهجة سابقا والتي عرفت بالسياسة المتوسطة الجزئية والشاملة وهذا يرجع اساسا الى كون هذه السياسة اتسمت الاهتمام بالعلاقات في مختلف المجالات وبالتالي فهي تكاملية عميقة وذات ابعاد وثيقة ومترابطة تخدم التنمية الشاملة كما سلمت هذه السياسة خصائص ومرتكزات اساسية وهي:

- ارادة الطرفيين المتعاقدين من تكوين صلات وارتباطات فيما بينها اكثر عتقا واهمية.
- العمل على تشجيع كل مبادرات التجمعات والتعاون الاقليمي.
- احترام مباديء الديمقراطية وحقوق لانسان.

[1] – سالم حسين، المرجع السابق، ص 56

- تحديد المبدلات التجارية وتطوير الجانب الانساني والاجتماعي.
- تفكيك التفريقات الجمركية للسلع المشوردة بصفة تدريجية وعبر مراحل زمنية محددة.
- تقديم التسهيلات والمساعدات التقنية والمالية ونقل التكنولوجية للدول المتوسطة المتعاقدة.
- تأهيل الصناعة لدول المتوسط والاستفادة من التطور التكنولوجي للدخول في المنافسة الدولية.
- تحسين المستوى المعيش للافراد باعتباره الدفع القوى للتطور الاقتصادي.

لقد طلب البرلمان الاوروبي في جويلية 1991 من مجلس الجماعة الى اعطاء الاولوية لهذه السياسة الجديدة مما دفع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة الاروبية الى وضع توجيهات جديدة بشأنها في نوفمبر 1991 وكان هناك دائما قبوة واسعا بأن الازدهار المشترك يستحقق فقط عند ضمان تنمية اقتصادية مستدامة وتوازنة وتوفير مناصب العمل وتحقيق قدر اكبر من التعاون والتكامل الاقليمية وينظر الى الاقامة التدرجية لمنطقة تجارة حرة باعتبارها اداة جاسمة لتحقيق هذا الامر.

ولقد تحقق لجزء كبير هذا الهدف بعدان رسخ الاتحاد الاروبي مكانته كشريك تجاري رئسي لعديد من بلدان حوض الابيض المتوسط، وعلى سبيل المثال ارتفعت صادرات بلدان جنوب البحر الابيض المتوسط بين عامي 2008/2004 بنسبة 11% سنويا بينما زادت واردتها من الاتحاد الاروبي بنسبة 8% سنويا[1] ولا تزال حوض كبيرة للتوسع، وخاصة وان معدل تجارة الاتحاد الاوروبي في الخدمات مع الشركاء المتوسطية يقدر بنسبة 5% فقط من اجمالي تبادل التجاري في هذا القطاع.

[1] http:// www.enpi-info.eu / main.php ? 147 a id-typeM 3 a lang-id :470.

خصائص السياسة المتوسطة الجديدة:

اتبعت السياسة المتوسطية الجديدة خلال المرحلة السابقة مقارنة تقليدية تعتمد على الاعانة المالية لتمويل المشاريع بطريق قديمة، ومع بداية الانفتاح الاقتصادي وانهيار القطب الاشتراكي وتغيير المعطيات الاستراتيجية، اصبح لزاما على المجموعة الاروبية اتخاد سياسة اورومتوسطية اكثر جرأة اتجاه دول حوض المتوسط وقد حددت معالم هذا الاتجاه من طرف المجلس الاروبي في ديسمبر 1990 ليشهد ميلاد سياسة اورومتوسطية جديدة جعلت من ولويتها دعم الاصلاح الاقتصادي والهيكلي من جهة وضبط التعاون في المجال الجهوري والبيئي من جهة اخرى.

وقد جاءت السياسة المتوسطية الجديدة لتصحيح النقض الكبير الذي كان في سياسات التعاون التجارية مما رفع من حجم التبادلات وصادرات دول الحوض الجنوبي للبحر الابيض المتوسطية بالاضافة الى تشجيع الاسواق الاوروبية للانفتاح على الدلول المتوسطية وتشجيع تكوين منطقة سوق موحد بين دول المنطقة.[1]

دوافع السياسة المتوسطية الجديدة:

يبدو ان الظروف الدولية والاقليمية على الساحة ادولية اشرت على الدوافع المؤدية لانعقاد مؤتمر برشلونة 1995 القاضي باعلان ميلاد الشراكة الاورومتوسطية بين الضفتيين الشمالية والجنوبية للبحر الابيض المتوسط ولقد تعددت الدوافع والاسباب المؤدية ال بعث مثل هذه الشراكة من دوافع اقليمية ودولية واخرى محلية داخلية كما تفاعلت مجموعة من المعطيات الاروبية والاقليمية والعالمية شكلت في مجموعها دوافع نحو سياسة متوسطة جديدة ولعل اهم هذه الدوافع هي:

[1] – bernard r, mediterranee l'inpossible mur, l'harmattan, 1995, p146

- انهيار المعسكر الشرقي وزوال الحرب الباردة.[1]
- صراع المجموعة الاروبية والولايات المتحدة الامريكية حول القضايا بالتجارة والنقدية العالمية.
- رغبة اوروبا في جعل منطقة الحوض الجنوبي للمتوسط شريكا استراتجيا هما في ظل سعى الولايات المتحدة الامريكية لانفراد بمنطقة الشرق الاوسط.
- التجربة الاندماجية الاروبية التي مجحت في تدعيم شعار اوربا الموحدة.
- عولمة النظام العالمية، وانشاء المنطقة العالمية التجارة.
- تخفيض الرسم المفروضة على الواردات الصناعة بمعدل 4% وازالة القيود الغير جمركية على الوردات الزراعية المتمثلة في الحصص واحلالها بقيود جمركية اخف.
- الوزن الذي اكتسبة الولايات المتحدة الامركية في منطقة البحر الابيض المتوسط والتي تقدير تدفقاتها المالية بحوالي 41% في شكل استثمارات وقروض مما يجعلها قوة منافسة للاتحاد الاوروبي في المنطقة.[2]
- المتغيرات الاقليمية التي تمثل في مجموعة المخاطر والتهديدات الامنية وعلى راسها الارهاب والهجرة الغير شرعية القادمة من الجنوب وشرق المتوسط.
- الطرح الامركي لمشروع " السوق الشرق اوسطية" بالدار البيضاء 1994 مما دفع بالدول الاوروبية بالسعي لفتح ابوابها للشراكة مع جيرنها بدلا من سياسات التعاون كطرح اكثر عمقا وشوملا.[3]

---

[1]– راما زاني اركية، الشراكة الاورومتوسطية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوضبي، ص 10.

[2] – benscdouri , chevallier A , europe– mediterranee : le partit de l'ourveture , paris, centre d'etudes propective et l'information internationals, 1996, pp13–14

[3]– طاهر جميل، **التكامل الاقتصادي العربي بين الشرق والاوسطية والشراكة المتوسطية**، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد4، الكويت، 1998، ص 25.

بالإضافة الى هذه الدوافع فان الدول الاوروبية بها رغبة واسعة في الابقاء على علاقاتها مع دول الجنوب المتوسط وخاصة منطقة الشمال الافريقي، نظرا للدول الذي تلعبه في اقتصاديات الدول الاوروبية مع ضمان تدفق النفط والغاز من المنطقة التي تعد قريبة جغرافيا وتربطها علاقات تبعية وولاء شبه تام ناجم عن الفترة الاستعمارية كما تعتبر هذه الصفة سوقا واسعة تتميز بكثافة سكانية كبيرة وقدرة انتاجية منخفضة لتسويق المنتجات الاروبية.[1]

ويسعى الاتحاد الاروبي من خلال السياسة المتوسطية الجديدة الى الرغبة في التكوين قطب اقتصادي عالمي يواكب التطورات والتغييرات الدولية الراهنة التي افرزت بروز العديد من الاقطاب الاقتصادية التي تهدف الى التعاون والتكتل الاقتصادي على غرارا اتفاقية التاجرة الحرة لدول امريكا، تجتمع دول جنوب شرق اسيا والتعاون الاقتصادي الدول الباسفيك.[2]

ومن جهة اخرى تسعى الضفة الجنوبية من خلال هذه السياسة الى الحصول على المساعدات المالية والقروض لتمويل المشاريع لاجل اعادة الهيكلة وتأهيل المؤسسات يضاف الى ذلك الرغبة في الحصول على المساعدات التقنية والتكنولوجية لتحديث القطاعات الاقتصادية كما تسعى جاهدة لجب الاستثمارات الاجنبية لضمان تدفق رؤوس الاموال والاستفادة من الخبرة والتجربة الاروبية والقضاء على مشاكل البطالة وانشاء المنطقة الاقتصادية الحرة ودفع الاسواق الاروبية للمنتجات المتوسطية.[3]

---

[1]– الشيلي جمال، العرب واروبا ورؤية سياسة معاصرة، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص102.

[2] – broune S, le region alisme au service du development de praten ariant latre aunx cooperation sud, 1998, pp 106-108.

[3] – – الشيلي جمال،المرجع السابق، ص 103.

مميزات السياسة المتوسطية الجديدة:

ساهمت السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الاوروبي في توسيع علاقات التعاون مع الدول حوض الجنوبي من خلال مضاعفة الموارد المالية المخصصة لهذه المنطقة ودعم برامج الاصلاح الهيكلة كما ان العون المالي الاوروبي يساعد على تنفيذ العديد من البرامج ذات الصبغة الاجتماعية كالصحة والتعليم والسكن الاجتماعي غير حجم الحاجات الشمولية وارتفاع مديونية بلدان المنطقة لم يسمح لهذه المساعدات ان يكون لها ردود فعال في تنمية البلدان المعنية.

الجدول رقم 04: الجدول مساعدات الاتحاد الاروبي للبلدان المتوسطية العربية خلال الفترة 1996/1991[1]:

/ الدول	قروض البنك الاوروبي للاستثمار	مساعدات من ميزانية المجموعة الاوروبية	المجموع
الجزائر	280	52	322
المغرب	220	218	438
تونس	168	101	269
مصر	280	242	522
لبنان	45	22	67
الاردن	80	44	124
سوريا	115	41	196

لقد ساهمت المديونة التي ايتسم بها تنفيذ اجراءات تنفيذ الصادرات وكذلك تحديد التجارة المتواصل في تحسين فرص دخول منتجات الدول المتوسطية للسوق الاروبية، مع

[1]– بشارة خضر، اروبا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروث، 1993.

زيادة حصصها المصدرة نحو الاتحاد الاروبي اما بخصوص صادرات البلدان المتوسطية من المنتجات الزراعية فقد استفادت من قرار المجلس الاوروبي رقم 1764 /92، القاضي بادخال تعديلات على جميع اتفاقيات الدول المتوسطية ترمى الى تعزيز صادرتها الزراعية، وبالفعل تم الالغاء التدرجي للرسوم الجمركية ضمن ما يسمى بالحصص التعريفية بالضافة الى الامتيازات التعريفية الاخرى الممنوحة ولكن على الرغم من ارتفاع القيمة النقدية للصادرات الزراعية منسوبة الى اجمالي المبيعات، الا ان التبادل الزراعي من منظور ايرادات الدول المتوسطية، ويؤكد على اخفاق سياسات التنويع في ميدان الانتاج الزراعي في معظم البلدان المتوسطية، الامر الذي لم يمكنها من تحسين نسبة اكتفاءها الغذائي الذاتي.

لقد تمثلت السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الاروبي في مشاريع تتعلق بالبيئة والبحث ، بالاضافة الى برامج التعاون اللامركزية التي تنتفع من مختلف برامج واليات التعاون المتاحة، الا ان هشاشة الاوضاع الاقتصادية والسياسة في معظم الدول المتوسطية حالت دون تنمية هذا التعاون والاستفادة منه على الرغم من بعض المؤشرات الايجابية التي ظهرت، كما ان هذه السياسة المتوسطية الجديدة بقيت مؤجهة اساسا بالمصالح التجارية، ولم تهدف الى خلق حالات تكاملية او خلق استراتجية فعلية لتنمية متضامنه، رغم ان سمة المجلس الاوروبي الذي عقد في لشبونة في جوان 1992[1]، تضمن التأكيد جغرافية ترتبط بها الاتحاد الاروبي بمصالح قوية يشتمل في الحفاظ على الامن والاستقرار.

[1]– سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مديولي، القاهرة، 1999، ص 225.

المبحث الثاني: العلاقات الأوروبية المتوسطية من التعاون إلى الشراكة

تمثل سنة 1994 منعرجا مهما في العلاقات الأوروبية المتوسطية، وبداية التطور الجذري في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المتوسط، خاصة مع دخول اتفاقية ماستريخت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993، غير أنه ينبغي الإشارة إلى أن فكرة عقد اجتماع بلدان المتوسط ترجع إلى بداية الثمانينيات عندما اقترح الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران خلال زيارته للمغرب سنة 1983 عقد اجتماع[1] (5+ 4) ، و بعد انضمام مالطا أصبحت (5+ 5)، ودخلت هذه الندوة جزئيا حيز التنفيذ أثناء الملتقى الذي انعقد بمرسيليا في 1988/12/17 تحت عنوان "حقائق و أفاق العلاقات بين الدول الأوروبية المتوسطية و الدول المغاربية المرتبطة باتفاقيات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية "ثم تلت هذه الندوة ندوة أخري انعقدت بمدينة طنجة المغربية ما بين24 05/27/ 1989حضرها كل الدول المغاربية.

وكانت بدايات التوجهات الجديدة مع اجتماع المجلس الوزاري الأوروبي في كورفو باليونان في جوان 1994 وكلفت هذه القمة كلا من المجلس الوزاري واللجنة الأوروبية بتقييم السياسة المتوسطية والفرص المتاحة لتطوير وتعميق تلك السياسة على المدى القصير والمتوسط، ثم جاء اقتراح اللجنة الأوروبية في أكتوبر من عام 1994 بتأسيس الشراكة الأوروبية المتوسطية، بهدف تحقيق الأمن والاستقرار والتكامل، وفي القمة الأوروبية المنعقدة في مدينة "أسن" بألمانيا في ديسمبر 1994، أعطى المجلس الأوروبي موافقته لاعتماد مقترحات لجنة بروكسل كأساس للشراكة الأورومتوسطية، معلنا بذلك الدخول في مرحلة ما بعد السياسة المتوسطية المتجددة، وأصبح مصطلح الشراكة أكثر تداولا بين دول البحر المتوسط منذ ذلك التاريخ، وعرفت السياسة الجديدة تطورات ملحوظة مع إعلان برشلونة سنة 1995 للشراكة الأورو– متوسطية.

---

[1] (5+ 4): الدول المغاربية الخمس وهي:الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، وأربع دول أوروبية هي: البرتغال، اسبانيا، ايطاليا، فرنسا.

المطلب الأول: عملية برشلونة

لقد أدخل الإتحاد الأوروبي مفهوم الشراكة في علاقته مع الدول المتوسطة وهذا بسبب الأهمية الإستراتيجية للمتوسط، التي تستند إلى بعد حضاري، وتكتل بشري، وموارد طبيعية مهمة، عادت به الى الاهتمام الدولي، هذه العودة تجسدت في تطوير الإتحاد الأوروبي لسياسته المتوسطية سنة 1989 حيث أصدرت اللجنة الأوروبية في نفس العام وثيقة بعنوان إعادة توجيه السياسة المتوسطية بصفة أساسية، هذه السياسة تمثلت في الشراكة الأورو متوسطية التي تأتي حسب بيان برشلونة الذي يحث على التعاون الشامل و المتضامن.

لقد تطورت فكرة الشراكة و اتفاقية التبادل الحر مع الدول العربية المتوسطية، حيث تبنت اسبانيا الفكرة و قدمتها في شكل اقتراح خطي بموافقة المجلس الأوروبي[1] وفي شهر جوان 1992 بلشبونة كانت الفكرة في البداية محصورة على غطاء مغربي، ثم توسعت لتشمل بلدان البحر الأبيض المتوسط لاثني عشر وهو مضمون البيان الصادر عن اللجنة الأوروبية بتاريخ 10/19/ 1994 ، والذي حمل عنوان " تدعيم السياسة المتوسطية الأوروبية و إقامة شراكة أورو – متوسطية".[2]

وكما هو معلوم، فإن للمفوضية حق الدخول في معاهدات دولية مع دول ثالثة غير الدول الأعضاء، في المجالات التي تنص عليها المعاهدات، وقد اعتمدت المحكمة الأوروبية هذا المبدأ أيضا بالنسبة لهذا النوع من المعاهدات67 وبناء على هذه القرارات، يستطيع تجار الدول الخارجية الذين يتعاملون مع الإتحاد التوجه للمحاكم الوطنية في الاتحاد، إذا كانوا يعتقدون أن مؤسسات الاتحاد أو الدول الأعضاء تضع العراقيل والصعوبات أمام تصديرهم لمنتجاتهم، بشكل مخالف لقواعد المعاهدة مع الإتحاد، وتقرر

[1] ABDELKHADER B, **le partenariat Euro– méditerrané à l'heure du 5ème argissement du l'union européenne**, édition Karthala, Paris, 2005, P 114.

[2] – ABDELKHADER B, **le partenariat Euro– méditerrané à l'heure du 5ème argissement du l'union européenne**, édition Karthala, Paris, 2005, P 115

أيضا، أنه يمكن الاعتماد على قواعد الاتفاقيات في المحاكم الوطنية، حتى وإن لم تكن هنالك إمكانية مقابلة لتطبيق الاتفاق بهذا الشكل في الدولة المتعاقدة مع الإتحاد.

و تقوم اتفاقيات التعاون التي عقدتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية مع كافة الدول على أساس مادتين من مواد معاهدة روما هما:

المادة : 113 التي تسمح للجماعة في نهاية الفترة الانتقالية بوضع سياساتها التجارية على أساس مبادئ موحدة و لاسيما فيما يتعلق بتغيير التعريفة الجمركية وبتوحيد إجراءات الدفاع التجاري.

المادة : 232 التي تسمح الجماعة الاقتصادية الأوربية بعقد اتفاقيات مع الدول الأجنبية أو منظمات دولية تخلق بموجبها علاقة انتساب إلى السوق الأوروبية المشتركة على أساس من الحقوق و الواجبات المتبادلة و الأعمال المشتركة.

الفرع الأول: مؤتمر برشلونة

لقد أعلنت قمة "أسن" للاتحاد الأوروبي في 10 ديسمبر 1994 بألمانيا عن الخطوط العريضة لمستقبل العلاقات بين الدول المتوسطية و الاتحاد الأوروبي ، كما تضمنت مقترحات عقد اجتماع وزاري مع الدول المتوسطية، لمناقشة العلاقات في مختلف المجالات، وقد كان لتسلم فرنسا رئاسة الاتحاد في النصف الأول من عام 1995، الأثر الكبير والدفع القوي لفكرة عقد هذا الاجتماع، الذي تم تحديد موعده في نهاية عام 1995 تحت الرئاسة الاسبانية للاتحاد الأوروبي، وقد قامت فرنسا واللجنة الأوروبية بصياغة ورقة شاملة لمضمون وأهداف وآليات التعاون المقترح في الإطار الأوروبي المتوسطي، أطلق عليها اسم "الوثيقة الموحدة"[1]، تضمنت هذه الوثيقة المجال السياسي والأمني، والاقتصادي والمالي، المجال البشري والاجتماعي، بالإضافة إلى التعاون في المجالات الثقافية والإعلامية والشباب والهجرة والمجال القضائي والبحث العلمي.

[1] مفيد شهاب، **نحو بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأوروبية المتوسطية**، مجلة شؤون عربية، العدد 88، 1996، ص 176.

وبالفعل عقد مؤتمر برشلونة في 27و28 نوفمبر 1995، بمشاركة كافة دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر في ذلك الوقت، واثنتي عشر دولة متوسطية (*) ، بالإضافة إلى حضور موريتانيا كمراقب، والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ودول شرق ووسط أوربا ودول البلطيق وألبانيا بصفة ضيف في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر[1]، واستبعدت ليبيا بسبب الحصار والعقوبات المفروضة.

لقد اتسم مؤتمر برشلونة بمنهج مخالف للعلاقات خلال المراحل السابقة التي كانت تستند أساسا إلى العوامل اقتصادية بحتة، و إذا كان إطار برشلونة ركز أعماله على الجانب الاقتصادي فإنه طرح برامج عمل و أهداف و غايات أمنية وسياسية وثقافية واجتماعية من أجل الوصول إلى منطقة تبادل حر بحلول 2010 ، والتي ستغطي أهم المبادلات في إطار احترام التزامات المنظمة العالمية للتجارة.

الفرع الثاني: أسباب انعقاد مؤتمر برشلونة

تعتبر عملية برشلونة مبادرة متفردة وطموحة، وضعت الأسس لعلاقة إقليمية جديدة، تمثل فيها الشراكة نهج أوروبي للتبادل الحر والتعاون مع الدول التي كانت كلها تقريبا إلى أمد قريب ضمن دائرة النفوذ الأوروبي بأسواقها ومواردها الأولية وبما فُرض عليها من ثقافة ولغة[2]، كما يمكن القول أن هذه الشراكة الأورومتوسطية هي سياسة متقدمة من سياسات المجموعة الأوروبية تجاه الدول المتوسطية، ومحاولة لتقريب سياسات الدول وإخضاعها لمفهوم "التقاربية" في مجال أو مجالات متعددة بطريقة لا تؤدي بالضرورة إلى إقامة نوع من البناء المؤسساتي، فالغرض هنا هو اتفاق وتعاون في ميدان أو ميادين معينة، وذلك لبلوغ أهداف محددة قد لا

* الجزائر،المغرب، تونس، مصر، لبنان، سوريا،ا لأردن، السلطة الفلسطينية، تركيا، إسرائيل، مالطا، قبرص.

[1] وفاء بسيم، **التعاون الأورو متوسطي**، مجلة اقتصادية عربية، العدد 138، أكتوبر 1999، ص 247.

[2] نصيف حتي، **المأزق العربي**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 215، 1996، ص 94.

تكون بالأساس مشتركة، ولا شك أن هناك عدة أسباب دفعت صانعي القرار في الاتحاد الأوروبي إلى عقد مؤتمر برشلونة أهمها[1]:

– توسيع منطقة نفوذ المجموعة الأوروبية لتشمل حوض البحر المتوسط، الذي يعتبر عنصرا أساسيا من عناصر استتباب الأمن في أوروبا، كما يمثل عمقا من أعماق خطة أوربا الكبرى في الارتقاء إلى مصاف القوى الكونية المهيمنة على العالم اقتصاديا وتقنيا وسياسيا وثقافيا.

– الوقوف أمام انفراد الولايات المتحدة بمقدّرات الشرق الأوسط، حيث يرى الاتحاد الأوربي أن هذه الشراكة تسمح له بأن يلعب دورا فعالا للتوازن مع التأثير الأمريكي في المنطقة، الأمر الذي لن يتسنى من دون إطار مؤسسي محدد، وهو إطار برشلونة الذي يرى البعض أنه صُمم خصيصا لمنافسة آلية قمم الشرق الأوسط التي ترعاها الولايات المتحدة.

– تقوية اقتصاديات المجموعة الأوروبية بضمان سوق ضخم لمنتجاتها، وتعزيز قدراتها التنافسية في مواجهة وإدارة الحوار مع التكتلات الإقليمية الأخرى.

– التخلص تدريجيا من أعباء الدعم المالي المجرد، والذي كان يقدم إلى دول شرق المتوسط وجنوبه.

– الحد من معدّلات الهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي، وخطر الإرهاب، وسباق التسلح، وانتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم نقلها.

أما بالنسبة لدول الحوض الجنوبي للمتوسط، فإن السبب الرئيسي الذي دفعها للمشاركة في القمة الأورومتوسطية، هو الاستفادة من الارتباط بأكبر قوة اقتصادية عالمية كمحرك للتنمية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد، في ظل ظهور التكتلات الإقليمية واتساع رقعة العولمة، بالإضافة إلى التطور في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وفي ظهور

[1] – نصيف حتي، المرجع السابق، ص 96.

الثورة المعلوماتية، كما أن تحقيق اندماج دول منطقة الحوض الجنوبي للمتوسط في القاطرة الاقتصادية العالمية يتوقف على ما توفره علاقة الشراكة من تأمين وضع تفضيلي لمنتجات هذه الدول في السوق الأوروبية التي تواصل اتساعها، والاستفادة من المساعدات المالية والفنية المقدمة من الاتحاد الأوروبي لتطوير اقتصادياتها، ولدعم عملية التحرير والإصلاح الاقتصادي، فضلا عن تشجيع الاستثمارات الأجنبية.[1]

المطلب الثاني: مضمون إعلان برشلونة للشراكة الأورو- متوسطية

لقد عبّر إعلان برشلونة عن رغبة الأطراف المعنية في إقامة علاقاتها على أساس تعاون وتضامن شاملين، وتجاوب مشترك للتحديات التي تفرضها القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستجدة على جانبي المتوسط وهو ما يتحقق من خلال الشراكة، ويؤكد إعلان برشلونة على تحقيق هدف جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من أجل تأمين السلام والاستقرار، وتوطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، كما يهدف إلى تنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا، وبشكل مستديم ومتوازن، وهكذا تم تدشين الشراكة الأوروبية المتوسطية، وتطوير التعاون الاقتصادي والمالي بصورة مستمرة، بالاعتماد على مجموعة من الأدوات التمويلية والمتمثلة أساسا فيما يلي:

برنامج ميدا[2]: ويعد الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأوروبية المتوسطية، بدأ عام 1995، ويعتبر خطة موازنة تستخدم لمرافقة عملية الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي في الدول المتوسطية الشريكة لأوربا.

[1] – نصيف حتي، المرجع السابق، ص 97.

[2] برنامج ميدا، هو عبارة عن وجه من أوجه التدخل المالي الأوروبي في إطار التعاون بمنطقة الحوض المتوسط ،والذي أقيم خلال انعقاد المجلس الأوروبي ب" كان" في جوان 1995، بميزانية ضخمة تفوق المليار أورو ، والتي بلغت سنة 1998حوالي 2.5مليار أورو.

ويتمثل الأساس القانوني لبرنامج "ميدا" في لائحة ميدا الصادرة في عام 1996 (لائحة المجلس الأوروبي رقم 96/1488)[1]، والتي تم تعديلها سنة 2000 وأصبحت تحمل اسم "ميدا2"، وتقضي هذه اللائحة بإنشاء اللجنة المتوسطية المكوّنة من ممثلين عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من أجل السماح لهذه الأخيرة بتقديم النصح للمفوضية الأوروبية فيما يتعلق بتنفيذ برنامج "ميدا1" و"ميدا2".

في إطار برنامج ميدا يتم منح الأموال على شكل هبات، وتخضع هذه الموارد لعملية إعداد البرامج، حيث تقوم المفوضية الأوروبية بإعداد أوراق الإستراتيجية المراد تنفيذها، واستنادا على هذه الأوراق يتم بصورة مشتركة وضع برامج إرشادية وطنية، وبرنامج إرشادي إقليمي يغطي الأنشطة المتعددة الأطراف وذلك عن طريق الحوار مع الشركاء المتوسطيين، وأعضاء الاتحاد الأوروبي، وجهات مانحة أخرى، وعلى أساس هذه البرامج يقوم مكتب تعاون يسمى "يوروميد"[2]، بوضع مقترح حول خطط التمويل السنوية، كما أنه يتولى إدارة هذه البرامج بدءا من مرحلة التعريف وحتى مرحلة التقييم.

بنك الاستثمار الأوروبي: يعمل البنك بشكل دائم على تكييف أنشطته مع تطور سياسات المجموعة الأوروبية، وهو فاعلا رئيسيا في التنمية الاقتصادية والاستقرار في منطقة حوض البحر المتوسط ، وتتدرج أنشطته في هذه المنطقة تحت الإطار السياسي للاتحاد الأوروبي، كما يعمل على دعم الشراكة الأورومتوسطية، في اتجاه تقوية التعاون الاقتصادي والمالي بين الاتحاد الأوروبي وبلدان المنطقة، وإيجاد أدوات مالية جديدة، وينوي البنك بالخصوص تعميق عمله في المجالات التالية:

- دعم عمل الاتحاد في كافة أرجاء الحوض المتوسطي.

[1] مذكرات إعلامية أورومتوسطية، **الشراكة الأورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا 2004**، المفوضية الأوروبية، 2004، ص 16.

[2] مذكرات إعلامية أورومتوسطية، المرجع السابق، ص 16.

- تيسير تنمية التعاون فيما بين البلدان المتوسطية الشريكة "التعاون جنوب–جنوب"، أو مع الاتحاد "جنوب– شمال".
- تعزيز الاستثمار الخارجي المباشر للاتحاد في البلدان المتوسطية الشريكة، وتنمية المقاولات المشتركة بين عملاء أوروبيين أو محليين.
- تعزيز التمويلات لفائدة مشاريع ذات طابع اجتماعي.

ولقد أضفى تأسيس الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة الأورومتوسطية (FEMIP)[1] ، بُعدا جديدا على عمليات التمويل التي يقوم بها البنك لدى الشركاء المتوسطيين، وتعطي هذه الهيئة التابعة لبنك الاستثمار الأوروبي أولوية خاصة لتنمية الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص، والمشاريع التي تساهم في خلق مناخ ملائم للاستثمار الخاص، ويمكن إيجاز أهدافها فيما يلي:

- دعم مشاريع التنمية الإقليمية والاستثمارات المرتبطة بالتنمية البشرية والاجتماعية.
- عمليات مساعدة لدعم مسلسل الإصلاح الاقتصادي والخوصصة في البلدان المتوسطية الشريكة.
- تقديم منتوجات مالية مبتكرة، رؤوس أموال، ومساعدات تقنية.

ولتفعيل الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة، عمل بنك الاستثمار الأوروبي بشكل وثيق مع كل الأطراف المعنية بالتنمية في المنطقة المتوسطية و أهمها اللجنة الأوروبية، البنك الدولي، البنوك الأوروبية، بنوك الدول المستفيدة، والبنك الإفريقي للتنمية.

الفرع الأول: الشراكة السياسية والأمنية

يعبر المشاركون في المؤتمر عن قناعتهم بأن السلم والاستقرار في المنطقة تعد مكسبا وإرثا مشتركا، يتعهدون ويلتزمون على دعمه وتشجيعه بكل الوسائل والإمكانات المتوفرة

[1] http://www.magazine-deutschland.de /articl_ arab.php?id =266&lang =arab .html.

لديهم ومن أجل هذا كله اتفق المشاركون على المضي في حوار سياسي مكثف مدعم ومنتظم، يقوم على احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي، لضمان الاستقرار الداخلي والخارجي، ومن هذا المنطلق شدد المشاركون في الإعلان على التزامهم بالمبادئ التالية[1]:

- العمل والتصرف طبقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذا التزامات القانون الدولي الأخرى وبالتحديد تلك الناجمة عن التنظيمات الجهوية والاتفاقيات الإقليمية والدولية التي هم أعضاء بها.

- تنمية ودعم دولة القانون والديمقراطية في أنظمتهم السياسية، مع الاعتراف في هذا الإطار بحق كل طرف في اختيار وتطوير نظامه السياسي والاجتماعي والثقافي، والاقتصادي، والقانوني والقضائي[2].

- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مع ضمان الممارسات الفعالة والمشروعة لهذه القوانين والحريات، بما فيها حرية التعبير، وحرية التجمع لأهداف سلمية،حرية الاعتماد والتفكير.

- الأخذ بعين الاعتبار دعم الحوار بين كل الأطراف، لتبادل المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، العنصرية ونبذ الأجانب.

- احترام وتأييد التنوع والتعددية، دعم وتشجيع التسامح بين مختلف المجموعات ومحاربة مظاهر التعصب، والتشديد على ضرورة وأهمية التكوين في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

---

[1] نصير العرباوي، **مستقبل الشراكة الأورومتوسطية**، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد 17، 2013.

[2] Déclaration De Barcelone, adoptée lors de la conférence euro- méditerranée, 27-28- novembre, 1995.P 2.

- احترام السيادة المتساوية، وكل الحقوق المتعلقة بالسيادة، والتنفيذ النزيه للالتزامات والواجبات وفقا لما ينص عليه القانون الدولي.[1]

- احترام المساواة في حقوق الشعوب، وحقها في تقرير مصيرها، مع التصرف وفقا لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة، وأحكام القانون الدولي، خاصة ما تعلق بوحدة إقليم دولة كما تحددها الاتفاقات الثنائية بين الأطراف المعنية،

- الامتناع وفقا لمبادئ القانون الدولي، عن أي تدخل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية للشركاء، واحتراما لوحدة الأرض والإقليم والوطن،

- حل الخلافات بالطرق السلمية، ودعوة جميع الأطراف إلى عدم اللجوء إلى التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة إقليم أي دولة شريكة،

- التأكيد على حق التمتع بالسيادة الكاملة بالطرق المشروعة وفق ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

- دعم التعاون من أجل الوقاية من الإرهاب، بالتصديق وتطبيق الاتفاقيات الدولية التي تم توقيعها والحرص على الانضمام إليها،

- الدعوة إلى المحاربة الجماعية لانتشار وتعدد الجرائم المنظمة، وكذا محاربة مشكلة المخدرات بكل أشكالها وأنواعها،

- تشجيع العمل الجهوي والإقليمي، بالعمل على عدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، بالانضمام والتمسك بمبادئ ونظم الحد من التسلح الدولية والإقليمية.

[1] – Déclaration De Barcelone, adoptée lors de la conférence euro- méditerranée, 27-28- novembre, 1995.P 3.

يتضح من خلال هذه المبادئ التي تم الاتفاق عليها أنه هناك توجه نحو تشجيع وتوفير الظروف الكفيلة بإقامة علاقات تنمية وحسن الجوار، ودعم المسارات الهادفة إلى إقامة الأمن والاستقرار والازدهار والتعاون المتبادل، مع الأخذ بعين الاعتبار سبل الثقة والإجراءات اللازمة بين الشركاء، بهدف تجسيد منطق السلم والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بما فيها احتمال تأسيس ميثاق أورو- متوسطي، فالأوربيين ركزوا على بعض النقاط الأساسية، التي تشكل الحد الأدنى من الاتفاق بين جميع الدول المشاركة وهي، الديموقراطية وحقوق الإنسان، التسوية السلمية للصراعات، مكافحة التطرف الديني والإرهاب والجريمة المنظمة، والحد من التسلح، وهي نقاط تخدم المجموعة الأوروبية[1] .

الفرع الثاني: الشراكة الاقتصادية والمالية

أكد بيان برشلونة على أهمية الشراكة الاقتصادية والمالية مع دول الحوض الجنوبي للمتوسط، من خلال تشجيع النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم والمتوازن، واستمرار الحوار حول مشكلة الديون بالنسبة لدول المنطقة، بهدف خلق منطقة ازدهار مشتركة ومتابعة الحوار بهدف الوصول إلى الرقي والتقدم، وقد حدد المشاركون في المؤتمر الأهداف البعيدة المدى التالية:

- الإسراع في وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة،

- تحسين ظروف حياة السكان، ورفع مستوى التشغيل، وتقليص الفوارق التنموية في المنطقة الأورو-متوسطية،

[1] Commission européenne, direction général des relations extérieurs, **Le processus de Barcelone, cinq ans après, (1995-2000)**, 2000, P 11.

- ترقية الشراكة والاندماج الجهوي، وتشجيع التعاون والتكامل الإقليميين. [1]

- إقامة شراكة اقتصادية ومالية، تأخذ في الاعتبار درجات التنمية المختلفة واختلاف مستويات التقدم وتعتمد على :

- الإنشاء التدريجي لمنطقة التجارة الحرة،

- إقامة شراكة وتعاون اقتصادي ملائمين في المجالات المعنية،

- الزيادة بالتدرج للدعم المالي الأوربي لشركائه.

ولبلوغ هذه الأهداف، اتفق المشاركون على إقامة شراكة اقتصادية ومالية، ترتكز على إنشاء منطقة تجارة حرة، تنفيذ تعاون وتداول اقتصادي، وزيادة المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه، و فيما يتعلق بإلغاء التعريفات الجمركية من قبل الشركاء، ابتداء من تاريخ الدخول في تطبيق الاتفاقية، يجري إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية على تدفق المنتجات الصناعية وفق جداول يتفق عليها الشركاء ، ويتم خلال المرحلة الانتقالية تدعيم وتأهيل القطاع الصناعي للدول المتوسطية، أما تجارة المنتجات الزراعية سيتم تحريرها من خلال التعامل التفضيلي، والمعاملة بالمثل بين الأطراف، بالإضافة إلى ذلك تبادل الخدمات وحق الوقاية يتم تحريرها تدريجيا وهدا في حدود ما تسمح به مختلف السياسات الزراعية باحترام النتائج المتوصل إليها في إطار مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة، وقد قرر المشاركون الإنشاء التدريجي لمنطقة التبادل الحر من خلال :

- تبني الأحكام الملائمة في مجال القواعد الأصلية، وحماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية والمنافسة،

[1]- Commission européenne, direction général des relations extérieurs, **Le processus de Barcelone, cinq ans après, (1995-2000)**, 2000, P 12.

– متابعة و تطوير السياسات القائمة على مبادئ اقتصاد السوق وتكامل واندماج الأسواق مع الأخذ بعين الاعتبار حاجياتهم ومستويات نموهم وتقدمهم،

– متابعة الإصلاحات الهيكلية وتطوير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لترقية وتطوير القطاع الخاص.

– العمل على التخفيف من الآثار السلبية التي تنجم عن إعادة الهيكلة على الصعيد الاجتماعي من خلال تشجيع البرامج لفائدة الفئات الفقيرة.

–تشجيع وترقية الآليات الرامية إلى تنمية وتطوير التكنولوجيا ونقلها.

إن ما يمكن تأكيده هو أن إقامة منطقة تبادل حر أورو– متوسطية ستعود بآثار إيجابية على دول الضفة الجنوبية، كتحسين القدرة على المنافسة الناجمة عن إلغاء السياسة الحمائية وتخفيض أسعار المواد المستوردة من الخارج وجلب رؤوس الأموال الخارجية عن طريق الاستثمار المباشر وغير المباشر، لكن ينبغي الإشارة إلى أن منطقة التبادل الحر ستجمع بين طرفين غير متكافئين، الإتحاد الأوربي يشكل مجموعة منسجمة ومتلاحمة مع بعضها البعض، متقدمة ومتطورة علميا، ماليا وتقنيا، ودول الضفة الجنوبية تتميز بتضارب سياساتها الخارجية وعدم توافقها ناهيك عن ضعفها الاقتصادي والاجتماعي والتقني. [1]

المطلب الثالث: التعاون الاقتصادي والاجتماعي

إن رغبة دول الاتحاد الأوروبي في التحرر من الهيمنة الأمريكية وإلغاء قواعد النظام العالمي الجديد، الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية مند انهيار المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، دفعت هذه الرغبة الجماعة الأوروبية إلى الإبقاء على علاقاتها مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، نظرا لما تلعبه هذه الدول من دور هام في اقتصاديات الدول

[1] - Commission européenne, direction général des relations extérieurs, **Le processus de Barcelone, cinq ans après, (1995-2000)**, 2000, P 15.

الأوروبية، كما تسعى الدول الأوروبية إلى دعم نفوذها الثقافي و اللغوي و الفكري في الفضاء المتوسطي من خلال عدة وسائل، كالمنظمة الفرانكفونية، المجلس الأوروبي مؤسسة الثقافة الأوروبية، الملتقيات والمنتديات العلمية و الثقافية ، وهدا للتمازج بين الضفتين نتيجة الفترة الاستعمارية[1].

وقد ساهم إطلاق سياسة الجوار الأوروبية في عام 2004 في إعطاء هذه العملية للتكامل الاقتصادي دفعة كبيرة إلى الأمام، والتي تهدف تحقيق تعاون متكامل خصوصا في أعقاب توسع الاتحاد الأوروبي وتسعى هذه السياسة إلى إقامة شبكة من مناطق للتجارة الحرة بين الشمال والجنوب من جانب، والجنوب والجنوب من جانب آخر، مع تعزيز التكامل الاقتصادي بشكل يتخطى تحرير التجارة.

الفرع الأول: التعاون والتشاور الاقتصادي

يؤكد المشاركون في مؤتمر برشلونة على أهمية إقامة مناخ ملائم للتعاون والتشاور بين الضفتين، خاصة بعد إزالة الحواجز في وجه الاستثمارات، وهذا بدوره يساهم في نقل التكنولوجيا وزيادة الإنتاج والتصدير، كما يؤكدون على أن التعاون الجهوي والإقليمي المبني على الإرادة الحرة للشركاء يعد عاملا رئيسيا لتشجيع إقامة منطقة للتبادل الحر، وكذا تشجيع الشركات على عقد اتفاقيات فيما بينها، و الالتزام بتسهيل التعاون والتطوير الصناعي بتوفير المناخ والإطار القانوني الملائم ،وإنه من الضروري إقامة برنامج للدعم التقني للشركات الصغيرة والمتوسطة.

كما يؤكد المشاركون على ترابطهم في مجال البيئة التي تفرض عليهم تحركا إقليميا وتعاونا مكثفا وبرامج متعددة الأطراف والتأكيد على تمسكهم باتفاقية برشلونة، ويعترفون

[1] غليون برهان، **مستقبل العلاقات العربية الأوروبية في العرب والعالم**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، 2001، ص58.

بضرورة التوفيق بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة، وإدراج المسائل البيئية ضمن المظاهر المرتبطة بالسياسة الاقتصادية وتفادي النتائج السلبية التي يمكن أن تحدثها التنمية في البيئة، والعمل على إعداد برنامج للنشاطات ذات الأولوية على الميدانين القصير والمتوسط بما في ذلك المكافحة ضد التصحر، وتكثيف الدعم المالي والتقني لهذه الأعمال.[1]

أما في مجال التعاون المالي يعتبر المشاركون أن تحقيق منطقة التبادل الحر، ونجاح الشراكة الأورو– متوسطية يقومان على دعم مالي يساعد على تنمية مستديمة ومتناسقة، وتجنيد القواعد الاقتصادية المحلية، وقد وافق المجلس الأوروبي على هذا الدعم المالي لقروض قيمتها 4.685مليون ايكو ، للفترة الممتدة بين 1995و 1999في شكل الصناديق المالية المشتركة، و سوف يتم استكماله عن طريق البنك الأوروبي للاستثمار في شكل قروض بمبالغ هامة، وهذا التعاون المالي ستتم إدارته في إطار برنامج متعدد و لعدة سنوات مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل شريك، وهذا البرنامج يدخل ضمن إطار برامج ما يسمى ميدا، فالتعاون والتشاور لجماعي له أهمية بالغة لضمان نجاح الشراكة، لذلك أقر الشركاء على ضرورة تشجيع الحوار وتكثيف التعاون المالي.

إن القيمة المالية المحددة لمساعدة الدول المتوسطية 4.685مليار إيكو، تعتبر منخفضة مقارنة مع تلك الممنوحة لدول أوربا الوسطى والشرقية والتي بلغت حوالي 6.96 مليار إيكو[2]، وهذا نابع من الإرادة الألمانية في توجيه اهتمامات الإتحاد الأوربي إلى الدول الاشتراكية سابقا على حساب الدول المتوسطية التي تحظى بالدعم الفرنسي، وقد أضاف الأوربيون أن تعاونهم مع دول الضفة الجنوبية سيتخذ منحا عقلانيا، في إطار يمتد زمنيا،

[1] – غليون برهان، المرجع السابق، ص 59.

[2] نصيف حتي ، مقال سابق، ص96.

إلى جانب مراعاتهم لخصوصيات هذه الدول، لأن اقتصاديات هذه الأخيرة مختلفة عن بعضها البعض،

ومهما تكن هذه الإعانات المالية إلا أن البعض يعتقد أنها لم تصل إلى ما كانت تصبوا إليه دول الضفة الجنوبية لتغطية حاجياتها وإقامة الإصلاحات الهيكلية، كما أنها أيضا بعيدة عن تلك الطموحات والوعود التي يرمي الإتحاد الأوربي للوصول إليها، وفي المقابل نجد أن غزارة هذه المعونات اتجهت نحو دول أوروبا الوسطى والشرقية دون مراعاة خصوصيات هذه الدول[1].

الفرع الثاني: الشراكة الاجتماعية، الثقافية و الإنسانية

لقد أكد المشاركون في المؤتمر على أن التقاليد الثقافية و الحضارية على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، و الحوار بين الثقافات، والتبادلات الإنسانية، العلمية والتكنولوجية، تعد عاملا أساسيا في تقارب و تفاهم الشعوب و تحسين النظرة المتبادلة بينهم و في هذا السياق تسعى الأطراف المشاركة إلى إقامة شراكة في المجالات الاجتماعية، الثقافية والإنسانية ويؤكدون في ذلك على النقاط الرئيسية التالية:

- الحوار و الاحترام المتبادل بين الثقافات والأديان، شرطان أساسيان لتقارب الشعوب وتفاهمهما.الدور الكبير لوسائل الإعلام، في التقريب بين الشعوب والثقافات مع خلق الإحساس المتبادل[2].

- الإصرار والإلحاح على ضرورة تحقيق التنمية البشرية، في مجال التعليم وتأهيل الشباب وتكوينهم.

[1] نصير العرباوي، مقال سابق.

[2] Pandraud R, Galizi F, **Europe-méditerranée quel partenariat**?, rapport d information, assemblée national française, N 2367, 15 novembre 1995, paris, P 53.

- ضرورة التبادلات الثقافية و معرفة لغة الآخرين، مع احترام الهوية والخصوصية الثقافية لكل طرف.

- إقامة سياسات دائمة للبرامج التعليمية و الثقافية، وأخذ التدابير الكفيلة لحسن سير التبادلات الإنسانية وخاصة في ميدان تحسين الإجراءات الإدارية[1].

- الاعتراف بالدور الرئيسي الهام الذي يمكن إن يلعبه المجتمع المدني، في إطار تجسيد الشراكة الأورو–متوسطية بمختلف جوانبها، كما يعد عاملا أساسيا لتفاهم وتقارب الشعوب،

- التأكيد على أهمية تشجيع وتقوية الأدوات والوسائل اللازمة لشراكة وتعاون غير مركزيين، بهدف تسهيل التبادلات بين فواعل التنمية، في مجال القوانين و التشريعات الوطنية،

- تشجيع كل الفعاليات و المبادرات لدعم المؤسسات الديمقراطية و وإرساء دولة القانون و المجتمعات المدنية،

وبالإضافة إلى هذه النقاط التي تم التطرق إليها، أكد المشاركون في مؤتمر برشلونة على أهمية القطاع الصحي في تحقيق التنمية المستديمة، والرغبة في تشجيع المشاركة الفعالة للمجتمع في تحسين النشاطات و ترقية السكان صحيا ومعيشيا، ويعترفون بأهمية التنمية الاجتماعية، وقد شكلت الهجرة نقطة اهتمام كبيرة بين المشاركين، حيث لوحظ أنها زادت بكميات معتبرة في السنوات الأخيرة، وخاصة غير الشرعية منها، لذلك تم الاتفاق على

[1] Waldner B F, **Clash of civilization or dialogue of cultures** : bulding bridge a cross the Mediterranean, European commissioner for escternal relations European neighbrohood, Policy, Alexandria, Egypt, 6 may 2006, P 1 .

ضرورة العمل و التعاون من أجل تخفيف وطأة الهجرة معتمدين في ذلك على دعم وتشجيع برامج التأهيل و التكوين المهني و المساعدة على خلق مناصب للشغل وحماية مجمل الحقوق المعترف بها في ظل التشريعات الحالية للمهاجرين المقيمين بصفة قانونية على أراضيهم، أما الهجرة غير الشرعية فقد أكدوا على وعيهم الخاص بهذه المعضلة المتفشية، وأخذوا على عاتقهم ضرورة إعادة إدماج وقبول المهاجرين من خلال تبني إجراءات واتفاقيات أوترتيبات ثنائية لإعادة قبول المواطنين الذين هم في وضع غير شرعي. [1]

[1] - Waldner B F, **Clash of civilization or dialogue of cultures** : bulding bridge a cross the Mediterranean, European commissioner for escternal relations European neighbrohood, Policy, Alexandria, Egypt, 6 may 2006, P 1 .

المبحث الثالث: تطور الشراكة الأورومتوسطة بعد مؤتمر برشلونة

المطلب الأول: سياسة الجوار الأوروبية ورقة إستراتيجية

أقر المجلس الأوروبي في جويلية 2003 سياسة الجوار الأوروبية، تتأسس على أساس إطار جديد لعلاقات الاتحاد الأوروبي مع جيرانه الشرقيين والجنوبيين، وتضمن تلك السياسة التشكيل والتعميق طويلي الأمد للعلاقات بالدول الجارة دون أن يكون مع ذلك توجهات لانضمام تلك الدول للاتحاد الأوروبي، ومن ذلك أن يكون هناك بشكل خاص مشاركة موسعة في السوق الداخلي للمجموعة الأوروبية، التعاون في الوقاية من الأزمات، إدارة الأزمات وكذلك الهجرة، ويتم التنفيذ من خلال خطط عمل تنفذ في كل دولة بعينها، تتم أولى خطط العمل التنفيذية بالمشاركة مع المغرب، تونس، الأردن، إسرائيل، فلسطين بالإضافة إلى أوكرانيا ومولدوفا، ومن المقرر أن تكون آلية التمويل لكل الدول الجارة هي آلية الجوار والشراكة الأوروبية، مع استبداله آلية التمويل السابقة التي تعرف ببرنامج ميدا الخاصة بدول الشراكة الأورومتوسطية.

وتنتهج سياسة الجوار الأوروبية تطوير علاقات الاتحاد الأوروبي بالدول الجارة من خلال خطط عمل تنفيذية خاصة بكل دولة بعينها يتم التوصل إليها تفاوضيا مع كل دولة على حدة، تستند خطط العمل هذه مجددا على اتفاقيات الشراكة القائمة (في حالة الجيران الشرقيين: اتفاقية الشراكة والتعاون) للاتحاد الأوروبي مع كل جارة ويتم نفيذ خطط العمل في أطرها المؤسساتية، كما هو الحال مع الشراكة الإستراتيجية فإن سياسة الجوار الأوروبية هي مفهوم خاص بالاتحاد الأوروبي أي أنها مبادرة طورها الاتحاد الأوروبي، وتتحفظ دول حوض المتوسط في المقام الأول على سياسة الجوار الأوروبية استنادا على هذا "الطابع أحادي الجانب" وعلى ما ينص عليه من تقديم مشروط للموارد المالية.

وتعنى سياسة الجوار الأوروبية ببلدان حوض المتوسط التي انضمت للإطار السياسي لعملية برشلونة، والتي تملك اتفاقية شراكة ثنائية سارية، إن تركيا كعضو في الشراكة الأورومتوسطية، لا تشارك في سياسة الجوار الأوروبية بسبب وضعها كمرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي، ولكنها مؤهلة للمشاركة في البرامج الإقليمية وعابرة الحدود، فيما يتعلق بالبلدان الواقعة شرق منطقة شينغين أوكرانيا ومولدافيا، فهي تتدرج حتى الآن ضمن الدول المعنية، أما روسيا البيضاء فهي حالياً خارج هذا الإطار وذلك لأسباب سياسية تجعلها غير مؤهلة، أما بلدان جنوب القوقاز الثلاثة (أرمينيا، أذربيجان وجورجيا) التي سوف تصبح بلدان حدودية في المستقبل في حال انضمام تركيا لأوروبا، فستشارك في سياسة الجوار الأوروبية.

لقد سبق للبلدان المتعاقدة أن التزمت بالقيم المؤسسة للاتحاد الأوروبي إما عن طريق الانضمام للشراكة الأورومتوسطية أو عبر عضويتها في مجلس أوروبا، وباستثناء إسرائيل، فإن جميع هذه البلدان في وضع غير متساو من حيث التنمية مقارنة مع الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك مقارنة مع البلدان التي انضمت حديثاً لعضوية الاتحاد الأوروبي عام 2004، وبدأت بعض هذه البلدان بعمليات إصلاح سياسية (المغرب والأردن) وعبّر البعض الآخر عن إرادتهم بالبدء بهذا النوع من العمليات.

لقد استمر تعزيز العلاقات التجارية بين بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، ولا تزال اتفاقية أغادير بين تونس والمغرب والأردن ومصر والتي دخلت حيز التنفيذ منذ عام 2007 متاحة أمام انضمام بلدان عربية متوسطية أخرى، ووقعت الأردن وإسرائيل على اتفاقية للتجارة الحرة، كما وقعت مصر، وإسرائيل، والمغرب، والأراضي الفلسطينية، وسوريا، وتونس على اتفاقيات ثنائية مع تركيا،

وتم إقرار خريطة طريق للتجارة الأورومتوسطية لما بعد عام 2010 في مؤتمر وزراء التجارة الثامن للاتحاد من أجل المتوسط في ديسمبر 2009 في بروكسل؛ والأهداف الرئيسية لها هي:

- استكمال وتعزيز شبكة اتفاقيات التجارة الحرة في المنطقة الأورومتوسطية (شمال جنوب، وجنوب – جنوب)،
- تنفيذ مبادرات ملموسة لتقريب الشراكة التجارية الأورومتوسطية من قطاع الأعمال،
- تحويل اتفاقيات الشراكة واتفاقيات الجنوب – جنوب إلى منطقة تجارة حرة أورومتوسطية معمقة وشاملة.

وتذكر توصيات مؤتمر عام 2009 أن "خريطة الطريق يجب أن تكون برنامجا حيويا للعمل للسنوات المقبلة"، وتضيف أن "الوزراء وافقوا على اجتماع مجموعة العمل على مستوى كبار المسئولين مرتين سنويا من حيث المبدأ لمتابعة تنفيذ خريطة الطريق واقتراح أي تكييف أو تعديل على وزراء التجارة الأورومتوسطيين لاتخاذ القرار بشأنه.

الفرع الأول: مبادئ التنفيذ والأولويات السياسية لخطط العمل

خلال مؤتمر وزراء التجارة التاسع للاتحاد من أجل المتوسط الذي عقد في بروكسل، ناقش الوزراء أولويات العمل المشترك لعام 2011 بما في ذلك إجراءات استكمال منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية ودفع التبادل التجاري الأورومتوسطي وتدفق الاستثمارات، وبحث الوزراء بوجه خاص إنشاء آلية أورومتوسطية لتسهيل التجارة والاستثمار والسبل الكفيلة بتعزيز التعاون الإقليمي لمكافحة القرصنة والغش التجاري، ويعتبر الوصول إلى هذه النقطة من الأمور التي تأخذ وقتا طويلا والتي تتسم غالبا بالصعوبة وتتطلب خطط عمل، وبالرغم من ذلك فقد تم تحقيق شوطا كبيرا في وقت قصير نسبيا.[1]

تنطلق سياسة الجوار الأوروبية من مبدأ أن البلدان لا تتطور بنفس السرعة، وتكمن الفوارق في الوضع الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي والثقافي لكل بلد، ويقترح الاتحاد

[1] - جيسلين غلاسون ديشوم، **سياسة الجوار الأوروبية**: المهمة التي لا يمكن تجاهلها للمجتمعات المدنية الأورومتوسطية، **ورقة مقدمة في إطار الملتقى المدني** في ملقه، سبتمبر 2005.

الأوروبي إحكام الشراكة بناء على طلب الشركاء، إذا رغب الشريك بالتقدّم سريعاً في عمليات الإصلاح، فستكون العلاقة وطيدة أكثر ومضمون الشراكة أكثر طموحا، أما إذا كان البلد أقل رغبة في التغيير فتكون العلاقة أكثر رخاوة والشراكة ذات متطلبات أقل وأكثر عمومية، إن هذا التمييز بين الأهداف حسب البلدان، والذي يدفع بالموظفين المكلفين بهذه السياسة للتحدث عن "توجه مُفصّل على المقاس"، هو الخاصية الأولى لسياسة الجوار لأوروبية، أما الخاصية الثانية لسياسة الجوار، هي أن علاقة الشراكة مشروطة بالنتائج أو بالأوضاع الخاصة ببلدان الشراكة، ليس من حيث التمويل فقط وإنما أيضا من حيث المساعدات التقنية والمشاركة في البرامج الأوروبية.

إذاً فإن البعد التعاقدي يعتبر بنيوي بالنسبة لسياسة الجوار الأوروبية، مثلها مثل أي سياسة جوار بشكل عام[1] بشكل ملموس، يُترجَم العَقد من خلال النقاش والمفاوضات، عبر آليات العمل التي تمّ وضعها، يمثّل هذا البعد للنقاش والذي يستدعي تعارف متبادل أفضل بالنسبة للموظفين الذين تمت مقابلتهم، أحد روافد سياسة الجوار الأكثر ثراء والذي ينتهي إلى مبدأ *"المسئولية المشتركة"*، كما تسبق إعداد خطط العمل، دراسة حال تنفذها المفوضية الأوروبية ("تقرير عن كل بلد") ويشكل هذا التقييم قاعدة لصياغة خطة العمل،مدّة خطة العمل هي خمس سنوات، ما عدا بالنسبة لإسرائيل، مولدافيا وأوكرانيا (ثلاث سنوات)،مع إجراء تقييم لسياسة الجوار ولكل خطة عمل سارية منذ سنة 2005 على حدة.

لقد عرضت المفوضية الأوروبية الأولويات السياسية لخطط العمل على أن ترتكز علاقات الامتياز بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه على الالتزامات بشأن القيم المشتركة، وتحديدا الديمقراطية، سيادة القانون، الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان، وكذلك بشأن المبادئ التي تنظم اقتصاد السوق، التبادل الحر، التنمية المستدامة ومكافحة الفقر والفساد".

1 جيسلين غلاسون ديشوم، مرجع سابق.

بالنسبة للأولويات المتعلقة بالتجارة والسوق، فهي لا تمر فقط بزيادة حجم التبادلات بين الشركاء والاتحاد الأوروبي، بل أيضا بين الشركاء أنفسهم، بهذا فإنه يتعين على خطط العمل لدول الشراكة الأورومتوسطية أن تساهم في "إنجاز منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية"، كما تحتوي وتشدد عدة خطط عمل على البعد الاجتماعي والترويج للقواعد الأساسية للعمل والحوار الاجتماعي، والمساواة في الخدمات، تحسين ظروف العمل للعمال المهاجرين سواء في الدول الشريكة أو في دول الاتحاد الأوروبي، كما يتم تقديم هذا البعد على أنه الحاملة الضرورية لتطوير اقتصاد السوق.

إن برنامج مراقبة الحدود المشددة والمنسّقة، في سياسة الجوار، غزير جداً، حيت تسمح سياسة الجوار الأوروبية بوضع نظام إدارة مشتركة للحدود والذي يرتكز على المراقبة الخارجية لدخول المهاجرين للاتحاد الأوروبي وعلى بناء "مناطق انتظار" خارج حدود شينغين، عندما ترغب الدولة الشريكة بذلك وتقبله، فسياسة الجوار تشكل أداة محكمة تماماً لهذه الحرب ضد الهجرة غير الشرعية التي توفر الذريعة الأمثل لضبط الحدود، والتي من الواضح أنها ذات أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، كما ثم الاتفاق على مكافحة الفجوات التكنولوجية والتنموية، للبلدان الشريكة كأولوية، مع تعزيز القدرات الهيكلية والمؤسساتية في مجال الأبحاث، التعاون في مجال الصحة العامة، والتبادلات الثقافية والبشرية.[1]

إن خطة العمل المُوقّعة في إطار سياسة الجوار الأوروبية تعكس جوهريا أولويات الشريك، ويمكن للإصلاحات التي بدأها الشريك أن تستبدل جزء من خطة العمل، إذا كان البلد أكثر تحفظا إزاء عملية الإصلاح فتصبح الأولويات المطروحة في خطة العمل أكثر عمومية، وملموسة أقل، وتعطي مساحة أصغر لنقل المعرفة، وواقع الحال يبين أن خطط العمل السارية بالنسبة للمنطقة الأورومتوسطية: السلطة الفلسطينية (مايو 2005)، إسرائيل

[1] - جيسلين غلاسون ديشوم، مرجع سابق.

والأردن (أبريل 2005)، المغرب وتونس (يوليو 2005)، وخطط العمل لأوكرانيا ومولدافيا سارية فبراير 2002.

لقد تم إنشاء قرابة العشر لجان فرعية في إطار خطط العمل، تم تشكيل بعض هذه اللجان من اللجان القائمة في إطار اتفاقيات الشراكة الثنائية الأورومتوسطية ومن ثم تعزيزها، ولكن تم إنشاء معظمها من أجل الاستجابة للحاجة إلى متابعة خطط العمل بشكل ملموس، ويتم تحديد اللجان الفرعية ومواضيع العمل حسب الأولويات التي عبّرت عنها الدول الشريكة، كما تضم هذه اللجان موظفين وخبراء مؤهلين في القضايا التي تتم معالجتها، من البلدان الشريكة والمفوضية الأوروبية، ويديرها بشكل مشترك موظف من كل طرف متعاقد، تعقد هذه اللجان عادةً اجتماعاتها في البلدان الشريكة، حيث تتم دعوة سفراء الدول الخمس والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بصفة مراقبين، وتقدّم هذه اللجان تقاريرها بالنسبة لبلدان الشراكة الأورومتوسطية للجنة الشراكة التي تتمتع بسلطة كبيرة فيما يتعلق بطلب التقارير، وتقدم تقريراً لمجلس الشراكة مرة واحدة في السنة، و لا تستطيع اللجان الفرعية تعديل التوجيهات التي يضعها المسئولون عنها، يمكنها فقط اقتراح تعديلات. [1]

الفرع الثاني: الأداة المالية الجديدة لسياسة الجوار

تم وضع الأداة الأوروبية للجوار والشراكة للفترة 2007 – 2013 وذلك من أجل ضمان تنفيذ خطط العمل وتنفيذ سياسة الجوار في المجمل (بين الاتحاد الأوروبي والشركاء، وكذلك بين الشركاء أنفسهم وتحديداً للمشاريع الجنوبية–الجنوبية، الجنوبية–الشرقية، إلخ)، سوف تقارب الميزانية لهذه الفترة 13 مليار يورو على مدى سبع سنوات (خارج ميزانية البنك الأوروبي للاستثمار)، هذه المساعدة المالية التي فاقت مثيلتها في الفترة السابقة 2000 –

[1] - جيسلين غلاسون ديشوم، مرجع سابق.

2006 (مجموع ميزانية برنامج ميدا على مدى ست سنوات، 8,9 مليار يورو) موجهة للبلدان التي وقعت على خطة عمل ولروسيا.

يتم تقديم الأداة المالية للجوار والشراكة كأداة سياسية ويقصد منها تشكيل آلية مالية مبسطة بالمقارنة مع البرامج السابقة اللذين ستحل مكانهما اعتبارا من 2007، يتوجب على الأداة المالية لسياسة الجوار والشراكة تماما كما هو الحال بالنسبة لخطط العمل التي تحدد الأولويات في مجال المساعدات، أن تكون قادرة على التأقلم مع تغيير الأولويات أو ظهور قضايا طارئة غير متوقعة، كما أنها تتمتع أيضا بصفة المرونة من حيث إتاحتها للشركاء إمكانية شمل دول غير شريكة في سياسة الجوار كطرف ثالث ضمن مشاريع التعاون عابرة الحدود (مثل تركيا التي تشكل جزءا من مسيرة برشلونة ولكنها خارج إطار سياسة الجوار)، ومثل غالبية الأدوات المالية للاتحاد الأوروبي تستند هذه الأداة إلى مبدأ التمويل المشترك.

تخضع الأداة المالية لسياسة الجوار والشراكة لعملية قرار مشترك، أي أن مجلس أوروبا والبرلمان الأوروبي هما شريكان في القرار، وكما يظهر من المفاوضات الجارية فإن المجلس والبرلمان يرغبان بممارسة دوريهما مليا.[1]

سوف يتم تنظيم الأداة المالية انطلاقا من الوثائق الإستراتيجية متعددة السنوات (إما على مدى سبع سنوات أو 3+4) التي تعدها المفوضية الأوروبية بالتشاور مع الدول الأعضاء، سوف تكون هذه الوثائق أساسية لتوجيه العمل المستقبلي، وينبغي على الفاعلين في المجتمع المدني الاهتمام بها مسبقاً، حتى من خلال الاتصال مع البرلمانيين في لجنة الشؤون الخارجية، على سبيل المثال، سوف يتم إعداد وثائق إستراتيجية إقليمية–شاملة (سياسة الجوار، الشرق، منطقة حوض المتوسط)، وثائق إستراتيجية لمواضيع متخصصة، وثائق

[1] - جيسلين غلاسون ديشوم، مرجع سابق.

إستراتيجية عابرة للحدود، سوف يتم تحديد برامج سنوية في إطار هذه الإستراتيجيات، ومن ثم تحديد مشاريع أو خطوط عامة للميزانية.

سوف يتم تنظيم عمل الأداة المالية لسياسة الجوار والشراكة كالتالي[1]:

- برامج إقليمية أو شمولية إقليمية: سياسة الجوار، منطقة شرق أوروبا، منطقة المتوسط.
- برامج مواضيع متخصصة: حقوق الإنسان – الديمقراطية، الهجرة – اللجوء، البيئة ومكافحة الفقر. سوف يتم تحديد منظور متعدد السنوات لكل موضوع، على أن يتم لاحقاً تحديد برامج سنوية.
- برامج عابرة للحدود – تعاون عابر للحدود، تحديدا حول الأحواض البحرية (المتوسط، البلطيق والبحر الأسود)، والتي ستسمح للمناطق المحاذية للضفاف أن تتعاون فيما بينها.
- برامج لكل بلد (أكثر من 60% من ميزانية الأداة المالية لسياسة الجوار والشراكة).
- برنامج الحكم الرشيد (من أجل تقديم مساعدة أكبر للبلدان التي وقّعت على خطط عمل، والتي تتقدّم بالمجال).
- احتياطي للمشاريع الجديدة والإجراءات الاستثنائية (5%).

وستساهم سياسة الجوار الأوروبية في تطوير الإدماج الإقليمي بالارتكاز على النتائج المحققة في إطار الشراكة الأورومتوسطية، وستدعم الجهود المبذولة لبلوغ أهداف

1 جيسلين غلاسون ديشوم، مقال سابق.

الإستراتيجية الأوروبية للأمن في منطقة المتوسط والشرق الأوسط ، وعليه يتعين على الفاعلين في المجتمع المدني في المنطقة تذوين القضايا وطلب كافة المعلومات الضرورية من بعثات الاتحاد الأوروبي ولدى حكومتهم تتعلق بسير عمل خطط العمل والمشاريع العينية التي وضعت قيد التنفيذ أو على وشك الانطلاق، مع اقتراح تقديم تقييمهم وتوصياتهم لحكومتهم وللمفوضية الأوروبية، ومن المؤكّد في هذا الإطار أنه يتوجب على الشبكات المحلية لمنبر المنظمات غير الحكومية الأورومتوسطي أن تأخذ على عاتقها هذا العمل، بالتنسيق مع أعضاء هذه الشبكات من أجل عدم تشتيت الجهود.

المطلب الثاني: الاتحاد من اجل المتوسط

الاتحاد من أجل المتوسط عرف في بداية إطلاقه بمشروع الاتحاد المتوسطي، وهو هيئة تضم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إضافة إلي الدول المطلة علي البحر المتوسط بالإضافة إلى الأردن وموريتانيا، وقد أعلن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في 13يوليو 2008عن انطلاق هذا الاتحاد. و يهدف الاتحاد إلى إقامة مشروعات تنموية بشأن البحر المتوسط والدول المطلة على شواطئه، ويرى الكثيرون أن المشروع سيعيد تفعيل مبادرة برشلونة التي انطلقت في 1995 وضمت المغرب والجزائر وتونس ومصر وإسرائيل والسلطة الفلسطينية والأردن ولبنان وسوريا وتركيا والاتحاد الأوروبي.

الفرع الاول: مواقف

كانت تركيا قد عبرت عن كونها ستلعب دوراً نشطاً في مبادرة فرنسا بشأن الاتحاد من أجل المتوسط على الرغم من مخاوفها بشأن كون المبادرة جاءت من قبل ساركوزي عوضا عن إدخال تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.[1]

[1] – https://ar.wikipedia.org/wiki/

كما عقد في العاصمة الليبية طرابلس قمة عربية مصغرة للتشاور في مسألة الاتحاد من أجل المتوسط، لم ينتج عن الاجتماع صدور أي بيان عن نتائج المشاورات التي شارك فيها الرؤساء التونسي زين العابدين بن علي والجزائري عبد العزيز بوتفليقة والسوري بشار الأسد ورئيس وزراء المغرب عباس الفاسي وتغيب عنها الرئيس المصري حسني مبارك، حيث أن الزعيم الليبي معمر القذافي والذي كان المتحدث الوحيد في حفل الافتتاح قد عبر عن "اعتراض صريح" على هذا الاتحاد، حيث اعتبره "إهانة للعرب والأفارقة، ورأى أنه سيمس بالوحدة العربية والإفريقية". وكانت فرنسا أعلنت أنها ستواصل الحوار مع ليبيا حول مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، رغم ترحيبه الشديد به العام الماضي في كلمة له ألقاها أمام الجمعية الوطنية (البرلمان) في باريس حيث قال حينها: "علينا اخذ هذه البادرة بجدية شديدة، ونامل أن نتوصل إلى إقامة اتحاد متوسطي، وفي يناير 2009 وأثناء مأدبة عشاء أقامها الزعيم الليبي في حضور ملك إسبانيا خوان كارلوس في طرابلس اعتبر العقيد القذافي أن الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة بمثابة "ضربة وجهت للاتحاد من أجل المتوسط"، واقترح أن يضم الاتحاد بلدان جنوب المتوسط في شمال أفريقيا إضافة لبلدان البحر المتوسط الأوروبية فقط، مقترحا أن تضم بلدان مجموعة 5+5 حيث أضاف "نحن نعود من جديد إلى البحر المتوسط الذي تشترك فيه ليبيا وإسبانيا، وأنا أتمسك بمجموعة خمسة + خمسة، بل نود أن تصبح ستة + ستة، ويجب على شمال أفريقيا وجنوب أوروبا أن يتعاونا في البحر المتوسط، أما الجانب الآسيوي فيجب أن يعزل عن التعاون الأفريقى الأوروبى".[1]

الفرع الثاني: قمة باريس 2008 و اطلاق التحاد من اجل المتوسط و هياكله

عقد في يوم الأحد 13يوليو 2008 قمة في باريس ضمت 43 بلداً حيث حضرها قادة نحو 40 بلداً بنهم رؤساء مصر وسوريا والجزائر وتونس ولبنان وتركيا، في حين لم يحضر القمة العقيد الليبي معمر القذافي والملك المغربي محمد السادس الذي أوفد شقيقه رشيد بن الحسن

[1] – https://ar.wikipedia.org/wiki/

مندوبا عنه ، كما حضر القمة أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون ورئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل باروسو وأمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى، حيث أعلن الرئيس الفرنسي ساركوزي عن انطلاق الإتحاد من أجل المتوسط كهيئة دولية جديدة بعضوية 43 دولة، وبرئاسة مشتركة بين الرئيس الفرنسي ساركوزى والرئيس المصري محمد حسنى مبارك.

وبخصوص أزمة الشرق الأوسط، اكتفى البيان الختامي بتأكيد دعم الوفود المشاركة لما أسماها عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية والترحيب بالمفاوضات غير المباشرة بين دمشق وتل أبيب، فيما كانت الدول العربية تعول على دعم واضح من القمة لمبادرة السلام العربية. وتعهد محررو الوثيقة بالعمل على جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وشددوا على التزامهم بمحاربة الهجرة غير القانونية والتصدي لما سموه" الإرهاب بكل أشكاله". وعبر البيان الختامي عن الرفض المطلق "لمحاولات إلصاق الإرهاب بأي دين أو أي ثقافة مهما كانت[1]."

هياكل الاتحاد:

وقررت القمة إنشاء رئاسة مشتركة دورية للاتحاد عهدت للرئيس ساركوزي عن الضفة الشمالية للمتوسط، ولنظيره المصري محمد حسنى مبارك عن الضفة الجنوبية علما وأن مدة الدورة سنتان تنتقل بعدها الرئاسة إلى قادة دول أخرى، فيما قامت الدول الأعضاء بالإتحاد بالإجماع بانتخاب السياسي والدبلوماسي الأردني الدكتور أحمد مساعدة أمينا عاما للإتحاد من أجل المتوسط في مطلع كانون ثاني 2010 ومن ثم جرى تنصيبه خلال حفل عام أقيم رسميا لتلك الغاية في مقر الامانة العامة في مدينة برشلونة الإسبانية بتاريخ 2010/3/4.

[1] - https://ar.wikipedia.org/wiki/

وأوضح البيان الختامي أن مبدأ الرئاسة المشتركة بين ممثل عن الاتحاد الأوروبي ومسؤول من الدول المتوسطية غير الأوروبية "سيطبق على القمم وعلى كل الاجتماعات الوزارية ولقاءات كبار الموظفين وفي الأمانة العامة واللجنة المشتركة الدائمة واجتماعات الخبراء". وتقرر أن تنعقد قمة الاتحاد كل سنتين على أن يحتضنها بالتناوب بلد من الاتحاد الأوروبي ودولة متوسطية من خارجه، فيما سيكون اجتماع وزراء خارجية الاتحاد المتوسطي سنويا.

ولم يتفق المشاركون في القمة على اختيار أعضائها ولا على اختيار مقر الأمانة العامة، وقد كانت تونس أول المطالبين بها وانضمت إلى قائمة المطالبين المغرب وبرشلونة ومالطا ومرسيليا، إلا أن البيان الختامي أشار إلى أن هاتين المسألتين سيتم الحسم فيهما أثناء لقاء وزراء الخارجية الذي تقرر عقده في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل[1].

الفرع الثالث: اهداف الاتحاد

و يهدف الاتحاد تحقيق عدة أهداف منها نقلا عن:

- مكافحة تلوث البحر المتوسط (تنظيف مياه البحر وشواطئه مع التركيز على المياه والصرف الصحي).
- الطرق البرية والبحرية السريعة (تحسين النقل بين الموانيء بأحداث طرق سريعة بحرية بالإضافة إلى دعم إنجاز ما لم ينجز بعد من الطريق السريعة المغاربية وربما تشمل هذه الطريق كل الدول على شاطئ المتوسط الجنوبي في وقت لاحق).
- الحماية المدنية (التعاون في الوقاية من والاستعداد والاستجابة للكوارث الطبيعية ومن صنع الإنسان).

[1] – https://ar.wikipedia.org/wiki/

- الطاقة البديلة (بحث مدى فعالية "خطة المتوسط للطاقة الشمسية" لتوليد الطاقة الشمسية ودعم البحوث والدراسات في مجال مصادر الطاقة البديلة للنفط والغاز).
- التعليم (إقامة جامعة أورومتوسطية يكون مقرها في سلوفينيا تشجع الحراك الأكاديمي والدرجات العلمية لجامعات الدول الأعضاء).
- مبادرة أعمال المتوسط (إقامة هيئة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر المساعدة الفنية وتوفير الأدوات المالية باستخدام المساهمات الطوعية من الدول.[1]

[1] – https://ar.wikipedia.org/wiki/

خاتمة الفصل:

يعبر مشروع الشراكة الاورومتوسطية عن عمق الرؤية الأوروبية وإدراكها المبكر للتأثيرات المحتملة لهشاشة البنية السياسية– الاقتصادية والأمنية لدول الضفة الجنوبية، ومن ثمة فقد عملت على وضع إستراتيجية مسبقة تمكنها من احتواء مستجدات المنطقة والتأثيرات السلبية القادمة من الجنوب، وفق ما يخدم مشاريعها المستقبلية الساعية إلى تجسيد طموح الوحدة الأوروبية وجعل الفضاء الاورو متوسطي مجال حيوي أوروبي بامتياز، ومنه يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى آفاق أوسع من مجرد شراكة مع دول الضفة الجنوبية، وهذه الشراكة ما هي إلا إستراتيجية مساعدة لبلوغ تلك الأهداف بأيسر التكاليف.

أما الشريك المقابل في الضفة الجنوبية، فان حصيلة الشراكة لحد الآن هي الجزاء العادل لإسراف أنظمته في المنطلقات السياسية للشراكة، وإغراق مسارها بالتقلبات المزاجية للحكام التي أدت في النهاية إلى إهدار إمكانيات وطاقات شعوب الضفة الجنوبية نتيجة قصور الرؤية ومحدودية الإدراك.

واليوم تتطلع الأجيال الحالية إلى آفاق أوسع للاستفادة من هذا الفضاء الاقتصادي والسياسي المفتوح على الطاقات، والإبداع والأفكار الخلاقة.

ملخص الفصل الثاني:

ان الشراكة الاورومتوسطية وجهتها مجموعة من المحددات توجه الجماعة الاوروبية الى المتوسطية وكان ذلك بإعلان مؤتمر برشلونة 1995 وهو من وضع اللبنة الاولى لبناء هذه الشراكة ومن خلال دراستنا للفصل الثاني نستنتج النقاط التالية:

- هدف شراكة الاورومتوسطية انشاء منطقة السلام وأمن واستقرار اوروبي ومتوسطي.
- تعديل النظم في جميع المجالات واعتماد اساليب ديمقراطية وتقليل من الفوارق.
- تطوير التنمية والتعاون بين هذه البلدان.

الفصـــــــل الثالث

تمهيد:

لا شك أن عدم التكافؤ بين الدول المطلة على ضفتي البحر المتوسط بسبب الفوارق الإقتصادية الكبيرة سيبقى المؤثر الأساسي الذي يحكم مستقبل العلاقات التجارية والمالية بين الضفتين والتي كانت طيلة السنوات الماضية لصالح الدول الأوروبية وقد تتراجع هذه العلاقات في ظل بقاء الحال على ما هو عليه.وأمام القلق الشديد للإتحاد الأوربي من منافسة وأخرى خارجة عن الإقليم كالولايات المتحدة الأمريكية والصين. ليس أمام هذا الأخير إلا العمل على تقريب اقتصاديات دول جنوب المتوسط المرتبطة ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الأوربي على جميع المستويات (التبادلات التجارية ،حركة رؤوس الأموال) ليصل إلى المستوى الذي تتطلبه الشراكة الحقيقية بين الضفتين.

المبحث الأول: تقييم تجارب الدول المتوسطية في إطار الشراكة

من خلال دراستنا للعلاقات الأوربية– المتوسطية في إطار الشراكة الأورو– متوسطية، أمكن ذلك التعرف على القدرة التنافسية لدول المتوسط على المستوى العالمي ،من خلال دراسة خصائص إقتصاديات هذه الدول ،أدى من ذلك إلى الخروج بمجموعة من الملاحظات تعكس في جانبها الإيجابي أوجه القوة وفي جانبها السلبي نقاط الضعف التي تعاني منها هذه الدول ،ومن ثم تكون عائقا لتفعيل إندماجها في الإقتصاد العالمي.

ولا شك أن البحث في مشروع الشراكة يستلزم منهجا سلميا بهدف تحديد أفضل السبل لهذه الشراكة يتطلب دراسة مقاربة براغماتية تقدم على تبيان المصالح والمنافع المتبادلة بين الطرفين.فالشراكة حقا هي اتفاق تجاري واقتصادي لديه أهدافه المرجوة ،لكن من الصعب تقييم التجاري للالمتوسطية بعيدا عن إطار العلاقات السياسية والأمنية والإقتصادية الدولية المحيطة بها.

ولعل أفضل معيار لتقييم تجارب الدول المتوسطية هو مدى تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها هذه الشراكة الإقتصادية .

المطلب الأول: التجربة الجزائرية

تعتبر الجزائر ثالث دولة المتوسطية وقعت على إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ،بعد تونس والمتوسط ومهما يكن فإن تقييم نتائج هذه التجربة تنطلق من المرتكزات الإقتصادية لهذه الشراكة التي تعتبر مؤشرات نجاحها أو فشلها إنطلاقا من وضعية التجارة الخارجية ،ثم وضعية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وأخيرا التطرق إلى أوجه القوة والضعف لدى الجزائر.

الفرع الأول: تقييم المؤشرات الإقتصادية الجزائرية

ما يميز التجارة الخارجية الجزائرية هو المساهمة الكبيرة في الصادرات من المحروقات، بحيث تمثل % 97 من مجموع الصادرات الجزائرية للعالم الخارجي وخاصة خلال السنوات الأخيرة التي عرفت إرتفاع محسوس في اسعار البترول، ساهم بقدر كبير في

رفع قيمة حجم المبادلات التجارية. أما فيما يخص الواردات فتعتمد الواردات الجزائرية على استيراد السلع التجهيزية بنسبة % 39 من مجموع الواردات وتحتوي على السيارات، المحركات ،آلات كهربائية، ومعدات مختلفة. بينما تمثل السلع الوسيطية في مواد البناء ومعدات الأشغال العمومية. وتبقى المنتجات الغذائية محصورة في الحبوب ،الحليب والزيوت.[1]

بالرغم من إيجابية أرصدة الميزان التجاري الجزائري ،يبقى الجهاز الإنتاجي الصناعي ضعيف جدا ،وغير متنوع ،وتعتمد الحكومة على سياسة لتطوير و عصرنة القطاع الصناعي.

إن الخروج من وضعية الركود الصناعي تتطلب العمل الكثير ،ويبقى من الأولويات التي يمكن اعتمادها كحل للخروج من وضع الركود الصناعي تتطلب العمل الكثير، ويبقى من الأولويات التي يمكن اعتمادها كحل للخروج من هذه الوضعية تطبيق برامج لعصرنة المؤسسات الصناعية وتأهيلها، وإحداث تسيير فعال وناجع يعتمد على تحسين نوعية المنتوج وتشجيع الشراكة الصناعية بكل أساليبها ،وتحسين مستوى منافسة المؤسسات ،وتطبيق برامج التأهيل للمؤسسات العمومية في إطاره المالي والتنظيمي والإداري وأخيرا تشيع وتطوير الصادرات خارج المحروقات.

كما أن الشراكة الجزائرية مع الإتحاد الأوربي يجب أن تعطي الأولوية في أهدافها إلى خلق الشروط التي تؤمن استعاب الأموال الأوربية بمعدلات معقولة ،وبوتيرة لا تستهلك جزءا من فاعلية التدفقات، بالإضافة إلى شروط تأخذ بعين الإعتبار الهدف .التنموي لها بالنسبة لتكاليف وآجال هذه التدفقات.[2]

[1]– شريط عابد ،دراسة تحليلية لواقع وأخلف الشراكة الإقتصادية الأورومتوسطية– حالة المغرب العربي– أطروحة الدوكتوراه ،جامعة الجزائر ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير 2004 ،ص 215

[2]– شريط عابد، المرجع السابق، ص 219.

يقتضي دخول الجزائر في الشراكة مع الإتحاد الأوربي تكييف الإقتصاد الوطني مع متطلبات اقتصاد السوق ،وذلك بإعادة النظر في الهياكل والتشريعات والقوانين ومقاربتها مع الدول المتعاملة معها. وعلى هذا الأساس أصدرت الجزائر جملة من التشريعات والعديد من التعديلات مست جوانب عدة من بينها إصدار أطر قانونية تتعلق بتشجيع الإستثمار ،وذلك بمنح إمتيازات وتسهيلات وضمانات من شأنها أن تؤدي إلى جلب المستثمر الأجنبي والوطني على حد سواء.[1]

غير أنه يجب القول أن نجاح إتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والإتحاد الأوربي يتوقف إلى حد كبير على زيادة الدعم المالي والتقني المخصص من طرف للجزائر ،وهذا قصد تكييف وإعادة تأهيل "MEDA " الإتحاد الأوروبي في إطار برنامج المؤسسات و الإقتصاد ،وتحمل تكاليف الإنتقال ،هذا بالإضافة إلى ضرورة جلب المزيد من الإستثمارات الأجنبية وكذا توسيع نطاق الحكم الراشد وإضفاء طابع الشفافية في تسيير شؤون الدولة.

الفرع الثاني:تحديد نقاط القوة والضعف لإقتصاد الجزائر

يتميز الإقتصاد الجزائري بجملة من الخصائص تتجلى في نقاط قوت وضعفه وتعكس ترتيبه على المستوى العالمي.

أ-نقاط القوة :على الرغم من تراجع ترتيب الجزائر من مجموعة الدول التنافسية على من أهمها توفر بيئة إقتصادية كلي ممتازة تتميز بالإستقرار وتجعل من الجزائر في صدارة الترتيب على المستوى العالمي بعد الكويت مباشرة ،وهي ناتجة عن الزيادة في صادرات المحروقات التي شهدت ارتفاعا في أسعارها في الأسواق الدولية ،بالإضافة إلى ذلك تتميز الجزائر بارتفاع حجم السوق وبدرجة أقل وبنوعية حسنة لبيئة المؤسسات العامة خاصة إذا تعلق الأمر بالمحسوبية في قرارات المسؤولين الحكوميين.

[1]- عمرو جمال، عمورة جمال ، دارسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الش ا ركة العربية الأورو -متوسطية. أطروحة دكتواره، جامعة الجزائز :كلية العلوم .الاقتصادية و علوم التسيير، 2006 ، ص 439

فضلا عن ذلك يستفيد السكان من الخدمات الحسن ة في مجال الرعاية الصحية والتعليم ،أضف إلى ذلك تتميز الجزائر بميزة تنافسية في ركن الإبتكار وبالتحديد في متغير توافر العلماء والمهندسين.[1]

لكن رغم هذه المزايا، فالأهمية النسبية للمتغيرات ليست نفسها ،وإنما ترتكز على عوامل الفعالية والتطور التكنولوجي بالدرجة الأولى.

ب-نقاط الضعف:

توجد عوائق تحول دون تحسين تنافسية الإقتصاد الجزائري تتمثل أساسا في ضعف أداء أسواق السلع وأسواق العمل والأسواق المالية.[2]

فبالنسبة لسوق السلع لا زالت الجزائر تتبنى سياسات إحصائية في انتشار الحواجز الجمركية.

أما عن انتشار الملكية الأجنبية فهي تتميز بوضع القيود أمام التملك الأجنبي وهو أحد أهم العوائق التي تقف أمام جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويشتكي سوق العمل من ضعف الكفاءة في الآداء، وكذا ضعف الإنتاجية والأجور بالإضافة إلى مرونة تحديد الأجور ،وتعد هجرة الإطارات والأدمغة من أهم المشاكل التي تعاني منها الجزائر ،ويكمن السبب في ذلك إلى عدم توفر المناخ الملائم لهذه الفئة للبحث عن دول توفر لها الظروف اللازمة وكل المغريات التي تشمل متطلبات الحياة وتعتبر الدول الأوروبية الوجهة الأساسية لها حيث تعمل هذه الأخيرة على جلب اليد العاملة المؤهلة لتستفيد من كفاءتها وتساهم في رفع إنتاجيتها المحلية وتدعم قدرتها على تطوير نشاط البحث والتطوير والإنتاج.

---

[1] – كلثوم كبابي ،التنافسية وإشكالية الإندماج في الإقتصاد العالمي دراسة حالة، الجزائر، الغرب و تونس، رسالة ماجستير في الاقتصاد .الدولي، جامعة باتنة :كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير2008 ، ص161

[2] – المرجع نفسه ، ص163

كما أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة في متغيرات العامل التكنولوجي ما يفضي بأن قدرة الإقتصاد على استيعاب التكنولوجيا جد محدود.

الملاحظ أن القطاعات الرئيسية التي يفترض أن تحدد مستوى القدرات التنافسية تعاني من عدة صعوبات أثرت سلبا على المناخ التنافسي والتجاري في الجزائر.[1]

وبمشاركة الجزائر في مشروع الشراكة الأورو–متوسطية تحاول بذلك تعزيز سياستها الإصلاحية التي التزمت بها في مسعى التحرير والتعديل الهيكلي وبالتالي فإن الإندماج في الإطار الأورومتوسطي يعتبر فرصة جديدة لتعميق إندماج الإقتصاد الوطني في الإقتصاد العالمي.[2]

المطلب الثاني :التجربة التونسية

بعد انضمام تونس وبصفة رسمي ة ف ي الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة سنة 1990 ،وفي المنظمة العالمية للتجارة سنة 1994 ،وتنفيذها لبرامج الإصلاح الهيكلي الهادف إلى تطوير الإقتصاد التونسي من خلال تشجيع الإستثمار وتحرير التجارة، أصبح الإقتصاد التونسي مؤهلا للدخول في اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ،حيث سعت إلى توسيع علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي ويعتبر تونس أول بلد عربي ومتوسطي يوقع على إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

ويمكن تقييم التجربة التونسية في شراكتها الإقتصادية والتي دخلت حيز التنفيذ فيمارس 1998 ،من خلال ما تحققه هذه التجربة من نتائج على مستوى التجارة الخارجية ومستوى تدفق رؤوس الأموال ،إضافة إلى تحديد نقاط قوة وضعف هذا البلد.

[1] – كلثوم كبابي،مرجع سابق الذكر، ص 164

[2] – حسين بومدين ، م ا زيا و تكاليف الاتفاقيات الأورو -متوسطية .رسالة ماجيستير في المالية العامة ، جامعة تلمسان:كلية العلوم .الاقتصادية و التسيير،2003 ، ص159

الفرع الأول : تقييم المؤشرات الإقتصادية التونسية[1]

انتهجت تونس سياسة إقتصادية معتمدة على الصادرات ،وقد كان لاتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي الحافز الأساسي لاعتماد هذه السياسة محققة بذلك نتائج لا بأس بها بفرض الوصول إلى الأهداف النهائية المحددة.

تعتبر أغلبية المبادلات التجارية لتونس مع بلدان الإتحاد الأوروبي ،بحيث تراوحت ما بين % 75 إلى % 80 من الصادرات التونسية باتجاه الإتحاد الأوروبي ،وهذا يرجع لأسباب عديدة منها ،اتفاقية الشراكة ،القرب الجغرافي ،زيادة على عائدات التصدير المرتبطة بالتعاون الأوروبي التونسي على مراحل مختلفة من الزمن.

أما عن أهم الصادرات التونسي ة فتمثلت في: الألبسة ،المواد البترولية ،الأغذية زيت الزيتون ،ثم الصناعات النسيجية والصناعات الكهربائية ،الصناعات الغذائية والخدمات

أما فيما يخص قطاع الطاقة والمحروقات ،فقد سجل أرصدة سالبة، فهو يعتمد على صناعات ثقيلة وأموال ضخمة لتطويره واستغلاله ،والمؤكد هو أن تونس انتهجت في سياستها التصنيفية نموذجا يعتمد على الصناعات الخفيفة ولا شك أنها ستقوم بعصرنة واستقلال هذا القطاع.

أما فيما يخص تدفق رؤوس الأموال الأجنبية تعتبر تونس أكثر البلدان المتوسطية تهيئا لاستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر ،حيث ألغت كل الإجراءات المعرقلة له واعتمدت إجراءات مشجعة في أغلبية القطاعات الإنتاجية الصناعية أو الخدماتية والسياحة .فلقد سجل تدفق رؤوس الأموال المباشرة تطورا هاما خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل قطع الغيار ،المكونات الكهربائية والإلكترونية ،وهناك توجها متزايدا إلى القطاعات التقنية الجديدة للمعلوماتية والإتصال لقد برهنت تونس حسن تحكمها على مستوى التوازنات الإقتصادية الكلية انطلاقا من تحقيق معدلات نمو كادت أن تكون ثابتة خلال عدة

[1]– شريط عابد، دارسة تحليلية لواقع و آفاق الش ا ركة الاقتصادية الأورومت وسطية -حالة دول المغرب العربي أطروحة لنيل دكتواره دولة، .جامعة الج ا زئر :كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، 2004 ،ص200

سنوات ،مع معدل تضخم متحكم فيه وقد أثبتت قدرتها في امتصاص كل الصدمات الخارجية بفصل سياسة ملائمة تقوم بالتوفيق بين الإصلاحات وما يلزمها من تمويل خارجي ،دون اللجوء إلى الزيادة المنوطة في الإعتماد على الدون الخارجية ،وهذا ما أكسبها سهولة الدخول للسوق المالية الدولية بمعدلات مقبولة[1].

الفرع الثاني: تحديد نقاط القوة والضعف للإقتصاد التونسي

باختيارها أن تكون أول حلقة في البناء الأورو–متوسطي ،تجد تونس نفسها أمام تحديات كبيرة حيث يجب تطوير القدرات التنافسية للمؤسسات الإنتاجية التونسية التي هي مهددة بالزوال من طرف المنافسة الأجنبية ،بل حتى في سوقها التقليدي المحلي ،مما يتطلب منها تنمية قدراتها التكنولوجية [2]من خلال البحث في نقاط القوة والضعف لديه.[3]

أ – **نقاط القوة:** تمكنت تونس من تحقيق مركز متقدم من خلال الإيجابية في العديد من المجالات ذات الأهمية الإقتصادية الكبيرة ،فقد تميزت بكفاءة واستقرار المؤسسات العامة.

و بمستويات منخفضة من الفساد وحماية جيدة لحقوق الملكية الفكرية وسلطة قضائية مستقلة .بالإضافة إلى ذلك تستند النتائج الجيدة التي حققتها تونس الئ قوتها في مجال التعليم بمختلف مستوياته ،فضلا عن جودة النظام التعليمي كما أنها تحقق نتائج إيجابية في المؤشرات الصحية

أما على صعيد الأسواق، تضم أسواق السلع في تونس لعدد قليل نسبيا من التشوهات فهي تتميز بكفاءة البيئة اللازمة لأداء الأعمال أما على صعيد تطور السوق المالية تتميز تونس بسهولة الحصول على القروض.

---

[1]- شريط عابد، المرجع السابق، ص 201.

[2]– عمار محمد سليم ،التحديات التكاملية لدول إتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورومتوسطية ،مرجع السابق، ص 262

[3]– كلتوم كبابي،" التنافسية و إشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة:الجزائر و المغرب و تونس ."رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة باتنة :كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،200 ،ص 167

من خلال عرض نقاط قوة الإقتصاد التونسي يتبين أنه في إتجاه إلى رفع قدرته التنافسية خصوصا بالتحسن في ركن الإبتكار وفعالية الأسواق.

أ – **نقاط الضعف:** على الرغم من المركز المتقدم لتونس والذي يعكس قدرة تنافسية معتبرة ،إلا أنه لا يخلو من العوائق التي تقف أمام تحسين هذا المركز و الإرتقاء إلى مراتب أحسن.

ومن أهم هذه العراقيل هو أن البيئة الإقتصادية الكلية تتميز بعدم الإستقرار إذ لا يزال الإقتصاد يعاني من عجز كبير في الميزانية ،وارتفاع المديونية.

وفيما يتعلق بالمؤشرات الصحية تعاني تونس من ارتفاع نسبة وفيات الأطفال.

ولا يتوقف الأمر عند هذه النقاط بل يتعدى إلى ضعف كفاءة السوق المالية ،مما يحرم البلد من الإستفادة بالشكل الأمثل من المزايا التي تنطوي عليها الإقتصاديت الأعلى تنافسية.

أما عن العامل التكنولوجي فيحدد حسب تأخره إلى ضعف كفاءة السوق المالية ،مما يحرم البلد من الإستفادة بالشكل الأمثل من المزايا التي تنطوي عليها الإقتصاديات الأعلى تنافسية.

أما عن العامل االتكنولوجي فيحدد سبب تأخره إلى ضعف استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة التي تلعب دورا جوهريا في تحسين الإنتاجية.[1]

الفرع الثالث: آثار الشراكة التونسية– الأوروبية

تتلخص أهم الآثار الناتجة عن هذه الشراكة فيما يلي[2]:

•إن إتفاق الشراكة الذي وقعته تونس مع الإتحاد الأوروبي هو إتفاق شراكة شامل وليس إتفاقا تجاريا فقط ،كونه لا يقتصر على الجانب التجاري فقط ،بل اشتمل إقامة منطقة حرة للتبادل بالإضافة إلى التعاون المالي ،الفني والتكنولوجي ودعم الحوار السياسي و الإجتماعي والثقافي، وبالتالي سيكون لهذا الإتفاق أبعاد مختلفة على الإقتصاد التونسي.

[1]– كلثوم كباني ،مرجع نفسه ،ص169

[2]– سمير صارم ، اوروبا و العر ب من الحوا ر إلى الشراكة، دمشق :دار الفكر، ط 2000، 1 ، ص 318–320.

•باعتبار أن هذا الإتفاق هو اتفاق شراكة فينبغي أن يجني فوائده الطرفان ،لكن ما يجب التأكيد عليه هو أن تونس بلد نام ككل الدول المتوسطية الأخرى وتربطه علاقات إقتصادية وثقافية وتاريخية مع دول الإتحاد الأوروبي، فيفترض أن تستفيد من بعض الإمتيازات التي تؤهلها لدخول المنافسة مع الإقتصاديات الأوروبية التي حققت تقدما معتبرا في المجال الصناعي والتكنولوجي.

•إن التفكيك الجمركي والرزنامة التي تم الإتفاق عليها بشأنها لاقت معارضة من طرف الصناعيين التونسيين ،كونهم كانوا يستفيدون ولعدة سنوات من السياسة الجبائية المفروضة وبالتالي سوف يواجهون بموجب هذا الإتفاق منافسة شديدة من المؤسسات الأوروبية.

•في جانب التعاون المالي والفني لم يحدد الإتفاق المبالغ المالية التي سوف يقدمها الإتحاد الأوروبي لتونس سواء في صورة منح أو معونات أو قروض، وفق بروتوكولات مالية، لكن إكتفى الإتفاق بالإشارة إلى أن الإتحاد سوف يقدم مساعدة لتونس في مجال الإصلاح الإقتصادي وتطوير البنية الأساسية، وتحمل تبعات تحرير التجارة مع الإتحاد وتشجيع الإستثمار.

إنطلاقا مما سبق ينبغي الإشارة إلى أن نجاح هذا الإتفاق سيكون مرهونا بالقدرة التنافسية للإقتصاد التونسي ومن أجل رفع التحدي لا بد من[1]:

-إعادة تأهيل المؤسسات وعصرنة محيط المؤسسة.

-تحسين شروط المنافسة في المؤسسات وإعادة هيكلة النسيج الإنتاجي الوطني بشكل يسمح لها أن تكون فعالة ويسمح لها بمواصلة نشاطها بعد إعادة التأهيل.

-تنويع الإنتاج المحلي واقتحام ميادين تتطلب تركيبات تكنولوجية عالية ،وهذا ما يستدعي مجهودات معتبرة بخصوص البحث والتطوير.

[1]- عمورة جمال ،مرجع سبق ذكره ،ص268

المطلب الثالث: التجربة المغربية

المملكة المغربية هي ثاني بلدان المتوسط العربي المركزية التي وقعت على إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بعد تونس ،لتدخل هذه الإتفاقية حيز التنفيذ في مارس 2000 تمهيدا لإنشاء منطقة للتجارة الحرة ،وتدعيم تطوير الإقتصاد المغربي واندماجه في الإقتصاد العالمي. وعملا بهذا الإتجاه ،تمكن المغرب من توفير مجموعة من العوامل لاستخدام رؤوس الأموال الأجنبية فالمجهودات التي بذلها المغرب من أجل تنمية الإقتصاد الوطني واللجوء المتزايد إلى التمويل الخارجي يستلزمان توطيد الإستقرار الإجتماعي والسياسي وعصرنة النظام المالي والتشريع التجاري ،بالإضافة إلى التسيير المحكم والمنتج للقطاع العام والمؤسسات الخاصة.[1]

الفرع الأول: تقييم المؤشرات الإقتصادية المغربية:

تشمل صادرات المغرب ثلاثة مجموعات سلعية تمثل حوالي % 80 من المبيعات الكلية للخارج وهي: المجموعة الأولى المتمثلة في السلع الإستهلاكية تتميز بوجود منتجات لصناعة النسيج والملابس لها مكانة عالية من حيث المنافسة في السوق الأوروبية.

أما المجموعة الثانية المتمثلة في المنتجات نصف المصنعة من خلال صناعة المكونات الإلكترونية ،وحامض الفوسفوريك، والتي تستحوذ على مكانة لا بأس بها في السوق الأوروبية.

أما المجموعة الثالثة الممثلة في المواد الغذائية التي تقوم المغرب بتصديرها إلى السوق الأوروبية فهي تشمل :منتجات البحر،السمك،الفواكه ،عصير الفواكه الخضروات، و المصبرات وهي ذات جودة عالية ومكانة تنافسية يعتمد عليها المغرب في تحسين نسب العجز المسجلة على ميزانه التجاري.[2]

[1]– شريط عابد ،مرجع سبق ذكره ،ص 07

[2]– نفس المرجع

وتتمثل واردات المغرب من هذه الموارد في زيت البترول الخام ،وبترول البيوت والغاز ،زيادة على استيرادها بكميات كبيرة لمنتجات الطاقة أما فيما يخص المنتجات نصف المصنعة فاستيرادها نتيجة للديناميكية التي يشهدها القطاع الإنتاجي المتوسطي ،وتتمثل واردات المغرب أساسا في الحديد ،النحاس ،خيوط الكهرباء ،الأسمدة الطبيعية والكيماوية ،والخيوط النسيجية.

أما فيما يخص تدفق رؤوس الأموال الأجنبية فقد قامت المغرب بتحضير مجموعة عوامل لجلب رؤوس الأموال الأجنبية ،وإحداث نظام بنكي متطور ،وبورصة للقيم ،ونظام جبائي تشجيعي لتحفيز المستثمرين الأجانب ،وتعزيز الضمانات الممنوحة لهم ،زيادة مع إجراءات مالية وإدارية.

و المشكلات التي يعاني منها الإقتصاد المغربي أيضا إرتفاع العجز في الميزان التجار ي نتيجة للزيادة في تكلفة واردا ت النفط الخام ،وانخفاض صادرا ت الفوسفات ،وارتفاع فاتورة إيرادات الحبوب.[1]

الفرع الثاني:نقاط القوة والضعف لاقتصاد المغرب:

يعد المغرب ثاني اقتصاد من حيث قدرته التنافسية في شمال إفريقيا ،ولديه أيضا نقاط القوة التي تعزز من تنافسيته وفي الوقت نفسه يواجه صعوبات وعراقيل تعيق النهوض بقدرته التنافسية ،ويمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

أ – **نقاط القوة:** شهد المغرب مؤشرات ومتغيرات للتنافسية ،فبالنسبة لركن المؤسسات سجل الإقتصاد المغربي تحسنا في أداء المؤسسات العامة خاصة في القضايا المتعلقة بالفساد والرشوة ،بالإضافة إلى التحسن في الكفاءة الحكومية والمحسوبية في قرارات المسؤولين .

[1]– شريط عابد ،مرجع سبق ذكره ،ص 213

[2]– كلثوم كبابي ،مرجع سبق ذكره ص164

بالإضافة إلى ذلك يعرف المغرب مزايا في ركن الصحة والتعليم، وكذلك الشأن بالنسبة للأسواق ،فمن حيث كفاءة سوق السلع يتميز المغرب بتوفر مناخ ملائم لإقامة الأعمال أما غن سوق العمل فهو يتميز بمرونة نسبية لتحديد الأجور.

وعلى الرغم من أن معدلات إنتشار التقنيات الأكثر تطورا لا تزال عند مستويات متدنية ،إلا أن الشركات تسعى بشكل جيد الإستيعاب التقنيات من الخارج وتقل التكنولوجيا الذي يندرج ضمن ركن الإستعداد التكنولوجي.

ب-نقاط الضعف:

من جملة الأمور التي تفسر تدني موقع الإقتصاد المغربي على المستوى العالمي هو وجود عدد من العقبات التي تحول دون تحسين قدرته التنافسية.

على الرغم من أن المؤسسات العامة عرفت التحسن، فالمؤسسات الخاصة تحظى بعلامات سيئة وبترتيب متدني في مجالات تشمل كفاءة مجالس إدارة الشركات أضف إلى ذلك يعاني المغرب من ضعف حماية الملكية الفكرية ،ومن جانب آخر يعاني الإقتصاد من هشاشة بناه التحتية.

أما بخصوص الإستعداد التكنولوجي يعاني المغرب من التخلف في مؤشر الحواسيب الشخصية وكذلك في القوانين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والإتصالات وبالتالي فذلك يؤثر في القدرة على الإبتكار.

الفرع الثالث:تحديات إقتصاد المغرب في إطار الشراكة

فيما يخص تحديات المغرب في إطار الشراكة نذكر ما يلي[1]:

1 -تحسين مستوى تنافسية الجهاز الإنتاجي: يتمثل أول تحدي للمغرب هو رفع التحدي الإقتصادي على مستوى الأسواق الدولية وفي السوق المحلية ،وبالتالي يعتبر هدف تحسين مردودية ومستوى المؤسسات الإنتاجية المتوسطية ذات أهمية كبرى.

[1]- صمار محمد سليم ، سليم،"التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورو-متوسطية ." رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2002 ،ص269 .

2 –تكييف الأنظمة الجبائية والتوازنات المالية الكلية: التحدي الثاني يكمن في إقامة التوازنات المالية الكلية على المستوى الداخلي والخارجي للمغرب من أجل الوصول إلى الإلغاء التدريجي للحواجز التعريفية المرتفعة ،حيث أن التخفيض في الإيرادات الجمركية للمغرب التي تمثل ربع إيرادات الميزانية المغربية من شأنها أن تؤدي إلى تقليص هام في ميزانية الدولة التي تعاني من صعوبات عدة.

3 –جلب الإستثمارات الأجنبية: إن التموين لمشروع التبادل الأورو–مغربي يتمثل في جذب الإستثمارات الأجنبية خاصة الأوروبية ،وبالتالي يتطلب من الحكومة المغربية إنشاء شروط مشجعة للإستثمار، من خلال التبسيط الجذري للإجراءات الجمركية ،وتعزيز فعالية النظام البنكي ،وتعزيز الهياكل القاعدية ،ودعم النظام التربوي والتكوين المهني.

4 –تقارب القوانين :يتمثل التحدي الرابع في تقارب التشريع المغربي (خاصة في الميدان الإقتصادي) مع التشريعات الدولية والأوروبية إن التحديات التي تواجه الدول المتوسطية كثيرة[1].

[1]- صمار محمد سليم ، المرجع السابق، ص 271.

المبحث الثاني:مستقبل العلاقات الأوروبية– المتوسطية

تمثل المشكلات التي تواجه الإقتصاد المتوسطي المهام أو العناصر المطلوب التصدي لها عند دراسة مستقبل إقتصاديات الدول المتوسطية ،وأن أولويات المشكلات التي تواجه البلدان المتوسطية تختلف عن أولويات المشكلات التي تواجه بلدان الإتحاد الأوروبي ،ففي الوقت الذي تعد مشكلات التلوث البيئي وحقوق الإنسان والإنتاج النووي ونزع السلاح في قائمة أولويات الدول الأوروبية ،تكون أولويات الدول المتوسطية تخص التنمية بمفهومها الواسع في كل مجالاتها الإقتصادية والتجارية والإستثمارية والتوظيفية والتعليمية والتكنولوجية والزراعية والغذائية والسكانية ،زيادة على أولويات تخص الديمقراطية وحقوق الإنسان.

فالمطلوب متوسطيا ليس نظاما إقتصاديا جديدا يرهن أسواقها لسوق أوروبية عظيمة بل الأفضل أن يكون نظام مالي تكنولوجي يؤدي إلى النهوض بالإقتصاد المتوسطي نهوضا حقيقيا في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة ويسمح بتدفق كثيف للتكنولوجيا وتطوير بنيويا ونوعيا لمؤسسات التعليم وتأهيل العمالة وسيولة دائمة للتنمية.

ويبقى السؤال مطروحا كيف يمكن للدول المتوسطية بناء كيان سياسي إجتماعي وديمقراطي حديث ،واقتصادا ديناميكيا قادرا على المنافسة الدولية في إطار العولمة المتزايدة؟[1]

فلكي تشق الشراكة الأورو–المتوسطية طريقها بنجاح ،فإنها بحاجة إلى أن تكمل الدول المتوسطية إصلاحاتها الإقتصادية ،خاصة في مجال الإصلاح الضريبي استمرار التوسع في أساس الضريبة على القيمة المضافة،وإعادة تحديد الضريبة على الدخل واستغلال الإحتياطات الضريبية في القطاعات الزراعية،وفي العقارات في كل بلدان المتوسط العربي (والموازنة ،فالموارد الجمركية التي تمول ميزانيات الدول المتوسطية تختلف من بلد لآخر.

[1]– شريط عابد ،مرجع سبق ذكره،ص223

المطلب الأول: شروط نجاح الشراكة الأورو-متوسطي

الفرع الأول: استقرار الإقتصاد الكلي[1]

في إطار الإقتصاد الكلي ،فإن بلدان الضفة الجنوبية للبحر المتوسط مجبرة على الحفاظ على التوازنات الكبرى التي تعتبر كنتيجة قاسية لجهود التعديل الصارمة الأمر الذي يستلزم تلبية عدد من الشروط المترابطة فيما بينها والتي من بينها ،إتباع سياسة تعديل الإقتصاد الكلي تكون غير إنكماشية من طرف السلطات العمومية وتحويل الإقتصاد إلى وضعية أكثر منافسة ،والرفع وبدرجة كبيرة من الإستثمارات الخارجية المباشرة ،وتدعيم النمو الذي يعتبر الرهان الكبير بالنسبة للتحرير الإقتصادي في منطقة حوض المتوسط.

وسيقضي التحرير وضع سياسة مصاحبة خاصة بالميزانية والنقد والعرض وفي إطار سياسة قصير ة المدى يكو ن هد ف ميزانية الدولة الحصو ل أ و الحفا ظ على التوازنات الكبرى للنشاط الإقتصادي وللحصول على هذا الهدف هناك عدة تقنيات مستعملة لكن فاعليتها ليست دائما كبيرة.

فقد تؤثر الوضعية الإقتصادية بدرجة كبيرة على ميزانية الدولة التي تسعى للتصرف بدورها للرجوع إلى التوازنات الكلية لكن يبقى المشكل الأساسي للدولة في إختيار القطاع الذي تبذل فيه جهدها إلى التوازنات الكلية ويبقى المشكل الأساسي للدولة في إختيار القطاع الذي تبذل فيه جهدها.

إذ من الصعب الحصول على توازن في كافة مجالات النشاط الإقتصادي ،غير أن توازن الميزانية يفرض الأولويات حسب الحالات التالية:

•الإجراءات العامة :تعتبر الميزانية الأداة الأساسية للإجراءات التي تقود إلى الحصول على التوازنات الكبرى للإقتصاد، وهذا حسب الوضعية الإقتصادية وأولويات السياسة الحكومية حيث تأخذ ميزانية الدولة ثلاثة مظاهر مختلفة.[1]

[1]– حسين بومدين ، م ا زيا و تكاليف الاتفاقيات الأورو -متوسطية .رسالة ماجيستير في المالية العامة ، جامعة تلمسان :كلية العلوم الاقتصادية و التسيير،2003 ، ص 71

1 –ميزانية مسرعة(ميزانية الإنعاش):عن طريق الرفع من النفقا ت وتخفيض الإجراءات الجبائية وتتميز على أنها ميزانية عاجزة.

2 –ميزانية الكبح (ميزانية صارمة):تمتاز بتباطؤ النفقات والرفع من الإجراءات الجبائية وهي ميزانية متوازنة.

3 –ميزانية محايدة: يكون فيها إرتفاع النفقات مناسب لارتفاع نسبة النمو وضغط جبائي مماثل ،زيادة على عدم الرفع من عجز الميزانية ويبقى المشكل الأساسي بالنسبة لعجز الميزانية في مدى تحديد مبلغ العجز الذي يختلف كليا حسب الحالة الإقتصادية.

•**سعر صرف حقيقي:** يبدو أن البلدان المتوسطية الشريكة مع بلدان الإتحا د الأوروبي اتبعت الاقتصاد الكلي تهدف به إلى التقلب في سعر الصرف الحقيقي ومع ذلك فإن أداؤها فيما يتعلق بهذا المؤشر أضعف من أداء أعضاء الإتحاد الأوروبي.

•معدل تضخم مقبول :يعتبر معدل التضخم مؤشرا هاما على الحالة المالية لبلد ما ،فه و يعبر عن الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار الذي يعرف على أنه المتوسط الترجيحي لأسعار مجموعة السلع والخدمات المستهلكة في بلد ما. حيث حققت البلدان المتوسطية معدلات مقبولة للتضخم لكنها تبقى أعلى من المتوسط بالنسبة لبلدان الإتحاد الأوروبي.[2]

•الميزان التجاري :وهو متعلق بتدفقات السلع والخدمات وهو عبارة عن صافي الصادرات السلعية والخدماتية أي الصادرات ناقص الواردات والفرق بينهما يكون الرصيد الجاري ويكون موجبا إذا كان حجم الصادرات أكبر من حجم الواردات ويكون سالبا إذا حدث العكس.أما إذا كان الحجمان متساويين فيكون الميزان التجاري في حالة توازن. وعن طريقه يمكن تقييم أثر

[1] – حسين بومدين ،مرجع سبق ذكره، ص 02

[2] – المرجع نفسه، ص 02

الضغوطات الخارجية على الإقتصاد الوطني،بحيث يعتبر مؤشرا من مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي لأنه يتأثر بقيود التجارة.

•تدفق الإستثمارات الخارجية :تمثل الإستثمارات الخارجية المباشرة شرط أساسي من شروط النجاح ،التي تؤدي إلى تعويض إنعدام التوازن في المدى القصير ولميزان المدفوعات وإنعاش العرض خاصة في القطاع المصدر كما تسمح بالتحويلات التكنولوجية الضرورية.[1]

الفرع الثاني: الإنضباط المالي

تحتاج دول الحوض المتوسط إلى اتباع سياسات مالية أكثر إنضباطا وهذا من خلال إنجا ز تعدي لمالي ضروري للنجاح في الإنفتاح على السوق الأوروبية. ويجب على هذه الدول إتباع سياسات مالية ونقدية تهدف إلى التقليل من إختلال سعر الصرف وتعزز نظمها الجبائية من خلال تقليلها من الإعتماد على الضرائب التجارية بالإضافة إلى خفض نسبة الدين الخارجي باعتباره عبء كبير على الميزانية.

1 –تقليل الإعتماد على الضرائب التجارية:أي تتطلب تغيير هيكل السياسة الضريبية باتجاه الضرائب ذات القاعدة المحلية ،إلى جانب تقليل الإنفاق بغية تحديد الصدمات المالية الناجمة عن الدخول في الشراكة[2]

وعلى هذا الأساس ،كلما زاد إعتماد الدول المتوسطية الشريكة على الضرائب التجارية ،إزداد الجهد المطلوب لتعويض الخسارة في الإيرادات الضريبية.

وسيؤثر التخفيض في الضرائب التجارية على التوازنات المالية في هذه البلدان.ولا يمكن لأي دولة من الدول المتوسطية تعويض الخسارة في الإيرادات الناجمة عن إلغاء الحواجز الجمركية بتخفيض مهم وكبير في الإنفاق بالنظر إلى أهمية الإحتياجات في البنيات التحتية والنفقات الإضافية لتمويل إعادة تخصيص عوامل الإنتاج ،فمن الضروري أن تعتم د هذ ه

[1] – حسين بومدين ،مرجع سبق ذكره ،ص77

[2] – سمير صارم،أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة ،مرجع سبق ذكره ص226.

الدول بدرجة كبيرة في تعويض هذه الخسارة على الإيرادات بتسريع وتيرة الإصلاح الجبائي وشروط نجاح الإنفتاح.

وهناك أربعة محاور يمكنها تقليل الآثار السلبية وتعظيم الآثار الإيجابية هي[1]:

1 –الاستعمال الكثيف لإيرادات الخوصصة للتخفيف من المديونية وإصلاح هوامش تسيير الميزانية.

2 –التحكم الجيد في سياسة سعر الصرف بين التكفل بالمديونية وتغيير تنافسية المصدرين المأمولة

3 –وجوب الالتزام بإعادة التوازن بين النفقات الجارية ونفقات الاستثمار خاصة لتحديث الإدارة وطرق التحصيل.

4 –الحاجة إلى إصلاح جبائي يجب أن تؤدي إلى توسيع الوعاء الجبائي إلى تحديد نسب الضرائب وخاصة تبسيط الإجراءات.

5 –تقليل أعباء الدين الخارجي: وذلك لما يترتب على الدين الخارجي من آثار جسيمة على الإستثمار وما يتطلب من سياسات الإصلاح الإقتصادي الشامل [2]حيث تعاني معظم دول جنوب البحر المتوسط من ثقل ديونها المتراكمة ،والتي تؤثر بصورة سلبية على وتيرة التنمية وفقدان التوازن بين الصادرات والواردات.

كما أن عبء الديون له آثار سلبية بحيث يؤدي إلى الحد من الإمكانيات المادية للبلد ،إنخفاض معدل الإستثمار والإنتاج ،إرتفاع نسبة التضخم والبطالة وتدني مستوى الإستهلاك ومستوى الدخل الفردي.

أما خدمة الديون فتختلف من دولة إلى أخرى بحيث تؤثر سلبا على الإحتياجات المتزايدة لتراكم رأس المال التي تحرك إقتصاديات هذه الدول وانفتاحها على المنافسة وقد يؤدي وجود دين خارجي ضخم عند بدء التحرير إلى تعقيد التصحيح الإقتصادي الكلي كما قد يقلل من

[1]– حسين بومدين ،مرجع سابق ص78 .

[2]– سمير صارم،مرجع سابق ص 226.

إحتمالات جذب المستثمرين لأنت خدمة الدين تمثل عبء كبيرا على ميزانية الدولة والميزان التجاري.

الفرع الثالث: إطار عمل تنظيمي ملائم

1 –**الإطار التنظيمي اللبرالي** :لأن الرقابة على أسواق السلع والخدمات تستعين بكفاءة إعادة تخصيص الموارد وتقوض الآثار الجانبية للإصلاح التجاري[1]

ويعتبر النظام السياسي القائم في البلد والجهاز الإداري المسير معايير أساسية لقدرته على الإصلاح لأنه من الضروري وضع إطار تنظيمي لبرالي ملائم من شأنه إعادة الهيكلة الصناعية التي يحفزها إصلاح التجارة وخوصصة المشروعات العامة للزيادة في الكفاءة الإقتصادية وتوسيع مجال القطاع الخاص في الحياة الإقتصادية.

2 –درجة عالية من الإنفتاح: أي اتباع إصلاحات واسعة للتجارة قبل الانضمام إلى الشراكة وإعادة تخصيص الموارد من خلال تقليل التعريفات الجمركية وإزالة القيود الكمية والقيود غير التعريفية على حد سواء.[2]

حيث يفرض التحول اللإقتصادي نحو اقتصاد السوق تحولات جذرية وانفتاحا إقتصاديا عاليا يتميز بـ[3]:

أ – التغييرالعميق لدور الدولة في الحياة الإقتصادية من دولة مسيرة للشؤون الإقتصادية إلى دولة ضامنة وكفيلة للتوازنات الإقتصادية الكبرى والإستقرار الإجتماعي.

ب–الإنفتاح على العالم الخارجي بتحرير التجارة الخارجية وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمامها وهذا لزيادة الكفاءة عن طريق المنافسة الداخلية والخارجية وتشجيع الخوصصة، بالإضافة إلى التأثير التكنولوجي الذي يحتم مشاركة رأس المال الأجنبية.

---

[1]– نفس المرجع، ص 226.

[2]– سمير صارم ،المرجع السابق ص 226.

[3]– حسين بومدين، مرجع سبق ذكره ،ص8

3 –توسيع شبكة الضمان الإجتماعي :فدخول الأقطار العربية بالشراكة سينجم عنه خسائر مؤقتة في حجم العمالة لديها ،إضافة إلى إنخفاض الدخول الحقيقية لبعض شرائح المجتمع ،لذلك لا بد من تعزيز شبكة الضمان الإجتماعي التي تستهدف أولا معاونة الشريحة الأكثر عرضة للخسائر ،وتقديم الدعم لإعادة تدريب العمال الذين سيتم تسريحهم.[1]

تلك هي السياسات اللازمة لنجاح الشراكة المتوسطية من أجل تحقيق حد أدنى من تكافؤ الشركاء

المطلب الثاني :معوقات تنفيذ الشراكة الأورو –المتوسطية

إن أهم العقبات التي تحول دون قيام الشراكة الأورو–المتوسطية هي الإختلافات والفروقات الإقتصادية وارتباط الدول المتوسطية أكثر بالدول الأوروبية من حيث تدفق حجم الإستثمارات الأجنبية، وكذا حجم المديونية التي أثقلت كاهل هذه الدول، وعدم تمكنها من تحقيق مستويات نمو مقبولة ،إضافة إلى التكنولوجيا والإبتكارات والمنتوجات التي تأتي من الدول الأوروبية.

الفرع الأول :العراقيل المرتبطة بتباين مستويات التنمية بين الدول الأوروبية والدول المتوسطية

يعتبر مبدأ المعاملة بالمثل وتحرير المبادلات هو المبدأ الذي تقوم عليه السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي ،غير أن الإشكال القائم هو أن الشراكة تقام بين دول متقدمة وأخرى نامية أو متخلفة ، تتميز بتباين واختلاف كبيرين في مستويات النمو والتنمية ،والتي تزداد مع مرور الوقت، حيث تشير الأرقام أن الناتج المحلي الإجمالي[2] للفرد للدول المتوسطية لتنتقل من 1410 دولار إلى 1750 دولار خلال الفترة الممتدة ما 2010،أي بزيادة قدرها % 24 خلال 20 سنة ،بينما عرف هذا المؤشر بين1990 إرتفاعا بنسبة 50 %في أوروبا خلال نفس الفترة.

[1]– سمير صارم ،مرجع سابق، ص 227.

[2]– عمورة جمال، مرجع سابق، ص 234

وعليه ولاستدراك نصف هذا الفارق الذي يفصل بين الدول الذي يفصل بين دول الإتحاد الأوروبي ودول المتوسط العربي ينبغي على هذه الأخيرة أن تحقق معدلات نمو سنوية ب 5%للدخل الفردي ولمدة 50 سنة ،مقابل معدل نمو لا يتجاوز 1% في أوروبا.

بالإضافة إلى أن الدول المتوسطية تعاني من عدم تماسك في الإقتصاديات حيث يعتمد على قاعدة جبائية غير كافية لتغطية النفقات الجارية المرافقة لعملية الإنفتاح وكذا عدم التماسك الهيكلي للحساب التجاري المرتبط بغياب التنويع وتطوير الصادرات والقدرة على المنافسة ،ناهيك عن الحجم الكبير للمؤسسات العمومية التي تنشط في قطاعات غير متنافسة ،وكذا عدم تحرير النظام الإقتصادي.[1]

ويمكن القول أنه بالرغم من تحكم هذه الدول في الطلب بفضل برامج التعديل الهيكلي التي باشرتها،إلا أنها لم تتمكن بعد من تحريك وتحفيز العرض.

وعلى هذا الأساس فإن الفروقات و الإختلافات الكبيرة في مستويات النمو ما بين الدول الأوروبية والدول المتوسطية تجاه السوق الأوروبية تشكل عراقيل صعبة للوصول إلى شراكة متكافئة وناجحة ناهيك عن حجم المديونية الذي أثقل كاهل الدول المتوسطية.

الفرع الثاني :العراقيل المرتبطة بتطوير القطاع الصناعي والفلاحي في الدول المتوسطية

وضعت الدول المتوسطية مجموعة من الأهداف سعت لتحقيقها من خلال القطاع الفلاحي تتمثل في الإكتفاء الذاتي الغذائي ،تحسين معدلات تغطية الواردات الفلاحية بالصادرات وزيادة وتنويع الصادرات ،غير أن نتائج السياسة الفلاحية التي طبعت في الدول المتوسطية كانت بعيد ة عن الأهدا ف المرجو ة ،وذلك بسبب الصعوبات التي اعترضت نشاطها المتمثلة في[2]:

1 –القيود الطبيعية:تعاني الفلاحة المتوسطية من عدة مشاكل من بينها ،المناح ،الجفاف المتواصل ،التضاريس الجبلية.

[1]– المرجع نفسه ،ص 238

[2]– عمورة جمال، مرجع سابق، ص 239

2 –المكانة المخصصة للقطاع الفلاحي في السياسة التنموية والتخصيص الموازي لهذا القطاع تعاني الدول العربية المتوسطية من التبعية في مجال التمويل بالموارد الغذائية و الإستهلاكية وكذا الأدوية وذلك باللجوء للسوق العالمية بصفة واسعة لتلبية الإحتياجات الإستهلاكية وبالتالي عدم الإهتمام بهذا القطاع ،حيث أن الحصص المخصصة في ميزانية هذه الدول تميل إلى تطوير القطاع الصناعي ودعمه على حساب تطوير القطاع الفلاحي.[1]

3 –القيود الخارجية: فتراجع أسعار المنتوجات الفلاحية في الأسواق العالمية والرسوم المرتفعة عليها

جعلت من تصور سياسة تنموية على المدى البعيد أمرا مستحيلا ،أما بخصوص الجانب الصناعي فقد أثبتت مختلف نماذج التنمية التي عملت على إقامة قاعدة صناعية قادرة على تلبية الطلب الداخلي واحتياجات التصدير أن القطاع الصناعي المتوسطي يعاني جملة من العراقيل وقفت أمام تطوره أهمها[2]:

أ – التبعية للخارج :فعلى غرار القطاع الفلاحي ،فإن القطاع الصناعي هو الآخر مرتبط بمجموعة من المتغيرات الخارجية تتمثل على وجه الخصوص في ارتباط هذا القطاع بالتموين بالمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار وكذا العتاد والتجهيزات وغيرها.

ب – مشاكل التمويل :من الصعب أن تنجح دولة ما في وضع نسيج صناعي في غياب الموارد الأولية،ومن الخطورة الإعتماد فقط على القروض الخارجية لتمويل المشاريع ذات الحجم الكبير خاصة في ظل ندرة رؤوس الأموال ،لا سيما وأن الدول العربية المتوسطية مثقلة بالديون ،فإنها تشكل عائقا كبيرا أمام تطوير صناعتها وبالتالي أمام دخولها في الشراكة .[3]

[1]– عمورة جمال ، المرجع نفسه، ص 240

[2]– المرجع نفسه ،ص 241

[3]– نفس المرجع، ص 240

ج –عدم التحكم في التكنولوجيا: يعتبر التحكم في العامل التكنولوجي من الشروط الأساسية للدخول في المنافسة بالتالي فإن ضعف التحكم في هذا العامل ،الذي تعاني منه الإقتصاديات العربية المتوسطية ،يجعل من الصعب وضع تصور تنموي لقطاع صناعي قوي وتنافسي في هذ ه الدو ل ،و يمكن تفسير فشل دول العالم العربي في هذا المجال ،باعتباره مرتبطا بالتكنولوجيا المستوردة التي لا تتوافق مع التكنولوجيا المستعملة في الدول المتقدمة نتيجة عدم تناسق عوامل الإنتاج ونقص المهارات ،بالإضافة إلى أنها مكلفة جدا ،وكذا إلى غياب مساهمة الدول المتوسطية في العلوم و التكنولوجيا على المستوى العالمي.

الفرع الثالث: العلاقات المتوسطية الأمريكية

نظرا أهمية العلاقات التقليدية ما بين الدول المتوسطية والولايات المتحدة الأمريكية وتجديد العلاقات المتوسطية والإتحاد الأوروبي، كان لزاما على أمريكا تكثيف علاقاتها مع الدول المتوسطية وتمحورت هذه العلاقات في الجانب الإقتصادي، والجانب السياسي والعسكري.

أ – **الجانب الإقتصادي:** يعتبر التقارب الأمريكي تجاه الدول المتوسطية يتمثل في مشروع نائب كاتب الدولة الأمريكي"ستيوارت ايزيتستات" في جوان 1998 ،هذا المشروع ذو البعد المتعدد الأطراف كان موجه في البداية إلى الدول المركزية الثلاثة للمغرب العربي" الجزائر وتونس والمغرب.[1]

وبخلاف مشروع برشلونة الذي يفضل من خلال الإتحا د الأوروبي التعامل مع الدول وشرق المتوسطية على أساس ثنائي الرأي بين الإتحاد الأوروبي وكل دولة من الدول المتوسطية على حدى ،نجد أن مشروع ايزنستات يفضل التعامل مع الدول المتوسطية بصفة جماعية ،حيث تشجع الولايات المتحدة الأمريكية تنشيط إتحاد المتوسط قصد تسهيل العلاقات.

[1]– صمارة محمد سليم ، سليم،"التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورو-متوسطية ." رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2002 ،ص 289.

ويتمثل المشروع الأمريكي من الناحية التقنية في المحاور الأربعة التالية[1] :

1 –الحوار مابين الأربعة" الولايات المتحدة الأمريكية،الجزائر،المغرب و تونس"على أساس منتظم وعلى مستوى عالي ،في ميدان السياسة الإقتصادية.

2 –تعاون إقتصادي مرتكز على التجارة و الإستثمارات ما بين الو.م.أ من جهة والفضاء المتوسطي من جهة أخرى ،مما يتطلب إلغاء الحواجز الجمركية التجارية والتبادل الحر.

3 –الأهمية المعطاة للقطاع الخاص الوطني والدولي ضمن هذا التعاون.

4 –ضرورة إتخاذ الحكومات المتوسطية إصلاحات هيكلية تسمح لها بإرساء قواعد فهو القطاع الخاص.

ب – الجانب السياسي و الأمني :تتمحور العلاقات السياسية والأمنية لدول المتوسط مع الو.م.أ في إطار علاقات الدول المتوسطية مع الحلف الأطلسي الذي تهيمن عليه الو.م.أ وتجدر الإشارة أن الو.م.أ لم تهتم كثيرا بالضفة الغربية لحوض البحر المتوسط ،مركزة نشاطاتها في الضفة الشرقية للحوض نظرا لحساسيتها من الناحية السياسية والأمنية، ومن الناحية الإقتصادية فيما يخص حماية المصالح النفطية للو.م.أ.

وقد ساهمت نهاية الحرب الباردة وبداية محاولات استقلالية النظام الأمني الأوروبي عن الو.م.أخاصة من طرف دول أوروبا اللاتيني ة في جلب إهتمام الو.م.أ بالضفة الغربية لحوض البحر الأبيض المتوسط من خلال دول المتوسط[2].

المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الأوروبية– المتوسطية

إن التوجهات المستقبلية للعلاقات الإقتصادية في حوض البحر الأبيض المتوسط تبقى غير واضحة المعالم وذلك لمتغيرات عديدة ترتبط بأبعاد دولية وإقليمية.

---

[1] - Abderraouf Ounaies, **sécurité et partenariat au méditerranée ,revue défense** nationale, Janvier 2001,P34.

[2] - **Abderraouf Ounaies, sécurité et partenariat au méditerranée ,revue défense** nationale, Janvier 2001,P34

لذا ارتأينا في نهاية بحثنا ،عرض بعض السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الإقتصادية الأوروبية –المتوسطية.

الفرع الأول:سيناريو النجاح

في هذا السيناريو تعقد كل دولة من دول المتوسط إتفاقية ثنائية مع الإتحاد الأوروبي كما هو مفروض ،كما لن تستطيع دول المتوسط إنجاح التجمع الجهوي المتوسطي على إثر الفشل في السياسات المشتركة سواء على المستوى الإقتصادي أو السياسي مما يؤدي بهذه الدول لتنشط كل واحدة على حدى[1].

يقوم هذا السينايو على فكرة التنمية المشتركة ،والتي تركز على فكرة تضامن من المصالح وتداخلها بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية وهي الفكرة التي تستطيع تعبئة وتوجيه وتسهيل وتركيز بعض الصناعات التي أصبحت غير قادرة على المنافسة.

فالإستثما رورغم انه يخد م بالأساس الميزان التجار ي الأوروبي ،إ لا أنه عامل إنعاش أيضا لنمو إقتصاد دول المتوسط لأنه سيؤدي إلى تدفق رأس المال إليها، وهي أحوج ما تكون إله خاصة في الوقت الراهن ،وعليه يمكن أن نستشرف مستقبل العلاقات الإقتصادية الأورو–المتوسطية عن طريق الإعتماد المتبادل والتعاون الإقتصادي لضمان الترابط الإقليمي الكفيل بالتصدي للتحديات التي تواجهها المنطقة إقتصاديا بدءا بتوجه قوى إقتصادية أخرى للهيمنة على المنطقة (الصين،الو.م.أ).

خاصة وأن أوروبا لها من الوسائل ما يؤهلها لذلك كالقرب الجغرافي والبعد التاريخي تم تشابك المصالح الإقتصادية ،وذلك من خلال دعم أكثر لمشروع الشراكة الأورو–المتوسطية وصولا إلى إنشاء منطقة حرة بمعايير وآليات تسيير في إتجاه المصالح المشتركة للضفتين.[2]

---

[1]– صمار محمد سليم، مرجع سبق ذكره، ص293

[2]– مصطفى بخوش ،حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة ،القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع ،ط 1، 2006،ص136–142.

وهناك ثلاثة متغيرات لمناقشة سيناريو النجاح:

الأول :نمط العلاقة بين القوى المركزية داخل الإتحاد الأوروبي في حالة نجاح عملية الإندماج في أوروبا بالشكل الذي نصت عليه إتفاقية ماستريخت وأكدته اتفاقية أمستردام ،خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة ففي هذه الحالة احتمالات تدعيم العلاقات الأورو–المتوسطية ستكون كبيرة جدا.

الثاني :نمط الترابط بين الإتحاد الأوروبي ودول المتوسط الواقع أن الإتحاد الأوروبي يعتبر مشروع الشراكة الأورو–متوسطية مشروعا شاملا وجديدا يختلف من السياسة المتوسطية الأوروبية لثلاثة أسباب[1]:

1 –يعتبر الأوروبيون أنهم يملكون اليوم نظرة استراتيجية ومستقبلية لحوض المتوسط وهذا بفضل آفاق إنشاء منطقة للتبادل الحر.

2 –إن الغلاف المالي المخصص لهذا المشروع أكبر بكثير من المساعدات المالية التي كانت في السابق.

3 –توسيع مجال التعاون لمجالات جديدة ودخول مواضيع جديدة مثل الأمن والإتصال.

الثالث : نمط علاقات القوة بين الو.م.أ والإتحاد الأوروبي

هنا يمكن القول أن مشروع برشلونة جاء لاعتبار ين أساسيين هما:

–إعتبار سياسي استراتيجي يعكس حاجة أوروبا لتوحيد مواقفها لمواجهة العجز الذي لازمها منذ تفكك الإتجاه السوفياتي.

–اعتبار إقتصادي لتحضير أوروبا لمنافسة إقتصادية كبرى مع الو.م.ا أو اليابان.

الفرع الثاني :سيناريو الإخفاق

يعتبر هذا السيناريو ذو طابع تشاؤمي ،حيث يفترض في فشل الكلي للمشروع نظرا للتكاليف الكبيرة التي تتحملها الدول المتوسطية المعنية بالمشروع.

[1]– مصطفى بخوش ،مرجع سبق ذكره ،ص138

فهو سيناريو سلبي ،مبني على أساس تعطل المسار الأورو–متوسطي وانهياره ويسوده الغموض حيث ليس معلوما أن هذا المشروع يسعى إلى تنمية الدول الفقيرة أم العكس ،البحث عن أسواق جديدة للإتحاد الأوروبي مقابل استفادته من الموارد الطبيعية لهذه الدول ويقوم هذا السيناريو على متغيرات ثلاثة في تحليله[1] :

الأول :نمط العلاقة بين القوى المركزية داخل الإتحاد الأوروبي.

الثاني :نمط الترابط بين الإتحاد الأوروبي ودول المتوسط.

الثالث :نمط علاقات القوة بين الو.م.أوالإتحاد الأوروبي.

إضافة لهذه المتغيرات هناك عدة مؤشرات تعيق إنشاء منطقة للتبادل الحر هي:

1 –تحتل منطقة المتوسط موقعا متقدما بين مناطق الإضراب السياسي في العالم وهو مناخ لا يشجع على التكامل و الإستثمار.

2 –حجم منطقة المتوسط المتواضع ،وقدرتها التنافسية الضعيفة.

3 –حالة التفكك التي تعيشها المنطقة.

4 –المحورية والإنقسام ،فدول المنطقة كلها تتجه نحو شريك محوري واحد هو أوروبا.[2]

الفرع الثالث: السيناريو الإتجاهي(الوضع القائم)

وهو سيناريو يفترض استمرار الأمور على حالها دون تغيير وستبقى الو.م.أ في ممارسة نفوذها في المنطقة ،وسيبقى المتوسط كموضوع رهان بين الإتحاد الأوروبي والو.م.أ واستمرار الوضع كما وعليه يعني علاقات اقتصادية بين كتلة شمالية واحدة ضخمة تضم مجموعة من الدول الأوروبية وقابلة للتوسع مستقبلا لتشمل دول القارة كلها ،وطرفها الثاني مجموعة متفرقة في جنوب المتوسط تواجه مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية تتطلع دائما إلى المساعدة من الشمال الذي يعتبرها مصدرا للطاقة أولا وقبل كل شيء ،لا تكاد العلاقات

[1]– مصطفى بخوش ،مرجع سبق ذكره ،ص140

[2]– مصطفى بخوش ،مرجع سبق ذكره ،ص141.

الاقتصادية بينهما تتعدى المجال التقليدي في التبادل التجاري :الآلات وأدوات الإنتاج والسلع المصنعة ،التكنولوجيا مقابل المواد الخام والنفط، وبعض المنتجات الزراعية.

-إن هذا الإحتمال في نظرنا هو الأرجح في مستقبل العلاقات الأوروبية- المتوسطية وذلك لإعتبارات عديدة منها[1] :

-المنافسة الأمريكية الشديدة في المنطقة من جهة والخلاف الواضح بين دول الإتحاد الأوروبي حول الغلاف المالي المخصص للمنطقة.

-أن التجربة التكاملية الأوروبية لازالت حديثة ،وأمام تطلع العديد من الدول إلى الإنضمام قد تشم لك لدولة من القار ةالا سيوية حتم ا آرا ء أخرى حول طبيعة العلاقات مع الدول المتوسطية، خاصة بالنظر إلى ما تسعى إليه الدول الأوروبية كألمانيا لتطوير ما يسمى بالطاقة المتجددة التي ستكون بديلا عن النفط والغاز.

أما المتغيرات الثلاث التي يقوم عليها هذا السيناريو فهي[2] :

الأول:نمط العلاقة بين القوى المركزية داخل الإتحاد الأوروبي.

الثاني:نمط الترابط بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية.

الثالث:نمط علاقات القوة بين الإتحاد الأوروبي والو.م.أ.

[1]- حسن نافعة ،الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004 ،ص 506

[2]- مصطفى بخوش ،مرجع سبق ذكره ،ص 143

خاتمة الفصل:

تتميز الأقطار المتوسطية الثلاث تونس، المغرب، والجزائر بشرائها الطبيعي فهي تنطوي على إمكانيات لا بأس بها في الموارد الطبيعية الطاقوية والزراعية فضلا عن الطاقات البشرية ،ومع ذلك مازالت الدول المتوسطية تعرف نقصا كبيرا في مجال تنوع جهازها الإنتاجي وضعف تنافسية إقتصاداتها دوليا.

فالشراكة الأوروبية–المتوسطية ليست سوى أداة أخرى من أدوات الهيمنة والإلحاق التي تمارسها التجمعات الكبرى على الدول النامية لاستغلال مواردها وأسواقها ،ولقد اتضحت لنا أهمية الموارد والإمكانيات الذاتية للبلدان المتوسطية.

ملخص الفصل الثالث:

لقد درسنا في الفصل الثالث تقييم لثلاثة دول متوسطية الجزائر، تزنس، المغرب، لان التقييم يبين أهداف التي انشئت من اجلها هذه الشراكة.

وكل من هذه البلدان لها موارد طبيعية طاقوية والزراعة وموارد بشرية ومثل هذه الدول تبحث عن بديل لهذه الطاقات اما الشراكة الاورومتوسطية اداة من ادوات الهيمنة ومن خلال دراستنا للفصل الثالث نستنتج النقاط التالية:

- اهم العقبات التي تواجه الشراكة الاورومتوسطية هي الفروقات والاختلافات الاقتصادية
- ان التوجهات المستقبلية للعلاقات الاقتصادية في حوض البحر الابيض المتوسط تبقى غير واضحة المعاني وذلك للتغيرات العديدة التي ترتبط بأبعاد دولية واقليمية.
- الشراكة الاورومتوسطية مشروع غير ناجح.

خاتمة:

تبعا لإشكالية البحث والتي تمحورت حول اتفاقيات الشراكة الأوروبية–المتوسطية وما الأثر المحتمل لهذه الاتفاقيات على تنمية الاقتصاديات المتوسطية. هذه الإشكالية عالجناها من خلال ثلاث فصول توصلنا إلى النتائج التالية مع اختبار الفرضيات المطروحة في مقدمة البحث.

يعتبر موضوع الشراكة مع الإتحاد الأوروبي هو موضوع واسع ،يتطلب الكثير من البحوث والدراسات لتحليل آثاره وانعكاساته على الاقتصاديات المتوسطية، غير أن الحكم على الآثار المترتبة يعتبر أمرا مبكرا ،لأنه يعتمد على اعتبارات فعلية وليست احتمالية منها مدى التزام الدول بإعادة هيكلة النشاط الإقتصادي الوطني على أساس التخصص والميزة النسبية، تأهيل المؤسسات الوطنية ،توفير المناخ الاستثماري الملائم ،قناعة المستهلكين بتفضيل المنتوج المحلي على المنتوج المستورد ،قدرة المنتجين على مواجهة المنافسة بالداخل والخارج وغيرها من الاعتبارات الحقيقية.

ومن هنا يمكن الخروج بمجموعة من الاستنتاجات من البحث أهمها:

1 –يتسم الاقتصاد المغاربي بوجود فوارق كبيرة على مستوى أقطاره في امتلاكها النسبي للموارد الطبيعية واليد العاملة ، و الإعتماد الشديد على هذه الدول في صادراتها على المواد الأولية مما يجعلها في وضع متقلب مع تقلب أسعار هذه المواد دوليا.

2 –عجز مشاريع التكامل الاقتصادي المتوسطي على تنوعها وكثرتها أن تكون سبيلا نحو تحقيق التنمية في الدول المتوسطية بفعل اخفاقها لعدة أسباب أهمها:

–غياب الإرادة السياسية لمساندة التكامل كقضية مصيرية مشتركة وغلبة ظاهرة التقلبات في العلاقات السياسية المتوسطية وما لها من انعكاسات على الجوانب الاقتصادية والإخفاق في الفصل بينهما.

3 –لم تنجح اتفاقيات التعاون خلال السبعينات أو السياسة المتوسطية المتجددة للإتحاد الأوروبي في تحقيق تنمية الاقتصاديات المتوسطية فحسب بل تسببت في المزيد من ربط هذه الأقطار باقتصاد المجموعة الأوروبية.

4 –تنطوي اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي على عدة ثغرات على الرغم من شموليتها لكافة الجوانب) التجارية، الاقتصادية والمالية (قد تحول دون استفادة أكبر من مزايا الشراكة بالنسبة للطرف المتوسطي.

5 –إن الانعكاسات المحتملة للشراكة المتوسطية– الأوروبية في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية ستظهر على عدة مستويات إذ تعمل على إجهاض عملية التكامل الاقتصادي المتوسطي بفعل ما له التمييز التي تنشئها ضد المنتجات العربية لصالح المنتجات الأوروبية ، ومن جهة أخرى يعرقل المشروع الأوروبي أي تطور من شأنه أن يحدث حركية في مسار التكامل المتوسطي.

6 –تعد حصيلة الشراكة الأوروبية – المتوسطية لعدة سنوات بعد برشلونة جد متواضعة مقارنة بالأهداف المسطرة) تحسين المنافسة ،تحسين نوعية المنتجات المصدرة وتحسين إنتاجية المؤسسات، رفع درجة جذب الاستثمار الأجنبي).

7 –من خلال دراسة العلاقات الأوروبية– المتوسطية نلاحظ أن الاندماج غير المتكافئ بين مجموعة من الاقتصاديات المتباينة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ينتج آثار سلبية على الاقتصاد الأضعف وهو أمر لم يكن في الحسبان في مستقبل العلاقات الأوروبية –المتوسطية في إطار اتفاقيات الشراكة.

نستنتج أخيرا أن الشراكة اليوم لم تعد خيارا بالنسبة للدول المتوسطية وإنما هي واقع مفروض عليها ويتطلب منها الاستغلال الأمثل لمكاسب هذه الشراكة والتخطي العقلاني لأعبائها.

الفهرس

- بسملة
- إهداء
- شكر و تقدير
- خطة البحث

المقدمة.....أ- ز

الفصل الأول: ماهية الاتحاد الأوروبي ومسائل حول الشراكة

تمهيد.....09

المبحث الأول: التكتلات الاقليمية وظهور الاقليمية الجديدة.....10

المطلب الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية.....10

الفرع الأول: ظهور التكتلات الاقتصادية واهمها.....10

الفرع الثاني: دوافع قيام التكتلات الاقتصادية وعوامل انتشارها.....13

المطلب الثاني: الاقليمية الجديدة.....16

الفرع الأول: ظهور الاقليمية الجديدة.....16

الفرع الثاني: دوافع ظهور الاقليمية الجديدة.....18

المطلب الثالث: خصائص الاقليمية الجديدة واهم الفروقات بينها وبين التكتلات التقليدية.....22

الفرع الأول: خصائص الاقليمية الجديدة.....22

الفرع الثاني: اهو الفروقات بينها وبين التكتلات التقليدية.....24

المبحث الثاني: ظروف نشأة الاتحاد الاوروبي واهم مؤسساته.....27

المطلب الأول: ظهور نشأة الاتحاد الاوروبي.....27

الفرع الأول: الظروف الدولية.....27
الفرع الثاني: مشروع الفحم والصلب ومشروع دستور الاتحاد الاوروبي.....28
المطلب الثاني: تطور مسار الاتحاد الاوروبي.....34
الفرع الأول: اتفاقية ماستريخت والتوسيع والاندماج في الاتحاد الاوروبي.....34
المطلب الثالث: مؤسسات الاتحاد الاوروبي.....38
الفرع الأول: مؤسسات والهيئات الرقابية.....38
الفرع الثاني: الهيئات والمؤسات الاخر.....41
المبحث الثالث: مسائل حول الشراكة.....46
المطلب الأول: مفهوم التعاون والاندماج والشراكة.....46
الفرع الأول: الاندماج، التعاون، الشراكة.....46
الفرع الثاني: اسباب اللجوء اليها.....48
المطلب الثاني: مقومات الشراكة وموقعها من الذكر التكاملي.....50
الفرع الأول: المقومات الشراكة وموقعها من الذكر التكاملي.....50
الفرع الثاني: موقع اتفاقيات الشراكة من الفكر التكاملي.....52
خلاصة الفصل.....54
ملخص الفصل.....55

الفصل الثاني: خلفيات الشراكة الاورومتوسطية واهدافها

تمهيد.....57
المبحث الأول: ماهية اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية.....58
المطلب الأول: مفهوم الشراكة الاورومتوسطية.....58
الفرع الأول: اهداف الشراكة الاورومتوسطية.....59

الفرع الثاني: مبررات الشراكة الاورومتوسطية.....60
المطلب الثاني: خلفيات الشراكة الاورومتوسطية وخصائصها.....61
الفرع الثاني: خلفيات الشراكة الاورومتوسطية.....61
الفرع الثاني: خصائص الشراكة الاورومتوسطية.....63
المطلب الثالث: استراتيجية الشراكة الاورومتوسطية والسياسة المتوسطية الجديدة....65
الفرع الأول: استراتيجية الشراكة الاورومتوسطية.....66
الفرع الثاني: السياسة المتوسطية الاوروبية.....71
المبحث الثاني: العلاقات الاورومتوسطية من التعاون الى الشراكة.....80
المطلب الأول: عملية برشلونة.....81
الفرع الأول: مؤتمر برشلونة.....82
الفرع الثاني: اسباب انعقاد مؤتمر برشلونة.....83
المطلب الثاني: مضمون اعلان برشلونة للشراكة الاورومتوسطية.....85
الفرع الأول: الشراكة السياسية الأمنية.....87
الفرع الثاني: الشراكة الاقتصادية المالية.....90
المطلب الثالث: التعاون الاقتصادي والاجتماعي.....92
الفرع الأول: التعاون والتشاور الاقتصادي.....93
الفرع الثاني: الشراكة الاجتماعية الثقافية.....95
المبحث الثالث: تطور الشراكة الاورومتوسطية بعد مؤتمر برشلونة.....98
المطلب الأول: سياسة الجوار الأوربية ورقة استراتيجية.....98
الفرع الأول: مباديء التنفيذ والاولويات خطط العمل.....100
الفرع الثاني: الاداة المالية الجديدة لسياسة الجوار.....103
المطلب الثاني: الاتحاد من اجل المتوسط.....106
الفرع الأول: مواقف.....106

الفرع الثاني: قمة باريس 2008 واطلاق الاتحاد من اجل المتوسط وهياكله.....107
الفرع الثالث: اهداف الاتحاد.....109
خلاصة الفصل.....111
ملخص الفصل.....112

الفصل الثالث: واقع وآفاق العلاقات الاورومتوسطية

تمهيد.....114
المبحث الأول: تقييم تجارب الدول المتوسطية في إطار الشراكة.....115
المطلب الأول: التجربة الجزائرية.....115
الفرع الأول: تقييم المؤشرات الإقتصادية الجزائرية.....115
الفرع الثاني:تحديد نقاط القوة والضعف لإقتصاد الجزائر.....117
المطلب الثاني :التجربة التونسية.....119
الفرع الأول : تقييم المؤشرات الإقتصادية التونسية.....120
الفرع الثاني: تحديد نقاط القوة والضعف للإقتصاد التونسي.....121
الفرع الثالث: آثار الشراكة التونسية– الأوروبية.....122
المطلب الثالث: التجربة المغربية 124
الفرع الأول: تقييم المؤشرات الإقتصادية المغربية.....124
الفرع الثاني:نقاط القوة والضعف لاقتصاد المغرب.....125
الفرع الثالث:تحديات إقتصاد المغرب في إطار الشراكة.....126
المبحث الثاني:مستقبل العلاقات الأوروبية– المتوسطية.....128
المطلب الأول: شروط نجاح الشراكة الأورو–متوسطي.....129
الفرع الأول: استقرار الإقتصاد الكلي.....129
الفرع الثاني: الإنضباط المالي.....131
الفرع الثالث: إطار عمل تنظيمي ملائم.....133

المطلب الثاني :معوقات تنفيذ الشراكة الأورو –المتوسطية.....134
الفرع الأول :العراقيل المرتبطة بتباين مستويات التنمية بين الدول الأوروبية والدول المتوسطية.....134
الفرع الثاني :العراقيل المرتبطة بتطوير القطاع الصناعي والفلاحي في الدول المتوسطية.....135
الفرع الثالث: العلاقات المتوسطية الأمريكية.....137
المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الأوروبية– المتوسطية.....138
الفرع الأول:سيناريو النجاح.....139
الفرع الثاني :سيناريو الإخفاق.....140
الفرع الثالث: السيناريو الإتجاهي (الوضع القائم).....141
خاتمة الفصل.....143
ملخص الفصل.....144
الخاتمـة.....145
قائمة المصادر والمراجع.....148
فهرس الجداول
فهرس المحتويات

الفهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح عدد التكتلات الاقليمية لفترة (1949-1999)	15
02	مقارنة بين الغتين التقليدية والجديدة للتكامل الاقتصادي الاقليمي	26
03	يوضح المعهدات الاوروبية الرئيسة	35
04	مساعدات الاتحاد الاروبي للبلدان المتوسطية العربية خلال الفترة 1996/1991	78

المراجع باللغة العربية:

1- اسامة المجدوب، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، بيروت، 2000.

2- جيسلين غلاسون ديشوم، سياسة الجوار الأوروبية: المهمة التي لا يمكن تجاهلها للمجتمعات المدنية الأورومتوسطية، ورقة مقدمة في إطار الملتقى المدني في ملقه، سبتمبر 2005.

3- حسن نافعة ،الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004 .

4- حسين ناخعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004.

5- سمير صارم ، اوروبا و العر ب من الحوا ر إلى الشراكة، دمشق :دار الفكر، ط 2000.

6- صدام المرير الجملي، الاتحاد الاوروبي ودوري في النضام العالمي الجديد، دار المنهل اللبناني، بيروث، 2009.

7- عبد الرحيم اكرام، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.

8- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، دار الجامعة الاسكندرية، 2006،

9- عبد الهادي عبد القادر السويفي، التجارة الخارجية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2007.

10- عثمان ابو حرب، الاقتصاد الدولي، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، اردن، 2008.

11- عمار محمد سليم ،التحديات التكاملية لدول إتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورومتوسطية ،مرجع السابق

12- غليون برهان، مستقبل العلاقات العربية الأوروبية في العرب والعالم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، 2001.

13- محمد دحام كردي، مستقبل الاتحاد الاوروبي، منشورات الحلبي الحقيقية، بيروت، 2013.

14- محمد شفيق عبد الفتاح، اثر سوق الاروبية المشتركة على اقتصاديات جمهورية مصر، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1974.

15- محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

16- محمد محمود الامام، تطور الاطر المؤسسة للاتحاد الاوروبي، الدروس المستفادة للتكامل العربي، بحوث ودراسات، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، 1998.

17- محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، صنع القرارا في الاتحاد الاوروبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروث، 2001.

18- مصطفى بخوش ،حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة ،القاهرة :دار الفجر للنشر والتوزيع ،ط2006 .

المراجع باللغة الاجنبية:

19- ABDELKHADER B, le partenariat Euro- méditerrané à l'heure du 5ème argissement du l'union européenne, édition Karthala, Paris, 2005.

20- Abderraouf Ounaies, sécurité et partenariat au méditerranée, revue défense nationale, Janvier 2001.

21- brochardt klaus-dieter, the ABC of comnunity law 5ed, l'uxenbourg office for official publications of the european communities, 2000 ,p68.

22- Commission européenne, direction général des relations extérieurs, Le processus de Barcelone, cinq ans après, (1995-2000), 2000.

23- Déclaration De Barcelone, adoptée lors de la conférence euro-méditerranée, 27-28-novembre, 1995.

24- losok , k.p.e D.lasok, law and institutions of the european union 7the ed london, butterwor the, 2001, p48.

25- niguel poiares maduro, we the cour the european cont of justice and the european, economic constitution : a citical reading of article 30 of the ec treaty oxford : hart, 19988,p56.

26- Pandraud R, Galizi F, Europe-méditerranée quel partenariat?, rapport d information, assemblée national française, N 2367, 15 novembre 1995, paris.

27- Waldner B F, **Clash of civilization or dialogue of cultures** : bulding bridge a cross the Mediterranean, European commissioner for escternal relations European neighbrohood, Policy, Alexandria, Egypt, 6 may 2006.

اتفاقيات ومعاهدات:

28- الدول المغاربية الخمس وهي: الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، وأربع دول أوروبية هي: البرتغال، اسبانيا، ايطاليا، فرنسا.

29- برنامج ميدا، هو عبارة عن وجه من أوجه التدخل المالي الأوروبي في إطار التعاون بمنطقة الحوض المتوسط ،والذي أقيم خلال انعقاد المجلس الأوروبي ب" كان" في جوان 1995، بميزانية ضخمة تفوق المليار أورو ، والتي بلغت سنة 1998حوالي 2.5مليار أورو.

مجلات وملتقيات:

30- مفيد شهاب، (نحو بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأوروبية المتوسطية)، **مجلة شؤون عربية**، العدد 88، 1996.

31- وفاء بسيم، (التعاون الأورو متوسطي)، **مجلة اقتصادية عربية**، العدد 138، أكتوبر 1999.

32- نصيف حتي، (المأزق العربي)، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 215، 1996.

33- علاوي محمد لحسن، (الاقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الاقليمي)، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد، 07، 2010/2009

34- حمد السيد سليم، خبرات التكامل الاسيوية ودلالاتها بالنسبة الى التكامل العربي (حالة الاسيان)، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 366، اغسطس 2009،.

35- نصير العرباوي، (مستقبل الشراكة الأورومتوسطية)، **مجلة العلوم الاجتماعية**، عدد 17، 2013.

36- خالفي علي، رمدي عبد الوهاب، (رابطة دول جنوب شرق اسيا (الاسيان) نموذج الدول النامية للاقليمية المنفتحة)، **مجلة اقتصادية شمال افريقيا**، جامعة شلف، الجزائر، العدد 06.

37- شوارب محمد، اداء التجارة الاقليمية كمؤشر لتحقيق التكتل الاقتصادي الاقليمي (حالة اتحاد المغرب العربي) **الملتقى الدولي حول:** دوافع التكتلات الاقتصادية ضمن الازمات، معهد العلوم الاقتصادية والتجاربية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، 26-27 فيفري 2012.

38- عصماني سفيان، مسالتة، (نظرة استشرافية لمستقبل التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة من وجهة نظر كيلانية)، **الملتقى الدولي حول:** دوافع التكتلات الاقتصادية ضمن الازمات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي بالوادي، 26-27 فيفري 2012.

رسالات ماجستير واطروحات دكتوراه :

39- حسين بومدين ، مازيا و تكاليف الاتفاقيات الأورو -متوسطية .رسالة ماجيستير في المالية العامة ، جامعة تلمسان:كلية العلوم .الاقتصادية و التسيير،2003

40- شريط عابد ،دراسة تحليلية لواقع وأخلف الشراكة الإقتصادية الأورومتوسطية- حالة المغرب العربي- أطروحة الدوكتوراه ،جامعة الجزائر ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير 2004

41- صمار محمد سليم ، سليم، "التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورو-متوسطية ."رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و الإعلام،. 2002 .

42- كلثوم كبابي ،التنافسية وإشكالية الإندماج في الإقتصاد العالمي دراسة حالة، الجزائر، الغرب و تونس، رسالة ماجستتير في الاقتصاد .الدولي، جامعة باتنة :كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير2008 ، ص161

43- بوصبيع صالح رحيمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الازمة العالمية " دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الازمات والتكتل الاقتصادي"، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2011/2010.

44- اسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الاقليمية وحرية التجارة في اطار المنظمة العالمية التجارية، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007/2006.

45- عقبة عبد اللاوي، الاقليمية الجديدة واثرها على اقتصاديات الدول النامية " دراسة بعض اثار النافتا على المكسيك وبعض اثار المحتملة للشراكة الاورومتوسطية على الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير ، جامعة ورقلة، 2008/2007.

46- شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية " حالة دول المغرب العربي"، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2004/2003.

47- نور الدين جوادي، قراءة نقدية في اطروحة القطع والتقاطيع للدكتور اكير السعد، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، العدد 356، اكتوبر 2008.

48- بقنيش عثمان، محاضرات في مقايس المجموعة الاوروبية، سنة ثانية ماستر قانون دول اقتصادي، 2014/2013، الجلفة.

49- زروكلان كهينة، التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2006 دراسة حالة الشراكة الاور-الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2009/2008.

50- صلاح فلاحي، محتوى الشراكة الاور-جزائرية، الملتقى الدولي حول: اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر، 2006..

51- يوسف مسعداوي، بوزعرور عمار، الشراكة الاورومتوسطية- الجزائرية، الملتقى الوطني الاول حول: المؤسسة االقتصادية الجزائرية وتحديات المانخ الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 22-23 افريل، 2003.

52- غراب رزقية، سخار نادية، محتوى الشراكة الاور-جزائرية، ملتقى الدولي حول: اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منضومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطية، كلية العلوم القتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر، 2006

53- قطاف ليلى، اتفاقية الشراكة الاورو-جزائرية، الملتقى الدولي حول: اثار واتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر، 2006.

54- عمرو جمال، عمورة جمال ، دارسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الش ا ركة العربية الأورو -متوسطية. أطروحة دكتواره ، جامعة الجزائز :كلية العلوم .الاقتصادية و علوم التسيير، 2006

مواقع الانترنت:

55- http://www.magazine-deutschland.de/articl_arab.php?id=266&lang=arab.html.

56- https://ar.wikipedia.org/wiki/

57-http:// arabic.cnn.com/2005 / world/5/30/ France.eu lindex.